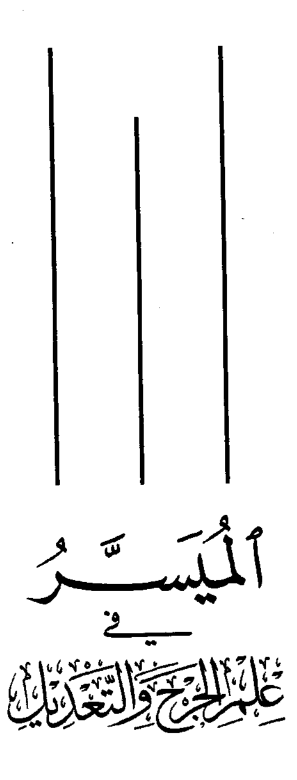
المُيَسَّرُ في علمِ الجرحِ والتّعديلِ

تأليفُ
سيّد عَبْدُ الماجِدِ الغَوْرِي

دار ابن كثير


المُيَسَّر
في
علم الجرح والتعديل

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1428 هـ ـ 2007 م



للطباعة و النشر و التوزيع
دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي:
الموضوع : حديث
العنوان : الميسر في علم الجرح والتعديل
التأليف : سيد عبد الماجد الغوري
نوع الورق : أبيض
ألوان الطباعة : لون واحد
عدد الصفحات : 208
القياس : 17×24
نوع التجليد : غلاف
الوزن : 0.4 كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة بشار الحلبي ـ دمشق
التجليد : مؤسسة حسين عبيدي للتجليد ـ دمشق

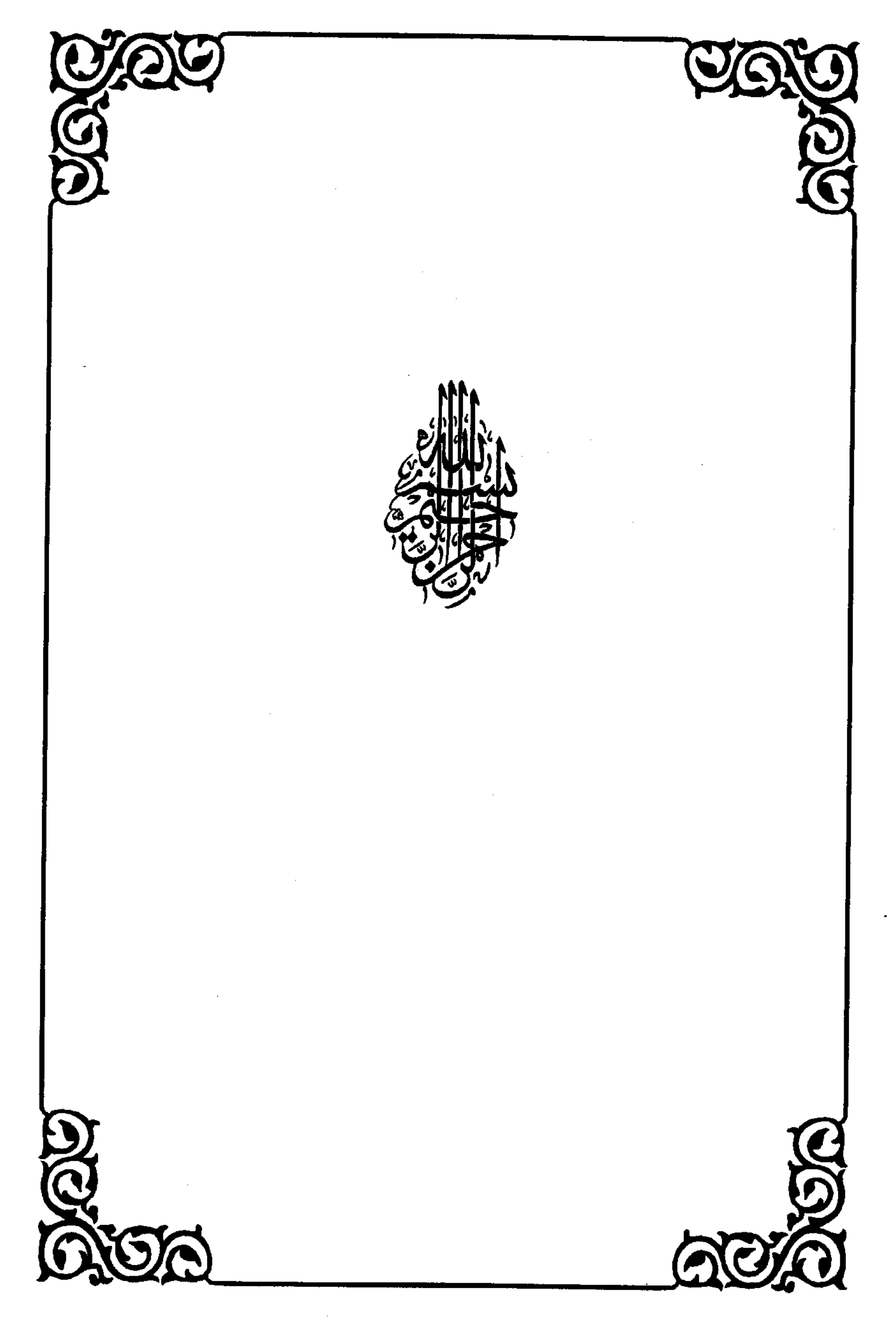


دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي
ص.ب : 311 ـ هاتف : 2225877 ـ 2228450 ـ فاكس : 2243502
بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة
ص.ب : 113/6318 ـ تلفاكس : 01/817857 ـ جوال : 03/204459
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com



تأليفُ
سيِّد عبدُ الماجِدِ الغَوْرِي

دار ابن كثير


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

إنَّ الحَمْدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أَنْفُسِنا ومن سَيِّئات أعمالنا، من يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[آل عمران: ١٠٢]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[النساء: ١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأَوَّلين والآخرين، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل وخُلُقِه العظيم، وعلى آلِه الخِيَرَة، وصحابتِه البَرَرَة، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعـد: فإنَّ «علم الجرح والتعديل» واحدٌ من تلك العلوم التي تفرَّدت به الأمَّةُ الإسلاميَّةُ، وتميَّزتْ علىٰ غيرها من الأُمَم، فكان المحدِّثون أَوْلوه بعنايتهم الخاصَّة، فوضعوا له الأُسُسَ المتينةَ، والقواعدَ الثَّابتةَ، ورفعوا بُنيانَه عالياً، وتفنَّنوا في تشييده وتزيينهِ وتهذيبهِ؛ حتىٰ ظهر ـ هـٰذا العِلمُ ـ في أجمل صورةٍ وأمتنِ هيئةٍ، وعليه قامَ عمادُ السُّنَّة؛ إذْ به يتميَّزُ الصحيحُ من السَّقيم، وبه ينكشف حالُ الضُّعفاء والكذَّابين من الرُّواة.

وقد بدأت عنايةُ المحدِّثين بهـٰذا العِلم منذ وقتٍ مبكِّرٍ، فحفظوه في صُدورهم، وتذاكروا فيما بينهم، ثُمَّ حَظِيَ هـٰذا العِلمُ بالتصنيف، والتأليف، فتعدَّدت فيه الكُتبُ، ومِن المصنِّفين فيه مَن أفرد كتابه لتراجم الرُّواة الضعفاء، ومنهم مَن أفرد بتراجم الثِّقات، ومنهم مَن جَمَع كتابه بين الثقات والضفعاء.

ولـٰكن لم يُعْتَن بإفراد تصنيفٍ يعرِّف هـٰذا العِلْمَ من قواعده، وشروطه، وطبقاته، وألفاظِه، ومراتبها، إلاَّ في وقتٍ متأخِّرٍ، حيثُ خَصَّص إمامُ النَّاقدين: أبو محمد عبد الرحمـٰن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ) الجزءَ الأوَّلَ من كتابه الفَذّ الفريد: «الجرح والتعديل» باسم «تَقْدِمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل»، بَيَّن فيها أهميةَ السُّنَّةِ وكيفيةَ تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عُدُول الرُّواة، ومجروحيهم، وطبقاتهم، ومراتبهم في التثبُّت والصِّدْق، ثم قَدَّم تراجمَ مستفيضةً للعلماء النُّقَّاد المعتمد قولهم في الجرح والتعديل، وجَعَلَهم حتىٰ عصره أربعَ طبقاتٍ، ولهـٰذه التراجم أهميةٌ كبيرةٌ؛ لأنَّ أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل.

ثم تعرَّض علماءُ الحديث لذِكر بعض قواعد الجرح والتعديل في كُتبهم في مبحث «صِفة مَن تُقبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ»، أمثال: الإمام ابن الصَّلاح الشَّهْـرَزُوْرِيّ (المتـوفـىٰ سنـة ٦٣٤ هـ) فـي مقـدِّمتـه المشهـورة، والحـافـظ عبد الرحمـٰن السَّخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ) في شرحه لألفية الحديث

للعراقي، والحافظ جلال الدين السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) في شرحه لتقريب النَّووي.

ولٰكن رغم ذلك كُلِّه كانت الحاجةُ ماسَّةً إلىٰ كتابٍ في تعريف هٰذا العِلم بصفةٍ مستقلَّةٍ، وذلِك لم يكن علىٰ تمادي القرون! فَادُّخِرَ هٰذا الفضلُ في القرن الثالث عشر الهجري لفخر الهند، الإمام المحدِّث الفقيه الشيخ أبي الحَسَنات محمد عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ)، فألَّف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كتابَه النفيس: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، ذَكَر فيه الشُّروطَ والأوصافَ للمزكِّين والمجرِّحين والمجروحين، وسائرَ المَباحِث المُهِمَّة، والاصطلاحات المتعلِّقة بالجرح والتعديل، وبكُتبهما، وكما ذكر صفاتِ مؤلِّفيها من التَّساهُل، أو التشدُّدِ، أو الاعتدالِ، أو التعصُّبِ، أو الارتجالِ، فجاء هٰذا الكتابُ موسوعةً في بابه، وإماماً في مِحْرابه، وأصبح مرجعاً هامّاً ثَرّاً لكُلِّ مَن أَلَّفَ فيه بعدُ، فكَثُرتْ بعده الكتبُ في تعريف هٰذا العِلم وتنوَّعتْ[1].

وقد أُتيحتْ لي فرصةُ تدريسِ هٰذا العِلمِ مع علومٍ أخرىٰ في الحديث، فلسمتُ أثناء التدريسِ الصُّعوبةَ التي يُعانيها الطَّلَبةُ في فهمه، واستيعابه ـ خاصّةً في المسائل الشَّائكة العَويصة في بعض مباحث هٰذا العِلم، التي تلتوي علىٰ كثيرٍ من المتخصِّصين فيه، فضلاً عن هؤلاء الطَّلَبة حديثي العهد به ـ فرأيتُ من المفيد أن أقوم بتأليف كتابٍ في أسلوبٍ مبسَّطٍ، يُعرِّف أهمَّ ما يحتاجُ إليه الطالبُ المبتدئُ أن يَعْرِف من مباحث هٰذا العِلم، فقمتُ بهٰذه المحاولة المتواضعة في تيسير هٰذا العِلمِ وتبسيطه، مستمدّاً في ذلك من كتابي «المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل»[2].

---

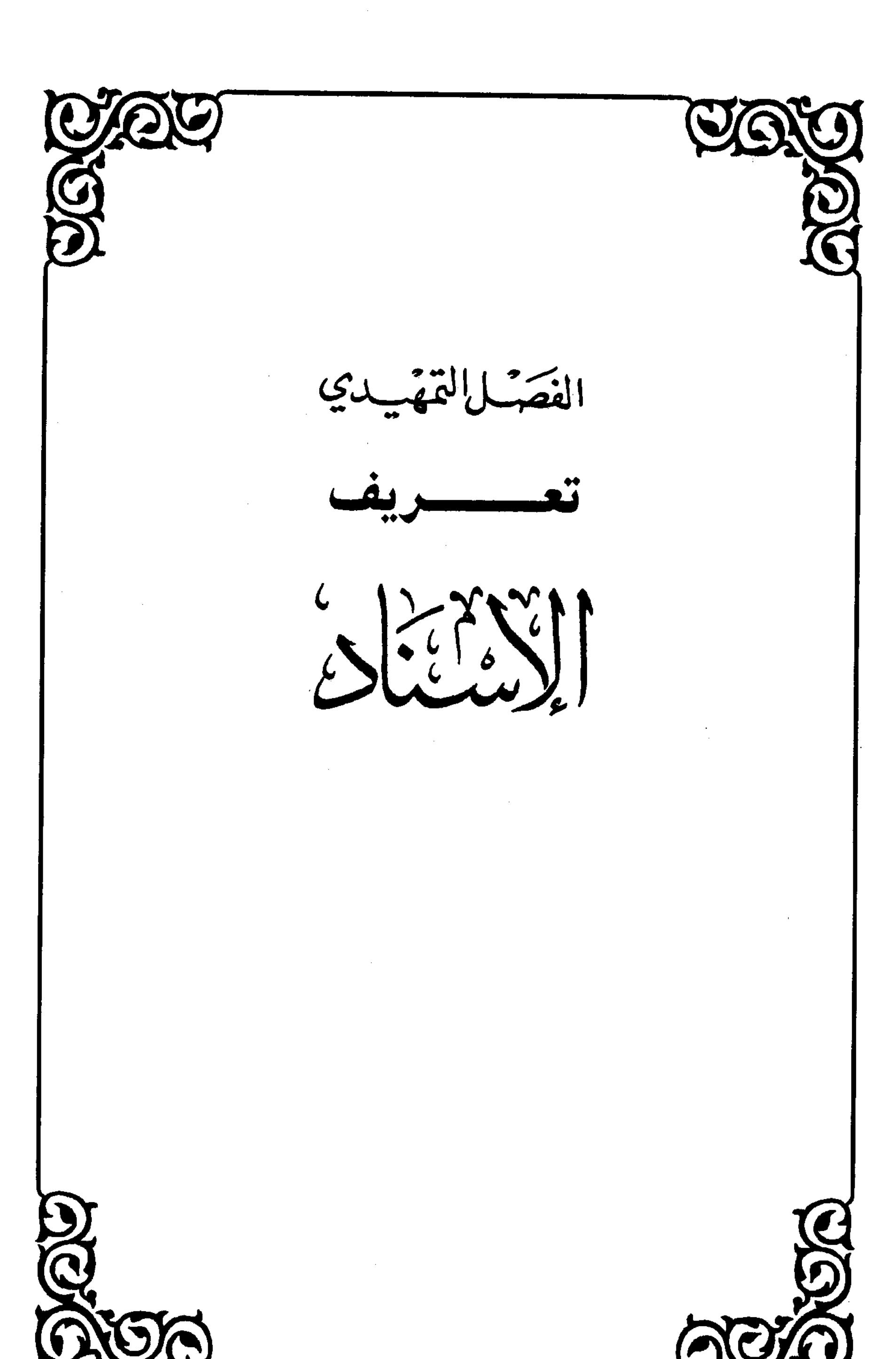
(١) للاطِّلاع علىٰ كتب علم الجرح والتعديل وميزاتها ومناهج المؤلِّفين فيها؛ يُرجَع إلىٰ كتابنا: «المصادر الحديثية: دراسة وتعريف».

(٢) المطبوع في دار ابن كثير بدمشق.

أسأل اللهَ تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل هذا العملَ خالصاً لوجهه، وخدمةً لحديث نَبِيِّه عليه ألفُ ألفُ سلامٍ، إنه سميعٌ مجيب، وهو على كلِّ شيءٍ قدير.

دمشق ١٢ / ذي الحِجَّة ١٤٢٧ هـ
١ / ١ / ٢٠٠٧ م

كَتَبَه
المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ
سيد عبد الماجد الغوري



الفصل التمهيدي

تعـــــــريف

الإسناد



تعريف الإسْناد

لغةً: (الإسناد) مصدر: (أَسْنَدَ، يُسْنِدُ، إسناداً) بمعنى: «اعتمدَ»، يُقال: أَسْنَدَ الحديثَ: أي: رَفَعه، والإسنادُ في الحديث: رَفْعُهُ إلى قائِله»[1].

واصطلاحاً: عرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حكايةُ طريقِ مَتْنِ الحديث.
وعرَّفوا (السَّنَدَ) بأنه طريقُ متنِ الحديث.

وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحُكم بصحة الحديث أو ضَعْفِه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جدارٍ أو غيره.

والمُحَدِّثون يستعملون كُلاً من (السَّنَد) و(الإسناد) في موضع الآخَر، ويُعْرَفُ المرادُ بالقرائن. قال الحافظ ابن حجر: «ولكون الإسنادِ يُعْلَمُ به الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فُروضِ الكفاية»[2].

وهذا (الإسنادُ) لم يكن يُسألُ عنه إلاَّ بعد وُقوع الفتنة، وبُروزِ النزاعات، وظُهور الزَّنادقة ومَن شابَهَهُم في الإغارة على السُّنَّة المطهَّرة.

قال التابعيُّ الجليلُ أبو العالية رُفَيْع بن مِهْرَان:

---

(١) انظر: «لسان العرب»: (٣/ ٢٢١).

(٢) انظر: «مرقاة المفاتيح»: للعلامة علي القاري: (١/ ٢١٨).

«كنا نسمَعُ الروايةَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبَصْرة، فما نرضى حتى نركَب إلى المدينة، فنَسمَعَها من أفواههم»[1].

وقال التابعيُّ الجليلُ هشام بن عُرْوَة: «إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ، فقال: عمَّن هذا؟ فإنَّ الرجل يُحدِّثُ عن آخَرَ دونَه في الإتقان والصِّدق»[2].

أهميةُ الإســناد:

قال الحافظُ أبو سَعْد السَّمْعاني رحمه الله تعالى:

«. . . وألفاظُ رسول الله ﷺ لابُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعْرَفُ صِحَّتُها إلاَّ بالإسناد الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعْرَفُ إلاَّ بروايةِ الثقةِ عن الثقةِ والعَدْلِ عن العدل.

ثم ساقَ بإسناده إلى «زُنَيْجٍ محمد بن عَمْرو ـ الرَّازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ـ، قال: سمعتُ بَهْزَ بنَ أسَدٍ ـ العَمِّي البَصْريَّ (المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠) رحمه الله تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ـ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شَهَاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعضٍ، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيءٌ؛ قالَ: هذا فيه عُهْدَةٌ، ويقولُ: لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشْرةَ دراهم، ثم جَحَدهُ، لم يستطع أَخْذَها منه إلاَّ بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، فدِيْنُ اللهِ أَحَقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول»[3].

الإسنادُ خِصِّيْصَةٌ للمسلمين:

قد أَكْرَم الله عَزَّ وَجَلَّ هٰذه الأُمَّةَ، وشَرَّفها بالإسناد؛ إذ خَصَّ به المسلمين دون سائر المِلَل.

---

(١) الكفاية: ص: ٤٠٣.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل»: (١/ ١/ ١٥ ـ ٣٦).

(٣) الأدب والاستملاء: ص: ٥٤ ـ ٥٥.

يقول الإمام ابن حَزْم:

«نقلُ الثِّقَةِ عن الثِّقةِ يبلغ به النبيَّ ﷺ مع الاتِّصال خَصَّ الله به المسلمين دُون سائر المِلَلِ، وأمَّا مع الإرسال، والإعضال؛ فيُوجَد في كثيرٍ من اليهود، لٰكن لا يقربون فيه من موسىٰ قُرْبَنا من مُحمَّدٍ ﷺ، بل يقفون بحيثُ يكون بينهم وبين موسىٰ أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلىٰ شمعون، ونحوه.

وأمَّا النَّصارىٰ فليس عندهم من صفةِ هٰذا النَّقلِ إلاَّ تحريم الطَّلاق فقط، وأمَّا النقل بالطريق المشتملة علىٰ: كَذَّابٍ، أو مجهولِ العين؛ فكثيرٌ في نقل اليهود، والنَّصارىٰ.

وأمَّا أقوالُ الصحابة، والتابعين؛ فلا يُمكِن اليهود أن يبلغوا إلىٰ صاحب نبيٍّ أصلاً، ولا إلىٰ تابعٍ له، ولا يمكن النصارىٰ أن يصلوا إلىٰ أعلىٰ من شمعون، وبولس»[١].

وقال ابن قُتَيْبَة:

«وليس لأُمَّةٍ من الأُمَم إسنادٌ كإسنادهم ـ يعني: هٰذه الأُمَّةَ ـ رجلٌ عن رجلٍ، وثقةٌ عن ثقةٍ؛ حتىٰ يبلغ بذلك رسولَ الله ﷺ وصحابتَه، فيُبَيِّن بذلك الصحيحَ، والسقيمَ، والمتصلَ، والمنقطعَ، والمدلَّسَ، والسليمَ»[٢].

عنايةُ المحدِّثين بالإسناد:

والإسناد من الدِّين بموقعٍ عظيمٍ، ومكانٍ رفيعٍ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِه، وأهميتِهِ، وفضلِهِ، وعنايةِ المحدِّثين به، كلماتُ العلماء، وتعدَّدَتْ وتنوَّعَتْ أقوالُهم في تعظيم أمرِه، ومن خيرِها، وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المُبارَك، رضي الله عنه، يقول: «الإسنادُ عندي من الدِّين،

(١) انظر: «الفصل في الملل والنحل»: (٢/ ٨٢ ـ ٨٥).

(٢) تهذيب الكمال: (١/ ١٦٦).

ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له: مَنْ حَدَّثك؟ بَقِيَ»[1].

وقال سفيان الثَّوري: «الإسناد سِلَاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ؛ فبأيِّ شيءٍ يقاتل؟!».

وقال الأوزاعيُّ: «ما ذَهَابُ العلم إلَّا ذهاب الإسناد».

وقال الإمام الجليل، والمحدِّث النَّاقد النَّبيل: شُعْبَةُ بن الحَجَّاج أبو بِسْطام الواسِطيُّ البَصْريُّ: «كلُّ حديثٍ ليس فيه: (حَدَّثَنَا) أو: (أخبرَنَا) فهو خَلٌّ بَقْلٌ»[2].

وفي رواية أخرى: «كلُّ حديثٍ ليس فيه: (حدَّثنا) فهو مِثْلُ الرجلِ في فلاةٍ معه بعيرٌ بغيرِ زِمَامٍ!».

وكان التابعيُّ الجليل الإمام محمد بن شهاب الزُّهْري إذا حدَّث؛ أَتَى بالإسناد، ويقول: «لا يَصْلُح أن يُرقى السطحُ إلَّا بدَرَجِهِ». إلى غير هذا، وذاك من الأقوال الكثيرة، التي وردَتْ عن التابعين، وتابعيهم في أهمية الإسناد، ولزوم الاستناد إليه، في سياقة كلِّ خبرٍ أو أثرٍ.

المؤلَّفات في موضوع الإسناد:

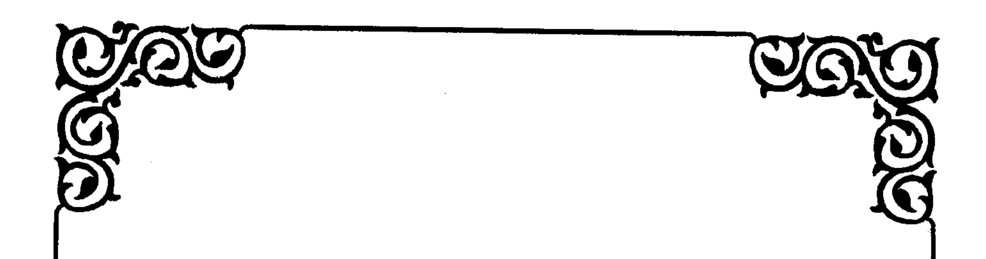
ومِن أنفس الكتبِ في هذا الموضوع: «الإسناد من الدِّين» للمحدِّث الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ) رحمه الله تعالىٰ.



---

(١) أي: بَقِيَ ساكتاً مُنقطِعاً مُفْحَماً.

(٢) أي: رخيصٌ لا قيمةَ له، لا يُتَعلَّق به؛ لفقدِه الإسنادَ.



الفصل الأول: تعريف علم الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: مباحث مُهِمَّة في علم الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: تعريف ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، وشرح بعض العبارات المُوْهِمة فيهما.

الفصل الرابع: تعريفُ أهمِّ كُتب الجرح والتعديل.



الفصل الأول

تعـــريف



القسم الأول: تعريف «علم الجرح والتعديل» من حيث اللُّغة، والاصطلاح، والمشروعية، والنَّشأة.

القسم الثاني: طبقات المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً.

القسم الثالث: آداب الجارِح، والمعدِّل، وشروطهما.



القسم الأول

تعريف الجَرْح والتَّعْدِيْل

تعريف «الجرح والتعديل» لغةً واصطلاحاً:

«الجرح» في اللغة: بمعنى: الطَّعْن، ويقال: جَرَح الحاكمُ الشاهدَ: إذا عَثَر منه على ما تسقط به عدالتُه من كَذِبٍ، وغيره.

ويقال: جَرَح الرجلَ: غَضَّ شهادتَه، والاستجراحُ: النقصانُ، والعَيْبُ، والفسادُ.

ومن المجاز: جَرَحه بلسانه، أي: سَبَّه. وجَرَحُوه: إذا شَتَموه، وعابوه[1].

ويُطْلَق (الجرحُ) علىٰ بيانِ عيبِ الإنسان، ونقصِه عن المقام السَّوِيِّ العَدْل.

و**«الجرح» في اصطلاح المحدِّثين**: وَصْفٌ متى التحق بالراوي، أو الشاهد؛ سَقَط الاعتبارُ بقوله، وبَطَل العملُ به.

وعُرِّف أيضاً بأنه: الطَّعن في الراوي بما يُخِلُّ بعدالته، أو ضبطه[2].

---

(١) انظر: «لسان العرب»، و«أساس البلاغة».

(٢) انظر: «أصول الجرح والتعديل»: ص: ٧.

ويُقال في الفعل منه: (جَرَح) بتخفيف الرَّاء، و(جَرَّح) بتشديدها؛ للكثرة والمبالغة.

و«التعديل» **في اللغة**: تزكيةُ الإنسان، ومَدْحُه، ونِسبتُه إلىٰ العدل، والاستواءِ في شؤونه[1].

يقال العَدْلُ من الناس، أي: المَرْضِيُّ قوله، وحكمه. قال الباهِلِيُّ: رَجُلٌ عَدْلٌ، وعادلٌ، أي: جائزُ الشهادة، ورَجُلٌ عَدْلٌ، أي: رِضاً، ومقنعٌ في الشهادة.

وتعديل الشهود: أن تقول: إنهم عُدُوْلٌ، وعَدَّل الحكم، أي: أقامه، وعَدَّل الرجل، أي: زَكَّاه[2].

و«التعديل» **في اصطلاح المحدِّثين**: وَصْفٌ متى التحق بالراوي، أو الشاهد؛ أُعتبر قولُهما، وأُخِذَ به.

وَعُرِّفَ أيضاً بأنه: تزكيةُ الراوي بأنه عَدْلٌ، أوضابطٌ.

وهٰذا التعريف الأخير للجَرْح، والتعديل أولى؛ لأنه بيانٌ للحقيقة، ومناسِبٌ لتفاوُتِ المراتب في الجرح، وفي التعديل[3].

تعريف «علم الجرح والتعديل»:

وهو عِلمٌ يتعلَّق ببيان مرتبة الرُّواة من حيثُ تضعيفهم، أو توثيقهم بتعابيرَ فنيةٍ متعارفٍ عليها عند العلماء، وهي دقيقةُ الصياغة، ومحدَّدةُ الدلالة، مما له أهميةٌ في نقد إسناد الحديث، وقد استجاز العلماءُ ذِكرَ عُيوب رواة الحديث

---

(١) انظر: «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث»: ص: ١٧٨.

(٢) انظر: «لسان العرب»، «ومقاييس اللغة».

(٣) أصول الجرح والتعديل: ص: ٨.

عند جرحهم لهم، ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرَّمة، واستدلّوا على ذلك بأحاديث، وآثارٍ سوف نذكرها.

فائدة هذا العلم:

في بيان الجرح فائدةٌ كبيرةٌ لئلاّ يُحْتَجَّ بأخبار غير العُدُول، وليس القصدُ ثلبهم، والوقيعة فيهم مما يدخل في باب الغيبة.

مشروعية الجرح والتعديل:

جُوِّز الجَرْحُ والتعديلُ صيانةً للشريعة، ونفياً للخطأ والكَذِب، وذَبّاً عنها، وكما جازَ الجَرْحُ في الشهود، جازَ في الرواية.

وقد دَلَّ على ذلك القرآنُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والآثارُ عن أهل العلم.

١ ـ القرآن:

أمّا (القرآنُ) فالآياتُ التي تأمُرُ بقَبول خَبَرِ العَدْل، وشهادتِهِ، وتحذر من خَبَرِ الفاسق: كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[الطلاق: ٢].

ومنها قولُه تعالىٰ في (الجرح): ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[الحجرات: ٦].

ومنها في (التعديل) قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠].

٢ ـ السُّنَّةُ:

وأمّا (السُّنَّة) فمِن أهمِّها في (الجرح) قولُه ﷺ في الأحمق المُطَاع: «بِئْسَ أخو العَشِيْرَةِ، وبِئْسَ ابنُ العَشِيْرَةِ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري، في كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً، برقم: (٦٠٣٢).

وفي (التعديل) قولُه ﷺ في عبد الله بن عُمر ـ رضي الله عنهما ـ: «إنَّ عَبْدَ الله رَجُلٌ صَالِحٌ»[1].

٣ ـ الإجماعُ:

وأمّا (الإجماعُ) فقال فيه الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ: «أجمعَ أهلُ العلم على: أنّه لا يُقْبَلُ إلا خبرُ العَدْلِ، كما أنه لا تُقْبَلُ إلا شهادةُ العدلِ، ولمّا ثَبَت ذلك؛ وَجَب متى لم تُعْرَفْ عدالةُ المُخْبِر، والشاهد أن يُسْأَلَ عنهما، أو يُسْتَخْبَرَ عن أحوالهما أهلُ المعرفة بهما؛ إذ لا سبيلَ إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول مَن كان بهما عارفاً في تزكيتهما، فدَلَّ على أنه لا بُدَّ منه»[2].

٤ ـ الآثار عن أهل العلم:

أمّا (الآثارُ) فيه فهي كثيرةٌ، منها:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُه، ثُمَّ كَتَمَه؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نارٍ»[3].

والحديثُ عامٌّ يشمل معرفةَ أحوال الرُّواة. لهذا قال الإمامُ أحمد بن حنبل لمّا سُئل عن ذلك: «إذا سَكَتَّ أنتَ، وسَكَتُّ أنا؛ فمتى يَعرف الجاهلُ الصحيحَ من السَّقيم؟!».

وقال الإمام عبد الله بن المبارك: «إذا لم نبيِّن؛ فكيف يُعْرَفُ الحَقُّ من الباطل؟!»[4].

---

(١) أخرجه البخاري، في كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم: (٣٧٤٠ و٣٧٤١).

(٢) الكفاية: ص: ٣٥.

(٣) أخرجه الترمذي، في أبواب العلم، باب: ما جاء في كتمان العلم، برقم: (٢٦٤٩).

(٤) شرح علل الترمذي: (١/ ٤١).

وعن يحيى بن سعيد قال: «سألتُ شعبةَ، وسفيانَ، ومالكَ بن أنسٍ، وسفيانَ بن عُيَيْنَةَ عن الرجل يُتَّهَمُ في الحديث، أوْ لا يحفظه؟ قالوا: بَيِّنْ أمرَه للناس»[1].

ومن طريق الإمام مسلم بن الحَجَّاج: ثنا عمرو بن علي، ثنا عَفَّان، قال: «كنَّا عند إسماعيلَ بن عُلَيَّةَ جلوساً، قال: فحَدَّث رجلٌ عن رجلٍ. فقلتُ: إنَّ هذا ليس بثَبْتٍ. فقال الرجلُ: اغتبتَهُ. فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حَكَم: أنه ليس بثَبْتٍ»[2].

وعن أبي بَكْر بن أبي خَلَّاد قال: قلتُ ليحيى بن سعيد القَطَّان: «أمَا تخشى أن يكون هؤلاء الذين تَرَكْتَ حديثَهم خُصَمَاءَك عند الله تعالى؟!»، قال: «لأَنْ يكون هؤلاء خُصَمائي أَحَبُّ إليَّ مِن أن يكونَ خَصْمي رسولُ الله ﷺ، يقول: «لِمَ حَدَّثْتَ عني حديثاً ترى أنه كَذِبٌ»[3].

وهكذا يتَّضح لنا من خلال ما سَبَق: أنَّ الكلام في الجَرْح والتعديل ليس غيبةً، ولا مُحَرَّماً، بل هو واجبٌ يمليه الحِفَاظُ على سُنَّة النبيِّ ﷺ من تحريف الغالين، وانتحالِ المُبطِلين، وتأويلِ الجاهلين.

نشأة علم الجرح والتعديل:

إنَّ هذا العلم مما تَفردَّتْ به الأمةُ الإسلاميةُ عن سائر الأُمم، وتَميَّزت بتأسيسه، وإنشائه، وتقعيده، والتفنُّنِ فيه، وقد أدَّاها إلى إبداعه الحِفاظُ على سُنَّة المصطفى ﷺ من التقوُّل والدَّخيلِ، والمكافَحَةُ للدَّجَّالين، والمُشَعْوِذين، والخَرَّاصين.

---

(١) الكفاية: ص: ٤٢.

(٢) المصدر السابق: ص: ٤٣، وانظر: مقدمة «صحيح مسلم»: ص: ٢٠

(٣) المصدر السابق: ص: ٤٤.

نَشَأ هذا العلمُ من عهد الصحابة الكرام بُرْعُماً لطيفاً، ثم نَمَا، وازدادَ، وقَوِيَ، واشتَدَّ في القرن الأول والثاني، وامتدَّ، واتَّسع، وبَدَأ يتكامَلُ في القرن الثالث والرابع، وهكذا حتى اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة، فكَثُرَتْ فيه الكتُبُ، وتنوَّعَتْ فيه المؤلَّفاتُ، ثم دُرِسَتْ فيه في عصرنا بعضُ المسائل، والجزئيات، والشخصيات دراسةً خاصةً، فقارَبَ النُّضْجَ، والاحتراق، وإنْ كان العلمُ ليس له غايةٌ، ولا نهايةٌ.

وبهذا العِلم العظيمِ، والمِسْبَارِ الدقيق الحكيم، تمكَّن السَّلَفُ، والخَلَفُ من كشف العِلَل في كلِّ عِلمٍ منقولٍ: حديثاً نَبَوِيّاً، أو كلاماً عادياً، أو شعراً، أو نثراً أدبياً، أو تاريخاً شخصياً، أو سياسياً. . ، فكان هذا العِلمُ مِجْهَراً صادقاً، ونَظَّارةً صافيةً، تَعزِلُ للناظر بها الصحيحَ عن القريح، وتَمِيزُ له الزَّيْنَ من الشَّيْنِ، والصِّدْقَ من المَيْنِ، وتَزِنُ له المَحامِدَ، والمَثالِبَ بالقِسْطاسِ المستقيم[1].

بدءُ الكلامِ في الرجال جرحاً وتعديلاً:

سَبَق أن ذكرنا في مشروعية الجرح والتعديل: أنَّ النبي ﷺ عَدَّل، وجَرَح، كما تكلَّم في الرجال جماعةٌ من الصحابة، والتابعين، فمَن بعدهم، ولكن في التابعين ـ أي: بالنسبة لمن بعدهم ـ بقِلَّةٍ، لقِلَّة الضَّعْف في متبوعهم؛ إذ أكثرهم صحابةٌ عُدُوْلٌ، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرُهم ثقاتٌ. ولا يكاد يُوجَد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحدُ بعد الواحد. فلمَّا مضى القرن الأول، ودَخَل الثاني؛ كان في أوائله من أوساط التابعين جماعةٌ من الضعفاء؛ الذين ضُعِّفوا غالباً من قِبَل تحمُّلِهم،

---

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: ص: ١٨٩.

وضَبْطِهم للحديث. فتراهم يرفعون (الموقوفَ)[1]، ويُرسِلون كثيراً[2]، ولهم غَلَطٌ.

وقد سَرَد ابنُ عَدِيٍّ في مقدِّمة «كامله»[3] خَلْقاً من الذين تكلَّموا في التوثيق، والتضعيف إلىٰ زمنه.

فالصحابة الذين أَوْرَدَهم:

١ ـ عُمَر بن الخَطَّاب، رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة ٢٣ هـ).

٢ ـ وعليّ بن أبي طالب، كَرَّم الله وجهه (المتوفىٰ سنة ٤٠ هـ).

٣ ـ وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهما (المتوفىٰ سنة ٦٨ هـ).

٤ ـ وعبد الله بن سَلَام، رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة ٤٣ هـ).

٥ ـ وعُبَادة بن الصَّامت، رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة ٣٤ هـ).

٦ ـ وأَنَس بن مالك، رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة ٩٠ هـ).

٧ ـ وعائشة، رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٧ هـ)

وسَرَد من التابعين عدداً، كـ:

١ ـ عامِر بن شَرَاحيل الشَّعْبي (المتوفىٰ سنة ١٠٣ هـ).

٢ ـ ومحمد بن سِيْرين (المتوفىٰ سنة ١١٠هـ).

٣ ـ وسعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

---

(١) أي: يجعلون الموقوفَ مرفوعاً.
و(الموقوفُ): ما أُضيف إلىٰ الصحابيِّ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.
و(المرفوعُ): ما أُضيف إلىٰ النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

(٢) أي: يَرْوُوْنَ الحديث الذي سقط مِن آخر إسناده مَن بعدَ التابعيِّ.

(٣) من صفحة: (٨٣) إلىٰ (٢٢٧).

٤ ـ وسعيد بن جُبَيْر (المتوفى سنة ٩٥ هـ).

فلمَّا كان عند آخر عصر التابعين ـ وهو حدود الخمسين ومئة ـ؛ تَكَلَّم في التوثيق، والتجريح طائفةٌ من الأئمَّة.

فقال الإمام الأعظم أبو حنيفة النُّعمان (المتوفى سنة ١٥٠ هـ): «ما رأيتُ أكذبَ مِن جابر الجُعْفي».

وضَعَّف سليمانُ بن مِهْرَان الأعمش (المتوفىٰ سنة ١٤٨هـ) جماعةً، وَوَثَّق آخرين.

ونظر في الرجال شُعْبَةُ بن الحَجَّاج (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ) وكان متشدِّداً لا يَكاد يروي إلا عن ثقةٍ.

وكذا كان الإمامُ مالك بنِ أنسٍ (المتوفى سنة ١٧٩ هـ).

وممَّن إذا قال في هذا العصرِ قُبِلَ قولُه:

١ ـ مَعْمَر بن راشد الأَزْدي (المتوفى سنة ١٥٣هـ).

٢ ـ وهشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوَائي (المتوفى سنة ١٥٤ هـ).

٣ ـ وعبد الرحمـٰن بن عَمْرو الأوزاعي (المتوفى سنة ١٥٧ هـ).

٤ ـ وسفيان بن سعيد الثَّوْري (المتوفى سنة ١٦١ هـ).

٥ ـ وعبد العزيز بن عبد الله ابن الماجِشُوْن (المتوفى سنة ١٦٤ هـ).

٦ ـ وحَمَّاد بن سَلَمة بن دِيْنَار (المتوفىٰ سنة ١٦٧ هـ).

٧ ـ واللَّيْث بن سَعْد (المتوفى سنة ١٧٥ هـ)، وغيرهم [(١)].

ثُمَّ سَرَد طبقاتٍ متعدّدةً ممن تكلّم في الرجال؛ حتى وصل إلى الحافِظَيْن

---

(١) انظر: «المتكلمون في الرجال»: ص: ٩٣ ـ ١٠٣.

الحُجَّتَيْن: يحيى بن سعيد القَطَّان (المتوفى سنة ١٩٨ هـ)، وعبد الرحمن بن مَهْدي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ)، فقال: «فمن جَرَحاه لا يكادُ يَنْدَمِل جُرْحُه، ومن وَثَّقاه فهو المقبولُ. ومن اختلَفَا فيه ـ وذلك قليلٌ ـ اُجْتُهِدَ في أمره». ثم ذكر بعدهم كثيراً مِن أهل العلم.

ثم صُنِّفت الكتبُ، ودُوِّنتْ في الجَرْح والتعديل والعِلَل، وبُيِّن مَنْ هو في الثِّقَة، والتثبُّتِ كالسَّارِيَةِ، ومَنْ هو في الثقة كالشَّابِّ الصحيح الجسم، ومَنْ هو لَيِّنٌ كمَن يَوْجَعُه رأسُه وهو مُتماسِكٌ يُعَدُّ من أهل العافِيَة، ومَنْ صِفَتُه كمحمومٍ يَرْجَحُ إلىٰ السَّلامة، ومَنْ صِفَتُه كمريضٍ شَبْعَانَ من المَرَض، وآخَرُ كمَنْ سَقَطَتْ قُواه، وأَشرَفَ على التَّلَف، وهو الذي يَسْقُطُ حديثُه»[1].

وُلاة الجرح والتعديل:

ثم ذَكَر مِنْ وُلاة الجرح والتعديل:

١ ـ الإمام يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

٢ ـ والإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

٣ ـ والإمام محمَّد بن سَعْد (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ).

٤ ـ والإمام عليّ بن المَدِيْنِي (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

وغيرَهم كثيرون مما يطول المقامُ بذكرهم، نكتفي بما ذكرناه.

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر «المتكلّمون في الرجال»: ص: ٩٣ ـ ١٠٣.

القسم الثاني

طبقاتُ المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً

يقول ناقدُ المحدِّثين، وإمامُ الجرح والتعديل: الحافظ شمس الدين الذهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجَرْح والتعديل على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرُّواة، كابن مَعِين، وأبي حاتم الرَّازي.

٢ ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرُّواة، كمالكٍ، وشُعْبَة.

٣ ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عُيَيْنَةَ، والشَّافعي.

والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ منهم متعنِّتٌ في التوثيق[1]، متثبِّتٌ في التعديل[2]، يَغْمِز الراويَ بالغَلْطَتَيْن، والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثَه.

---

(١) أي: متشدِّدٌ لا يوثِّق الراويَ إلاَّ إذا أحرز الدرجةَ العليا من العدالة والضَّبْطِ.

(٢) أي: لا يعدِّل الراويَ إلاَّ بعد انتفاء أيِّ قادحٍ للعدالة.

فهذا إذا وَثَّق شخصاً؛ فعَضَّ على قوله بناجِذَيْك، وتمسَّكْ بتوثيقه.

وإذا ضَعَّف رجلاً؛ فانظرْ هل وافقه غيرُه على تضعيفه؟ فإنْ وافقه، ولم يوثِّقْ ذاك أحدٌ من الحُذَّاق؛ فهو ضعيفٌ.

وإنْ وَثَّقَه أحدٌ؛ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبَل تجريحه إلا مفسَّراً، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابنُ مَعِين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولم يوضِّح سببَ ضَعْفِه؛ وغيرُه قد وَثَّقه، فمثلُ هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْن أقرب. وابنُ مَعِين، وأبو حاتم، والجُوْزَجاني: مُتعنِّتون»[١].

ومن ثم قال الذهبيُّ:

«لم يجتمع اثنانٌ من علماء هذا الشَّأن قطُّ على توثيقِ ضعيفٍ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ[٢].

٢ ـ وقسمٌ في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البَيْهَقي: مُتساهِلون.

٣ ـ وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعَة، وابن عَدِيّ: مُعتدِلون مُنصِفون»[٣].

وقال في كتاب آخر:

«فمنهم من نَفَسُه حادٌّ في الجرح، ومنهم مَن هو معتدلٌ، ومنهم مَن هو

---

(١) انظر: «ذكر من يُعتمد قولهم في الجرح والتعديل»: ص: ١٧١.

(٢) أي: لم يقع الاتِّفاقُ من العلماء على توثيقِ (ضعيف)، بل إذا وَثَّقَه بعضُهم؛ ضَعَّفَه آخرون، كما لم يقع الاتِّفاقُ من العلماء على تضعيف (ثقةٍ)، فإذا ضَعَّفَه بعضُهم؛ وَثَّقه آخرون، فلم يَتَّفِقوا على خِلاف الواقع في جرحِ راوٍ، أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ.
ولفظُ «اثنان» هنا المرادُ به: الجميع، كقولهم: «هذا أمرٌ لا يختلف عليه اثنان» أي: يَتَّفِقُ عليه الجميعُ، ولا يُنازِعُ فيه أحدٌ. (انظر: حاشية «الرفع والتكميل»: ٢٨٦).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٧١ ـ ١٧٢.

مُتساهِلٌ، فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد، وابن مَعِين، وأبو حاتم، وابن خِرَاش، وغيرُهم.

والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعَة.

والمُتساهِلُ: كالتِّرمذي، والحاكم، والدَّارَقُطْنِيّ في بعض الأوقات.

وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبَه، أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصْمَةُ للأنبياء، والصِّدِّيقين، وحُكَّام القِسط»[١].

وإليك ذِكْرَ المتشدِّدين، والمُتساهِلين، والمعتدلين، كلّ طبقةٍ على حِدة:

(أ) طبقة المتشدِّدين

١ ـ **شعبة بن الحجَّاج**: أبو بِسْطام، شعبة بن الحجَّاج بن الوَرْد العَتكي الأزدي (المتوفى سنة ١٦٠ هـ).

اشتهر عن شعبة تشدُّدُه في الحُكم على الرجال، وفي الأخذ عن الشيوخ، قال السَّخاوي فيه: «فإنه كان يتعنَّت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثَبْتٍ»[٢].

٢ ـ **يحيى بن سعيد القَطَّان**: أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن القَطَّان فَرّوخ التَّميمي البَصْري (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

قال عليُّ بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ؛ لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا؛ أخذتُ بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدُّدٌ»[٣].

---

(١) الموقظة: ص: ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) شرح العلل: (١/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٣) هدي الساري: ص: ٤٢٤.

والتعنُّت في كثيرٍ من أحواله إنما سببه الوَرَعُ التَّامُّ، والاحتياطُ العامُّ.

٣ - **مالك بن أنس**: أبو عبد الله، ابن أنس بن مالكٍ بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي (المتوفى سنة ١٧٩ هـ).

قال ابنُ أبي حاتم: «أخبرنا صالحُ بن أحمد بن حنبل، أخبرنا عليٌّ - يعني: ابن المَدِيني - قال: سمعتُ سفيان بن عُيَيْنَة يقول: ما كان أشدّ انتقاد مالكٍ للرجال، وأعلمه بشأنهم!»[١].

٤ - **عَفَّان بن مسلم بن عبد الله الصَّفَّار**: أبو عثمان البَصْري (المتوفى سنة ٢٢٠ هـ).

قال الذهبي في ترجَمة: (عمرو بن مرزوق الباهلي): «وقال أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قَدِمَ من البصرة: لِمَ تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهِيْتُ، فقال: إنْ عَفَّان كان يرضاه، ومن الذي كان يرضى عفان؟!»[٢].

٥ - **يحيى بن مَعِين**: أبو زكريا، يحيى بن معين بن عَوْن بن زياد البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

كان شديدَ التحرِّي في نقد الرجال، مع أنه تكلَّم في أكثرهم جرحاً وتعديلاً، وهذا ما حمل عبدَ الله بن الرُّومي على القول فيما نقله عنه، وسمعه منه عبد الخالق بن منصور: «ما رأيتُ أحداً قطُّ يقول الحقَّ في المشايخ غير يحيى، وغيره كان يتحامل بالقول»[٣].

٦ - **عليُّ بن المَدِيني**: أبو الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجيح الشَّعْري، المعروف بـ: «ابن المديني» (المتوفي سنة ٢٣٤ هـ).

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: ص: ٢٣.

(٢) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢٨٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١١/ ٨٢).

قال ابنُ أبي حاتم في ترجَمة (فضيل بن سليمان النَّميري): «سُئل أبو زُرْعَةَ عن فضيل بن سليمان، فقال: لَيِّنُ الحديث، روى عنه عليُّ بن المديني. وكان من المتشدِّدين»[١].

٧ ـ **أبو حاتم الرَّازي**: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

أشارَ الحافظُ الذهبي في مواطنَ كثيرةٍ من كُتبه إلى شِدَّة أبي حاتم في الحُكم على الرجال، فقال في رسالته في الرواة الثقات: «عباد بن عباد المُهَلَّبي: وَثَّقوه، وحديثُه في الكتب، وقال أبو حاتم: لا يُحْتَجُّ به. قلتُ: أبو حاتم متعنِّتٌ في الرجل»[٢].

وقال عنه في موضعٍ آخر: «يُعجِبني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَةَ في الجرح والتعديل، يبين عليه الوَرَعُ والمخبرةُ، بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جَرَّاحٌ».

٨ ـ **الجُوْزَجاني**: أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجوزجاني (المتوفى سنة ٢٥٩ هـ).

وهو من المتعنِّتين؛ وخاصةً فيمن نُسِبَ إلى تشيُّعٍ، أو رَفْضٍ. قال فيه الذهبي: «وهو ممَّن يُبالِغ في الجرح»[٣]. وقال ابن حجر: «وممن ينبغي أن يُتوقَّف في قبول قوله في الجرح مَن كان بينه وبين مَن جرحه عداوةٌ سببُها الاختلافُ في الاعتقاد...»[٤].

---

(١) الجرح والتعديل: (٢/ ٣/ ٧٣).

(٢) ص: ١٦.

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٧٩.

(٤) هدي الساري ص: ٤٦١.

٩ ـ **النَّسائي**: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن سِنَان بن بحر بن دينار الخُراساني (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

قال الذهبيُّ في ترجَمة (مالك بن دينار): «النَّسائي قد وَثَّقه، وهو لا يُوَثِّق أحداً إلا بعد الجهد»(١).

١٠ ـ **ابن حِبَّان**: أبو حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبَّان بن مُعَاذ بن معبد التَّميمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

يُعَدُّ أبو حاتم بنُ حِبَّان من المتشدِّدين في الجرح، وكتابُه في المجروحين يشهد على تعنُّتِه البالغ.

١١ ـ **الأَزْدي**: أبو الفتح، محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله الأزدي الموصلي (المتوفى سنة ٣٩٤ هـ).

قال الذهبي في ترجَمته: «وهو قويُّ النَّفَس في الجرح»(٢).

١٢ ـ **ابن القَطَّان**: أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الملك القَطَّان الكناني الحِمْيَري الفاسي (المتوفى سنة ٦٢٨ هـ).

قال الذهبي «طالعتُ كتابه المُسَمَّى بـ (الوَهْم والإيهام) الذي وَضَعه على الأحكام الكبرى لعبد الحقِّ، يَدُلُّ على حفظِه وقُوَّةِ فهمِه، لكنه تعنَّت في أحوال رجالٍ، فما أَنصف بحيث إنه أخذ يُلَيِّن هشامَ بن عروة، ونحوه»(٣).

١٣ ـ **ابن حَزْم**: أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظّاهري (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ).

---

(١) المغني في الضعفاء: (٢/٥٣٨).

(٢) تذكرة الحفاظ: (٣/٩٦٧).

(٣) ٤/١٤٠٧.

تبرز شدةُ ابن حزم في تجهيله لجماعةٍ من الأئمة المشهورين، فقد قال الحافظُ السَّخاوي في آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التاريخ»: «قلتُ: وكابن حَزْم، فإنه قال في كلٍّ من الترمذي صاحب الجامع، وأبي القاسم البَغَوي، وإسماعيل بن محمد الصَّفَّار، وأبي العباس الأَصَمّ، وغيرهم من المشهورين: إنه مجهولٌ».

وهذا الصَّنيعُ من ابن حزم يُعَدُّ تشدُّداً، وتعنُّتاً، لا تساهُلاً، وتسامُحاً.

١٤ ـ ابن خِرَاش: أبو محمد، عبد الرحمن بن يوسف بن خراش (المتوفى سنة ٢٨٣ هـ).

قال الذَّهبي: «قويُّ النفس كأبي حاتم»[١]، أي: متشدِّدٌ كأبي حاتم، لذا عَدَّه الذهبيُّ من المتشدِّدين[٢].

(ب) طبقة المتساهلين

١ ـ التِّرمذي: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي البُوْغي التِّرمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

عَدَّه الحافظُ الذهبي من المستاهلين فقال في تَرجَمته: «في الجامع عِلمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحدُ أصول الإسلامِ، لولا ما كدَّره بأحاديثَ واهيةٍ، بعضها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل... قلتُ: جامعه قاضٍ له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث،

---

(١) ذكر الزركشي في النكت عند نقله لجزء الذهبي: «ذِكْر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» نقلاً عن الذهبي أيضاً، ولا يوجد هذا الكلام في النسخة الخطية لكتاب الذهبي المذكور!.

(٢) انظر: «الموقظة» ص: ٨٣.

ولا يُشدِّد، ونفسه في التضعيف رَخْوٌ[1]»[2].

وقال فيه أيضاً في ترجَمة (الحجَّاج بن أَرْطَاة): «قد يترخَّص الترمذي، ويصحِّح لابن أرطاة، وليس بجيّدٍ»[3].

وقال في ترجَمة: (يحيى بن يَمَان العِجْلي) بعد أن ذكر حديثاً: «... وحَسَّنه الترمذيُّ مع ضَعْف ثلاثة فيه، فلا يُغْتَرُّ بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبُها ضِعافٌ»[4].

ولكن عَدُّ الحافظِ الذهبيِّ الترمذيَّ في المتساهلين غيرُ صحيح، لقد ناقش هذا الموضوعَ أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه القيِّم «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين»[5] فارجع إليه.

٢ ـ **ابنُ حِبَّان**: أبو حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبَّان بن مُعَاذ بن معبد التَّميمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

سلك ابنُ حبان في نقده منهجاً فيه إفراطٌ وتفريطٌ، فقد أفرط في الجرح، وتشدَّد، وفرَّط في التعديل، والتصحيح؛ حتى عُدَّ من المتساهلين، وهذا الجانب الثاني حمل الحافظَ ابن حجر على قوله فيه: «وهو معروفٌ بالتساهل في باب النقد»[6].

٣ ـ **الحاكم النَّيسابوري**: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَهْ بن نعيم الضَّبِّي النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

---

(١) أي: لَيِّنٌ.
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٤)، و(٢٧٦).
(٣) المصدر السابق: (٧/ ٧٢).
(٤) ميزان الاعتدال: (٤/ ٤١٦).
(٥) ص: ٢٤٠ ـ ٢٤١.
(٦) النكت على علوم ابن الصلاح: (٢/ ٧٢٦).

أسرف الحاكمُ في تصحيح الأحاديث الواهية فضلاً عن الضعيفة، وقد استخرج الأئمةُ من مستدركه عدداً كبيراً من الأحاديث الموضوعة، والتَّالفة، التي نزلت بهذا الكتاب عن المرتبة التي يجب أن يكون عليها.

وقد اعتذر الحافظُ ابن حجر لصنيع الحاكم في مستدركه، فقال:

«الحاكمُ أجَلُّ قدراً، وأعظمُ خطراً، وأكبرُ ذكراً من أن يُذْكَر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عُمره، وذَكَر بعضُهم: أنه حَصَلَ له تغيُّرٌ، وغفلةٌ في آخر عمره، ويَدُلُّ على ذلك: أنه ذكر جماعةً في كتاب الضعفاء له، وقَطَع بترك الرواية عنهم، ومَنَع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديثَ بعضهم في مستدركه، وصحَّحها»[1].

وكما اعتذر الحافظُ عن الحاكم في موضعٍ آخر، فقال:

«وإنّما وقع للحاكم التساهُلُ؛ لأنه سَوَّد الكتابَ لينقِّحه، فأعجلته المنيّةُ...»، ثم قال: «وقد وجدتُ في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم»، ثم قال: «وما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخَذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمِن أكبر أصحابه، وأكثر الناس له ملازمةً البيهقيُّ، وهو إذا ساقَ عنه في غير المُمْلَى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة... والتساهلُ في القَدْر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده»[2].

(ج) طبقة المعتدلين

مَثَّل لهم الحافظُ الذهبيُّ بالإمام أحمد، والبخاري، وأبي زُرْعَة الرَّازي، وابن عَدِي، كذا في رسالته: «ذِكْر من يُعْتَمد قوله في الجرح والتعديل». لكنَّ

---

(١) لسان الميزان: (٥/ ٢٣٣).

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٥٢).

الزَّركشي عندما نقل جزءَ الذهبي هذا في نُكَته على ابن الصلاح مَثَّل لهم بالإمام أحمد، والدَّارقطني، وابن عدي، وكذا مَثَّل السخاويُّ نقلاً عن الذهبي.

وَمَثَّل الذهبي في «الموقظة» للمعتدلين بالإمام أحمد، والبخاري، وأبي زُرْعَة، وعدَّ الدَّارَقُطْنِيَّ فيها من المتساهلين في بعض الأوقات. وأذكر فيما يلي هؤلاء الذين عَدَّهم الذهبيُّ في المعتدلين في كتابَيْه المذكورَيْن آنفاً:

١ ـ **أحمد بن حَنْبَل**: أبو عبد الله، أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيْبَاني، المَرْوَزي الأصل، البغدادي (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

وقد ذكره الذهبيُّ في كتابه «ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل» في عِداد النُّقاد المُنصفين المتوسِّطين[١].

٢ ـ **البخاري**: أبو عبد الله، محمد بن الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرة، الجُعْفي مولاهم (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

كان يُعَدُّ من المُنصفين والمُعتدلين في كلام الرجال، كما وَصَفه الحافظُ الذهبيُّ في: «ذِكر من يُعْتَمد قولُه في الجرح والتعديل»[٢].

٣ ـ **أبو زُرْعَة**: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ القُرَشي مولاهم، الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ).

ذكره الذهبيُّ في كتابه: «ذِكْر من يُعْتَمد قولُه في الجرح والتعديل» في قسم المعتدلين من النقاد[٣].

٤ ـ **ابن عَدِيٍّ**: أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجُرْجاني (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٥٩.

(٢) ص: ١٨٥.

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٥٩.

عَدَّه الحافظ الذهبي من المعتدلين المُنصِفين كالبخاري[1].

٥ ـ **الدَّارَقُطْنِيّ**: أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْنِي البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

هو يتعنَّت في بعض الأحيان، ويتساهَلُ في حينٍ آخر. وقال الذهبي: «إنه متساهِلٌ في بعض الأوقات..»[2].

تنبيه:

ينبغي الانتباهُ هنا: أنَّ الوصفَ يقتضي بالاعتدال أن يكون كلامُ الجارح والمعدِّل كلُّه منصفاً معتدلاً، بل يقصد الغالب؛ وذلك لأن كثيراً من المعتدلين قد يتشدَّدون، أو يتساهلون أحياناً، كما أنَّ بعض المتساهلين قد يتعنَّتون، وبعض المتشدِّدين قد يتسمَّحون، فابنُ عدي، والإمام أحمد وُصِفا بالاعتدال، والإنصاف مع أنَّ الأول متعنِّتٌ مع الحنفية، والثاني متشدِّدٌ مع الذين تكلَّموا باللفظ في القرآن. وقد وُصِفَ الدارقطنيُّ بالاعتدال، والتساهل، ومع هذا فقد تعنَّت في جرح بعض الرجال[3].



---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص: ١٨٥.

(٢) الموقظة: ص: ٨٣.

(٣) كتعنُّتِه في (بَدَل بن المُحَبَّر)، ضعَّفه في روايته عن زائدة، قاله الحاكمُ: وذلك بسبب حديثٍ واحدٍ خالف فيه (حسينَ بن عليّ الجُعْفيّ) صاحب زائدة، وهو في مُسْنَد ابن عمر من مسند البزَّار. (انظر: «هدي الساري» ص: ٣٩٢).

القسم الثالث

آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما

(أ) آداب الجارح والمعدِّل

من آداب الجارح والمعدِّل ما يلي:

١ ـ اختيارُ حُسن الألفاظ في الجرح والتعديل:

على الجارح والمعدِّل أن يُحسِنا اختيارَ الألفاظ التي يستعملانها، فإن استطاع الجارحُ مثلاً أن يكني عن الكذب؛ فليفعل، فأيوب السِّخْتياني كنى عنه بقوله: «فلانٌ يزيد في الرقم»، والشافعي بقوله: «فلانٌ ليس بشيءٍ»، وكان محمدُ بن سيرين يجرح بقوله: «فلانٌ كما يعلم الله».

٢ ـ الاحترازُ بالتجريح في حضور الكبار والشيوخ:

ومن الآداب التي يَنْبُل بها الجارحُ والمعدِّلُ ألَّا يجرح ويعدِّل في حضرة شيخه، أو مَن هو أعلم منه، وأتقن. قال ابن رجب الحنبلي: «قال وَهْبُ بن جرير: سأل رجلٌ شعبةَ عن حديثٍ من حديثِ أيوب، فقال له: يا مجنون! تسألني عن حديثٍ من حديث

أيوب؛ وحمَّادٌ إلى جنبك!»[1]. وحماد المذكور هو ابن زيد.

٣ ـ **الاعتدالُ:**

أن يكون الجارحُ والمعدِّل مُلتزمَين بالاعتدال في التزكية، فلا يرفعا الراويَ عن مرتبته، ولا ينزلا عنها.

٤ ـ **الاحترازُ بالإسراف في التجريح:**

لا يجوز الجرحُ بما فوق الحاجة؛ لأن الجرح شُرِع للضرورة، والضرورة تُقَدَّر بقدرها.

٥ ـ **التجنُّبُ عن الاقتصار على نقل الجرح فقط:**

لا يجوز الاقتصارُ على نقل الجرح فقط فيمن وُجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقّاد؛ لأن في ذلك إجحافاً بحقِّ الراوي، وقد عاب المحدِّثون من يفعل ذلك.

٦ ـ **الاحترازُ عن التجريح فيمن لا يحتاج إليه:**

ما لم تُوجَد الضرورةُ إليه لا يجوز الخوضُ فيه، وقد شدَّد العلماءُ النَّكِيرَ على من فعل ذلك، ونبَّهوا على خطئه[2].

وأختم هذا الموضوعَ بكلمةٍ سديدةٍ جامعةٍ للإمام ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري، حيث ذكر: أنَّ «الإخلاص» هو أوَّلُ آدابِ المتصدِّر للتحديث، أو لشيءٍ من علومه، كالجرح والتعديل، فقال:

«علمُ الحديث علمٌ شريفٌ، يُناسِب مكارمَ الأخلاق، ومحاسنَ الشِّيَمِ، ويُنافِر مساوئَ الأخلاق ومَشَاينَ الشِّيَمِ، وهو من علوم الآخرة، لا من علوم

(١) شرح علل الترمذي: (١/ ١٩١).

(٢) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٩٥.

الدنيا، فمن أراد التصدِّيَ لإسماع الحديث، أو لإفادة شيءٍ من علومه؛ فليقدِّم تصحيحَ النيَّة، وإخلاصها، وليطهِّر قلبَه من الأغراض الدُّنيوية، وأدناسها، وليحذر بَلِيَّة حُبِّ الرياسة، ورُعُوْناتها»[1].

(ب) شروط الجارح والمعدّل

قال الحافظ الذهبي:

«الكلام في الرُّواة يحتاج إلى وَرَعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهَوَىٰ، والمَيل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعِلَلِه، ورجالِه»[2].

وقال أيضاً:

«لا سبيلَ إلى أن يصير العارفُ الذي يزكِّي نَقَلَةَ الأخبار، ويجرحهم جِهْبِذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشَّأن، وكثرة المذاكرة، والسَّهر، والتيقُّظ، والفهم مع التَّقوىٰ، والدِّين المتين، والإنصاف، والتردُّد إلى مجالس العلماء، والتحرِّي، والإتقان وإلا؛ فلا تفعل:

فَدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ... ولو سَوَّدْتَ وجهك بالمِدَادِ

قال الله تعالى: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل: ٤٣].

فإن آنستَ يا هذا مِن نفسك فهماً، وصِدقاً، ودِيْناً، ووَرَعاً، وإلا؛ فلا تَتَعَنَّ، وإنْ غلب عليك الهوىٰ، والعصبيةُ لرأيٍ، ولمذهبٍ؛ فبالله لا تتعب! وإن عرفتَ أنَّك مخلِّطٌ مُخَبِّطٌ مهملٌ لحدود الله؛ فأَرِحْنا منك، فبعد قليلٍ

(١) علوم الحديث: ص: ٢١٣.

(٢) الموقظة: ص: ٨٢.

ينكشف البَهْرجُ[1]، وينكبُ الزَّغْلُ[2]، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر:٤٣]، فقد نصحتُك. فعلمُ الحديث صَلِفٌ[3]، فأين علمُ الحديث؟ وأين أهلُه، كِدْتُ ألَّا أراهم إلا في كتابٍ، أو تحت تُرابٍ»[4].

ويُمكننا إجمالُ تلك الشروط؛ التي ذكرها الذهبيُّ في الفقرات التَّالية:

١ ـ أن يكون الجارحُ مستيقظاً، ومستحضراً.

٢ ـ أن يكون متحرِّياً لكلام العلماء.

٣ ـ أن يَضْبِط ما يَصْدُر عنه؛ لئلا يقع في التناقض.

٤ ـ أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

٥ ـ أن يكون عالماً بتعاريف كلام العرب، فلا يغيِّر كلامَ الناس، حتى لا يكون عكسَ ما يريده المتكلِّمُ.

٦ ـ أن يكون بعيداً عن التعصُّب المذهبي كرَمْيِ الجُوْزَجاني (سعيدَ بن عمرو الكوفي) بالتشيع، وقوله فيه: «كان زائغاً غالياً في التشيع» وقد وَثَّقه ابنُ مَعِين، والنَّسائيُّ، والعِجْليُّ، وإسحاقُ بن رَاهُوْيَه[5]،

---

(١) البَهْرَجُ: هو الباطل الرديء.

(٢) الزَّغْلُ: هو البَهرج.

(٣) أي: شديد صعب، لا يحظىٰ عند الناس، ولا يُرزق منهم المحبة.

(٤) تذكرة الحفاظ: (١/ ٤).

(٥) ضَبَط العلماءُ هذا اللفظَ (راهويه) وأمثالَه علىٰ وجهين:
قال الحافظُ السيوطيُّ في «تدريب الراوي» (١/ ٢٢٦).
«سُئل إسحاقُ بن راهويه لِمَ قِيل له: ابن راهويه؟ فقال: إنَّ أبي وُلِدَ في الطَّريق، فقالت المَرَاوِزَةُ ـ بالفارسية ـ: راهويه، يعني: أنه وُلِدَ في الطريق.
وفي فوائد «رحلة ابن رُشَيد»:
«مذهبُ النُّحاة في هذا ـ راهويه ـ وفي نظائره فتحُ الواو وما قبلَها، وسُكونُ الياء ثم هاء. =

وكان من فقهاء الكوفة، أخرج له الشيخان، والترمذي، لذا قال الحافظُ ابن حجر: «الجُوْزَجاني غالٍ في النَّصب، فتعارضا»[1].

٧ ـ ألا تَحْمِله العداوةُ الشخصيةُ في جَرْح رجلٍ.

٨ ـ أن يكون حليماً، وصَبوراً؛ حتى لا يغضب مِنْ كلام الناس فيه فيَرْمِيهم بما لا يَستحِقُّون به.

٩ ـ أن لا تَحْمِله القَرابةُ عن العُدول بقول الحَقِّ في الراوي. قال محمد بن أبي السَّرِيِّ عن أخيه الحسين بن أبي السَّرِيّ: «لا تكتبوا عنه فإنه كَذَّابٌ»، وقال عنه أبو عَرُوْبَة الحَرَّاني: «هو خالُ أمّي، وهو كَذَّابٌ»[2]. وقال الإمام عليُّ بن المَدِيْني عن أبيه: «أبي ضعيفٌ»[3].

= والمحدِّثون ينحون به نحوَ الفارسيةِ، فيقولون: هو بضَمِّ ما قبل الواو وسكونها وفتحِ الياء وإسكان الهاء، فهي هاءٌ على كلّ حالٍ، والتاء خطأٌ.

قال: وكان الحافظُ أبو العلاء العطَّار يقول: أهلُ الحديث لا يُحِبّون (وَيْه)».

قال الحافظ ابن حجر:

«ولهم في ذلك سَلَفٌ، رويناه في كتاب «معاشرة الأهلين» عن أبي عمرو، عن إبراهيم النَّخَعي أنَّ (وَيْه) اسمُ شيطان».

قال السيوطي:

«ذكَرَ ياقوت في (معجم الأدباء) في ترجَمة (نفطويه) نحوَ ما ذكره ابنُ رُشيد. وقال المصنِّف ـ أي: النَّووي ـ في (تهذيب الأسماء واللغات) في ترجَمة (أبي عُبيدَ بن حَرْبَوَيْه) (٢/ ٢٥٨) من قسم الأسماء: هو بفتح الباء الموحَّدة والواو وسكونِ الياء، ثم هاء، ويقال: بضَمِّ الباء مع إسكانِ الواو وفتحِ الياء. ويجري هٰذان الوجهان في كلِّ نظائره، كسيبويه ونفطويه وراهويه وعمرويه، فالأول مذهبُ النحويِّين وأهلِ الأدب، والثاني مذهبُ المحدِّثين». (انظر حاشية الشيخ أبو غُدَّة على «فقه أهل العراق وحديثهم» ص: ٣٤).

(١) هدي الساري: ص: ٤٠٢.

(٢) ميزان الاعتدال: (١/ ٥٣٦).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٤٠١).

هذه هي بعضُ الشُّروط؛ التي لا بُدَّ من توفُّرها لمَن يتصَدَّى للجرح والتعديل، وقد أشارَ إلى بعضِها الحافظُ ابن حجر في «النخبة» فارْجع إليه إن شئتَ.

شروطٌ غير معتبرةٍ في الجارح والمعدِّل:

وثَمَّة خصالٌ اخْتُلِف في اشتراطها في الجارح والمعدِّل، رَجَّح جمهورُ المحدِّثين عدم اشتراطها، وهي:

١ و ٢ ـ لا يشترط كَوْنُ الجارح أو المعدِّل ذَكَراً أو حُرّاً:

لا يُشْتَرَط ذلك، بل المعتمدُ: أنه تُقْبَل تزكيةُ كلِّ عَدْلٍ، وجرحه، ذَكَراً كان، أو أنثى، حُرّاً، أو عبداً.

والأصل في هذا البابِ سُؤالُ النبيِّ ﷺ بَرِيْرَةَ في قصة الإفك عن حال أمّ المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، وجوابها له[1].

ويجب أيضاً قبولُ تزكية العبد للمخبر دون الشاهد؛ لأنّ خبر العبد مقبولٌ، وشهادته مردودةٌ.

أمَّا تزكيةُ الصَّبِيِّ المُراهِقِ، والغلامِ الضابطِ لِمَا يسمعه؛ فهي غير مقبولةٍ؛ لأنَّ الغلام وإن كانت حالُه حالَ ضبطِ ما سَمع، والتعبيرِ عنه على وجهه، فإنه غيرُ عارفٍ بأحكام أفعال المكلَّفين، وما به منها يكون العدلُ عدلاً، والفاسقُ فاسقاً، وإنما يكمل لذلك المُكَلَّفُ، فلم يَجُزْ لذلك قبولُ تزكيته؛ ولأنه لا تعبُّدَ عليه في تزكية الفاسق، وتفسيق العدل، فإنه لم يكن لذلك خائفاً من مأثمٍ، وعقابٍ، فلم يُؤْمن منه تفسيق العدل، وتعديل الفاسق[2].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: تعديل النساء بعضهن بعضاً، برقم: (٢٦٦١).

(٢) انظر: «شرح الألفية» (٢/ ٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٢١)، و«الرفع والتكميل» (ص: ٩٢).

٣ ـ **تعدُّد الجارح أو المعدِّل:**

بأن لا يُقبَل، ولا يَثْبُتَ الجرحُ ولا التعديلُ إلا بقول عَدْلَين اثنين.

هذا ليس شرطاً في الجارح أو المعدِّل ليُقْبَل الجرحُ والتعديلُ، وأنَّ الحقّ أن يُقْبَل الجرحُ والتعديلُ من واحدٍ كما هو مذهبُ جمهورِ العلماء؛ لأن الجارح والمعدِّل هو حاكمٌ، وليس شاهداً فلا يُشْتَرط تعدُّده، كما لا يُشْتَرَط تعدُّدُ الحاكم[1].

(ج) شروط ناقلي الجرح والتعديل

قال الإمام تاج الدين السُّبْكِيُّ:

«المؤَرِّخون: هم على شَفا جُرُفٍ هارٍ؛ لأنهم يتسلَّطون على أعراضَ الناس، وربما نقلوا مجرَّدَ ما يبلغهم من صادقٍ، أو كاذبٍ: فلا بُدَّ أن يكون المؤرِّخُ عالماً عادلاً عارفاً بحال من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصَّداقة ما قد يحمله على التعصُّب له، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغَضِّ منه»[2].

وناقلو الجرحِ والتعديلِ لهم حكمُ المؤرِّخين.

١ ـ **الاحترازُ بنقل الجرح وحده والسُّكوت عن التوثيق:**

وإن كان الناقلُ ضعيفاً في دينه؛ فإنَّه إنْ لم يحرِّف، ويبدِّل، ويُوهِم؛ فقد ينقل الجرحَ فيمن أراد جرحه، ويسكت عن التوثيق، أو العكس مع كون ما سكت عنه معتبراً؛ وهذا منافٍ للوَرَع والأمانة، وقد وقع بعضُ الأجلَّة بهذا كابن الجوزي، رحمه الله تعالى. قال الذهبي في ترجَمة (عبد الملك بن عُمير

---

(١) من «أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال» (ص: ٧٧ ـ ٧٨)، بتصرُّفٍ يسير.

(٢) معيد النعم: ص: ٧٤.

اللَّخْمِيُّ الكوفي): «الثقةُ، ولكنه طالَ عمرُه، وساءَ حفظُه، ثم ذكر أقوالَ موثِّقيه، ومضعِّفيه، وقال: وأما ابن الجوزي فذكره، فحكى الجرحَ، وما ذكر التوثيقَ!»[1].

٢ ـ الالتزامُ بذكر السَّند في القول المنقول:

كما على ناقلِ الجرح والتعديل أن يذكر سندَه فيما ينقله ـ إلا إذا نقل من كتابٍ صحيحِ النسبة إلى مؤلِّفه ـ فلعلَّ فيه ضعيفاً، أو متروكاً يسقط الخبر بذكره، وقد رَدَّ الذهبيُّ وضَعَّف أقوالاً كثيرةً؛ لانقطاعها، وعدم اتصالها في «ميزان الاعتدال»، ومثال ذلك: قال في ترجَمة (كَهْمَس بن الحسن التَّميمي البصري): «العبد الصالح، الثقة، وقال الأزديُّ: قال ابن معين: ضعيفٌ، كذا نقله أبو العباس النَّباتي، ولم يسنده الأزديُّ عن يحيى، فلا عبرةَ بالقول المنقطع لا سِيّما وأحمد يقول في كهمس: ثقةٌ وزيادةٌ»[2].

٣ ـ الالتزامُ بذكر سبب الجرح والتعديل:

وعلى ناقلِ الجرح، والتعديل أيضاً أن يذكر السببَ في الجرح، والتعديل، فلعلَّ من جَرَّح، وعدَّل إنما أراد في حديثٍ بعينه، أو نحو ذلك، وعليه أيضاً أن ينقل ذلك باللَّفظ لا بالمعنى، قال السُّبكي فيما نقله عنه ابنهُ تاج الدين السُّبكي: «يُشترط في المؤرِّخ:

١ ـ الصِّدْقُ (وهو المعبَّرُ عنه بالعدالة).

٢ ـ وإذا نقل؛ يعتمد اللَّفْظَ دُون المعنى.

وهـٰذا الشرطُ مُهِمٌّ جِدّاً؛ لأن الناقل إذا اعْتَمَدَ اللفظَ، فقد بَرِئَ من العُهدة، وأدَّىٰ الأمانةَ كما تلقَّاها ورآها. أمَّا إذا اعْتَمَدَ المعنىٰ،

---

(١) ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٦٠).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦).

وعَبَّر عنه بلفظٍ من قِبَله، فقد يَبْعُد تعبيرُه عن الواقع الذي عَبَّر عنه القائلُ الأوّلُ قليلاً أو كثيراً، فيختلف الحُكْمُ بين عبارة القائل وعبارة الناقل[١].

٣ ـ وألاَّ يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة، وكَتَبَهُ بعد ذلك.

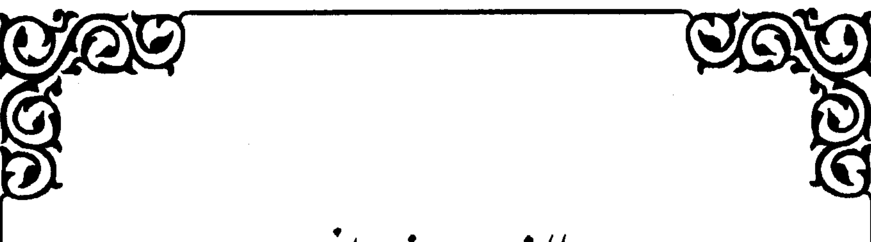
٤ ـ وأن يُسَمِّي المنقولَ عنه»[٢].

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: تعليق الشيخ أبو غُدَّة على «قاعدة المؤرخين»: ص: ٦٨.

(٢) قاعدة المؤرخين: ص: ٦٨.



الفصل الثاني

مباحث مُهمَّةٌ في



القسم الأوَّل: صفةُ مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ.

القسم الثاني: أحكام المسائل المُهِمَّة المتعلِّقة بـ«الجرح والتعديل».

القسم الثالث: حُكم الإبهام والتعارض في «الجرح والتعديل».



القسم الأول

صِفَةُ مَن تُقبَل رِوايتُه ومَن تُرَدُّ

هٰذا النوعُ من علوم الحديث له أهميةٌ بالغةٌ؛ إذ إنه يبحث في شُروط الراوي الذي يُقْبَل حديثُه ويُحْتَجُّ به.

وأجمع جماهيرُ أئمة الحديث علىٰ أنه يُشترط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عَدْلاً ضابطاً لِمَا يروي.

وتفصيله:

أي: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق، وخورام المُروءة، متيقِّظاً غير مغفَّلٍ، حافظاً إن حَدَّث من حفظِه، ضابطاً لكتابه، وإن كان يحدِّث بالمعنىٰ؛ يُشْتَرط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني»[1].

وكلُّ هٰذه الصفات ترجع إلىٰ أمرين، هما: (العدالة) و(الضَّبط)، فهما من أهمِّ شروط الرواية عندهم، ثم «علمُ الجرح والتعديل» يَدُوْرُ في كلِّ حيثياته حولهما؛ بصفتهما هما الميدان الذي انبثق منه هذا العلمُ على تعدُّدِ قضاياه،

---

(١) انظر: «المستصفىٰ» (١/ ١٥٧)، و«توجيه النظر» (ص: ٢٩٨).

وهما المعيارُ الذي لا سبيلَ إلى الحُكم إلاَّ من خلالهما، وفيما يلي نقدِّم إليك تعريفَهما:

(أ) تعريف «العدالة»

في اللغة: «العدالةُ» مصدر عَدْلٍ، يقال: عَدَل فلانٌ عدالةً، وعدولةً، فهو: عادلٌ، أي: رضاً، ومقنع في الشهادة.

وأمّا (العَدَلُ) الذي هو ضِدّ (الجور) فيقال: عَدَلَ، يَعْدِل، عادلٌ.

وفي الاصطلاح: «العدالةُ» هي: أهليةُ قبول الشهادة والرِّواية عن النبي ﷺ[1]، وضابطهما إجمالاً: وهي ملكةٌ تحمل صاحبَها على التَّقوى، واجتنابِ الأدناس، وما يُخِلُّ بالمُروءة عند الناس.

ويُشتَرط فيها الأمورُ الآتيةُ:

شروط العدالة:

١ ـ **الإسلامُ**: لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[البقرة: ٢٨٢]، وغيرُ المسلم ليس من أهل الرِّضا قطعاً.

٢ ـ **البُلوغ**: لأنه مناطُ تَحَمُّلِ المسؤولية، والتزام الواجبات، وترك المحظورات.

٣ ـ **العَقْلُ**: لأنه لا بُدَّ منه لحصول الصِّدْقِ، وضَبْطِ الكلام.

٤ ـ **التَّقوى**: وهي اجتنابُ الكبائر، وتَرْكُ الإصرار على الصغائر.

أمَّا الكبائر؛ فرُكوبها فِسْقٌ قطعاً، وكذا الإصْرَارُ على الصغائر؛ لأن الإصرار يجعلها كبيرةً ـ والعياذُ بالله ـ كما قالوا: «لا صغيرةَ مع الإصرار».

---

(١) انظر: «علوم الحديث»: ص: ٩٤.

ودليلُ اشتراط التَّقوى قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[الحجرات:٦]، وقولُه تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[الطلاق:٢]، وقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾[البقرة:٢٨٢].

وهذه الآياتُ وإنْ كانَتْ في الأموالِ، ونحوها، فإنَّ الروايةَ للحديثِ دِيْنٌ، كما قال الإمامُ ابن سِيْرين «... إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ، لِيَنْظُر الرَّجُلُ عمَّن يأخذ دِيْنَه»[1] فهي أجدَرُ من المالِ في أن يُشترَط لها هذه الشروط.

٥ ـ الاتِّصاف بالمُروءة: وتَرْكِ ما يُخِلُّ بها، وهو كلُّ ما يحطُّ من قدرِ الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل: التَّبَوُّل في الطريق، وكثرةِ السُّخرية، والاستخفاف؛ لأن من فَعَل ذلك كان قليلَ المبالاة، لا نأمنُ أن يَسْتَهْتِرَ في نقل الحديث النبوي.

هذه الخِصالُ إذا تَوفَّرتْ في الراوي؛ عُرِفَتْ عدالتُه، وكان صادقاً؛ لأنها إذا اجتمعتْ؛ حَمَلَتْ صاحبَها على الصِّدْقِ، وصَرَفَتْه عن الكَذِبِ لِمَا توفَّر عليه من الدوافع الدينية، والاجتماعية، والنفسية، مع الإدراك التَّامِّ لتصرُّفاته، وتحمُّلِ المسؤولية[2].

ثُبوت العدالة:

قال ابنُ الصَّلاح:

«عدالةُ الراوي تَثْبُتُ تارةً بتنصيص المعدِّلين على عدالته، وتارةً تَثْبُتُ بالاستفاضة؛ فمَن اشتهرت عدالتُه بين أهل النقل، أو نحوِهم، وشاعَ الثَّناءُ عليهِ بالثقة، والأمانة، أُسْتُغْنِيَ فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِه تنصيصاً. وهذا هو

(١) الجرح والتعديل: (٤/ ١٧٤).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٧٩ ـ ٨٠.

الصحيحُ من مذهب الشافعيِّ، وعليه الاعتمادُ في فنِّ أصول الفقه»[1].

وممَّن اشتهرت عدالتُهم:

١ ـ سفيان بن سعيد الثَّوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ).

٢ ـ وعبد الرحمـٰن بن عمر الأوزاعيُّ (المتوفىٰ سنة ١٥٧ هـ).

٣ ـ والإمام محمد بن إدريس الشافعيُّ (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ).

٤ ـ والإمام أحمَدُ بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

٥ ـ ولَيْثُ بن سَعْد المصري (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ).

٦ ـ وشُعْبَةُ بن الحجَّاج (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

٧ ـ وعبد الله ابنُ المُبارَك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

٨ ـ ووَكِيْعُ بن الجرَّاح (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ).

٩ ـ ويحيىٰ بنُ مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

١٠ ـ وعليُّ بنُ المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

ومَنْ جَرىٰ مَجْراهم في نباهة الذِّكر، واستقامة الأمر؛ فلا يُسْأَلُ عن عدالتهم، وإنما يُسأل عن عدالة مَن خَفِيَ أمرُه.

وقد سُئِلَ أحمد ابنُ حَنبَل عن إسحاق بن رَاهُوْيَهْ، فقال: «مثلُ إسحاق يُسْأَلُ عنه؟!».

وسُئل ابنُ مَعِين عن أبي عُبَيْد، فقال: «مِثلي يُسْأَلُ عَنْ أبي عُبَيْد؟! أبو عبيد يَسأل عن الناس».

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ بتخريجِ من التزم الصحةَ في كتابه، كالشَّيخين،

---

(١) علوم الحديث: ص: ٥٠.

وغيرهما؛ فإن كانوا من رجالِ الشيخين؛ يحملون على العدالة حتى يتبيَّن في أحدهم جرحٌ، فيُنْظَرُ في أمره، ويكفي للباحث أن يقول: فلانٌ من رجال الشيخين، أو أحدِهم؛ لأن الأُمَّة تلقَّتْ كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادةِ القطع بالصحة لكلّ حديثٍ، فإن الظّنَّ حاصلٌ[1].

فروع اختلال العدالة:

١ ـ حديث الراوي الكافر:

لا يُقْبَلُ حديثُ الراوي الكافرِ، بل يجب أن يكون وقتَ روايته للحديث مسلماً، فإنَّ الكفر أعظم مُوجِبات العداء للدِّين وأهله.

٢ ـ روايةُ الصَّبِيِّ أو المجنون:

لا تُقْبَلُ روايةُ الصَّبِيِّ، والمجنون؛ لأنهما لا مسؤوليةَ عليهما، فقد يتعمَّد الصَّبِيُّ الكَذِبَ بهذا الاعتبار، أو يتساهَلُ، والمجنونُ أولى؛ لأنه فاقدُ شريطةِ الضَّبط من الأصل.

٣ ـ روايةُ الفاسق:

لا يُقْبَلُ خبرُ الفاسق بارتكاب المعاصي، والخروج عن طاعة الله تعالى، وإن لم يظهر عليه الكَذِبُ، إلا إذا أَقْلَعَ عن ذَنْبِهِ، وتابَ توبةً نصوحاً، وتبدَّل ما كان من حاله إلى حال التُّقى؛ فإنه يُقْبَل خبرُه، وتعود عدالته لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[الفرقان: ٧٠].

أمَّا من لم يَقَعْ في الكبيرة، ولا عُرِفَ بالإصرار، والاستهتار في الصغائر؛ فإنه يُقْبَل حديثُه، ويُغتفر له ما قد يبدو منه من الهَفَواتِ، ويُوهب نقصه لفضله.

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» ص: ٤٨، و«توضيح الأفكار» (١/ ٩٦).

٤ ـ روايةُ التَّائب من الكذب:

تُرفَضُ روايةُ التَّائب من الكذب في الحديث، لكنَّ العلماء استثنوا خبرَ التائبِ من الكذب مُتعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا يُقْبَلُ خبرُه.

٥ ـ رواية المبتدع:

«المبتدعُ» هو مَن فُسِّقَ لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة، وتنقسم البدعةُ[1] إلى قسمين:

ـ بدعة مكفِّرة.

ـ وبدعة غيرُ مكفِّرة.

---

(١) والمرادُ بـ«البدعة» عند المحدِّثين: البِدعُ العَقَدِيَّةُ، لا البِدَعُ الإضافيَّةُ في أبواب الفُروعِ، وأصولُ البِدَعِ تَعودُ جُمْلَتُها إلىٰ: بِدْعَةِ الخَوارجِ، والقَدَرِيَّةِ، والرَّافِضَةِ، والنَّاصِبَةِ، والمُرْجِئَة، والجَهْمِيَّةِ، والواقِفَةِ.
فأمّا الخوارجُ فبدعتُهم أوّلُ البِدَعِ في الإسلامِ، وذلكَ حينَ شَقُّوا عَصا الطَّاعَةِ وخَرَجوا علىٰ أمير المؤمنينَ عليٍّ بن أبي طالب، رَضي الله عنه.
والقدريَّة: هُم القائلونَ بنفي القدَرِ؛ أي: أنَّ الشَّرَ من خلقِ العَبْدِ لا مِن خلق الله، ومنهم من يقول: لا يعلمه الله من المخلوق حتىٰ يفعله.
والرَّافضَة: هم مُبْغِضو أبي بكر وعُمَرَ وعُثمان رضي الله عنهم، أو مُكفِّروهُم، والغُلاةُ في عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأهلِ بيتِهِ، والشِّيعَةُ لقَبٌ يَشمَلُهم، لكن يَدْخُل فيه: مُجرَّد تقديم عليٍّ علىٰ أبي بكرٍ وعُمَرَ دُونَ البُغْضِ.
والنَّاصِبَةُ: هم مَن قابلوا الرَّافضَةَ في بُغْضِ عليٍّ وأهْلِ بيتِهِ.
والمُرْجِئَة: هم مَن ذهبوا إلىٰ أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ اعتقاد القلب وإقرارِ اللِّسان، وأنَّ الأعمال ليستْ من الإيمان، وعليه فهو لا يزيد، ولا ينقص، ومنهم من غَلا فقالَ: لا يَضُرُّ مع الإيمان معصيَةٌ.
والجَهْمِيَّة: هم أتباعُ (جَهْم بن صَفوان) في نفي صفات الباري تعالىٰ، واعتقاد خَلْق القرآن.
والواقِفَة: هم أتباعُ مَن توقَّفوا في القرآن حينَ ظهرت المقالةُ فيه فقالوا: لا نقول: هو مخلوقٌ، ولا غير مخلوقٍ. (انظر: «تحرير علوم الحديث»: ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧).

أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى ببدعةٍ مُكفِّرةٍ؛ فتُرَدُّ روايته قولاً واحداً، خِلافاً لمن شَذَّ في ذلك.

وأمَّا المبتدعُ الذي لم يبلغ في بدعته حدَّ الخروج عن المِلَّة، وخَلْعِ رِبْقَةِ الإسلام؛ فقد قال فيه قومٌ: تُقْبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته. وهذا مذهبُ الكثيرِ، أو الأكثر من العلماء. وقال ابن حِبَّان: «الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً»[1].

٦ ـ روايةُ آخذِ الأجر على التَّحديث:

مَضَت سُنَّةُ الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم ـ أن يَرْوُوا الحديثَ للنَّاس احتساباً يبتغون الأَجْرَ عند الله، حتى شاعَ قولُهُم: «عَلِّمْ مَجَّاناً كما عُلِّمتَ مجّاناً»[2]. ثم جاء بعضُ الرُّواةِ، وخالفوا هذا العُرْفَ، وصاروا يتقاضون من طلّابهم أجراً لإسماعهم الحديثَ.

وقد أثار هذا التصرُّفُ استياءَ عُلماء الحديث، ونُقَّادِه، واستنكروه، وحذروا من السَّماع من هؤلاء المتأجِّرين بالرواية، لِمَا في صنيعهم هذا من خَرْمِ المروءة، ولِمَا يُخْشى أن يَجُرَّ أحدَهم الحرصُ على الأجرة إلى الوقوع في شبهة الكذب أو صريح الكذب لكي يرغب فيه..!!

ولكنَّ بعضَ حُفَّاظِ الحديث الثِّقات ألجأتهم ظروفُ معيشتِهم الضَّيِّقة لأخذِ الأجرة، حيث كانوا مَحَطَّ رِحَالِ الطلاّب، حتى لقد مَنَعَهُم اشتغالُهم بالعلم ونشره عن الكسب لِعيَالِهم، فاغتفر لهم النُّقَّادُ ذلك؛ لِمَا عُلِمَ من صِدْقِهم، وأمانتهم، مثل: (أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن)، وهو من شيوخ الإمام البخاري، و(علي بن عبد العزيز المَكِّي) وهو من شيوخ النَّسائي، قال أبو نُعَيْم:

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص: ١١٤ ـ ١١٥.

(٢) الكفاية: ص: ١٥٣ ـ ١٥٤.

«يلومونني على الأجر وفي بيتي ثلاثةَ عشر، وما في بيتي رغيفٌ!»[١].

وفيما عدا تلك القِلَّةِ التي تقاضت الأجرَ على الحديث جرى سائرُ المحدِّثين على رفض الأجرة، وضربوا لذلك أمثلةً عاليةً جداً[٢].

(ب) تعريف «الضَّبْط»

في اللغة: يقال: (ضَبَط فلانٌ الأمرَ ضَبْطاً وضِبَاطةً)، أي: حَفِظه بالحَزْم، أي: أنه حازمُ الفؤاد، ورَجُلٌ ضابطٌ، أي: قويٌّ شديدٌ، وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّة الحفظ، وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ، والمحفوظ[٣].

وفي الاصطلاح: وأمَّا مرادُ المحدِّثين بـ: «الضَّبْط» فهو أن يكونَ الراويُ موصوفاً باليَقْظة، وعَدَمِ الغفلة، وبالحفظ؛ إنْ حَدَّث من حفظِه، والإتقانِ؛ إنْ حدَّثَ من كتابه، مع الدِّراية بالمعنىٰ؛ إنْ روى الحديثَ بغير لفظِه[٤].

قال ابنُ حِبَّان:

«أن يَعْقِل من صناعةِ الحديث ما لا يرفع موقوفاً، ولا يَصِل مُرسَلاً، أو يصحِّف سماعاً»[٥].

أنواع الضبط:

ذَهَب نُقَّادُ الحديث ـ وهم أهل هذا الفَنِّ ـ إلى تقسيم الضبط إلى قسمين، هما: (ضَبْطُ الصَّدر) و(ضَبْطُ الكتاب)، نعرِّف كُلاًّ منهما ما يلي:

---

(١) تهذيب التهذيب: (٨/ ٢٧٥).

(٢) من «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٨١ ـ ٨٥)، بتصرُّفٍ واختصارٍ.

(٣) القاموس المحيط (انظر مادة «ضبط»).

(٤) انظر: «تدريب» (١/ ٢٠) و«فتح المغيث» (١/ ٢٨٦).

(٥) فتح المغيث: (١/ ٢٨٦).

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر:

وهو الحِفظُ، بحيث يُثبت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّة الحافظة. وشرطُ هذا النوع من الضبط أن يكون الراوي حازمَ الفُؤادِ، حاضرَ الذِّهْنِ، سريعَ البديهةِ، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ، كالنَّائم، أو السَّاهي؛ إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولى[١].

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب:

يقصد به صَوْنُ الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مرويَّاتِه من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع، والكتابة إلى أن يؤدِّي ما سمع، ويرويه، ويحول دون تغييرِ ما فيه، وبخاصةٍ إذا ما اقتصر عليه عند التحديث من جهة الزيادة، أو النقص، أو التبديل إضافةً إلى الرجوع عمَّا قد يُخالف فيه في مَتْنٍ، الحديث أو إسناده من لفظٍ، أو اسمٍ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين، فإنَّ هذا، وأمثاله يُعْتَدُّ بما رَوَوْه من صحيح كتبهم ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ، ومعرفة الحديث ما رُزِقَ غيرُهم[٢].

طريقةُ معرفة ضبط الراوي:

يُعْرَف كون الراوي ضابطاً بأن تُعْتَبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضَّبط، والإتقان، فإن وجدنا رواياتهِ موافقةً ـ ولو مِن حيثُ المعنى ـ لرواياتهم، أو موافقةً لها في الأغلب، والمخالفةُ نادرةٌ؛ عرفنا حينئذٍ كونه

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٢٨٦).

(٢) الكفاية: ص: ٢٢٠.

ضابطاً ثَبَتاً، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم عرفنا اختلَاط ضبطِه ولم نحتجَّ بحديثه[1].

فروع اختلال الضَّبْطِ:

إنَّ مظاهر اختلال الضبط كثيرةٌ، ومن أهمِّها:

١ ـ الاختلاطُ والتغييرُ:

«الاختلاطُ» هو: فسادُ العقل، أو تغيُّره، أغلب ما يكون ذلك (أي: الاختلاطُ، والتغييرُ) بعد كِبَرٍ في السِّنِّ، وقد ينتج عن سببٍ آخر. وأهلُ الحديث على قبول ما رواه الراوي قبل اختلاطه، ورَدِّ ما رواه بعد الاختلاط، أو ما أشكل أمره، فلم يعلم: أهو قبل الاختلاطِ، أم بعده. مع مراعاة دور بعض تلامذة المختلط من الثقات الملازمين له، والمميِّزين لصحيح حديثه من غيره إضافةً إلى قرائن أخرى تؤكِّد سلامةَ الرواية[2].

٢ ـ روايةُ الغريب والأفراد:

وهذا يكون بعد سَبْر مرويَّاتِ الراوي، ومقارنتِها برواياتٍ، كالإكثار من رواية الشَّاذ[3] والَمناكير[4]. وتفرُّدُ الثقةِ أحياناً لا يَضُرُّه حتى يَكْثُر منه.

٣ ـ الغَلَطُ والوَهْمُ:

والوَهْمُ كما يكون في الحفظ يكون في الكتابة، فمن كَثُرَ وَهْمُهُ وخطؤُه؛ نُظِر في أمره، ويُعتنى بروايته، وتُكْتَب روايتُه للاعتبار والمتابعة، فقد تُقْبَل

---

(١) علوم الحديث: ص: ١٠٦.

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٣٧١).

(٣) الشَّاذ: الحديثُ الذي رواه الثقةُ مخالفاً لِمن هو أوثق منه، سواء أكانت مخالفته في السَّند، أو المتن.

(٤) المناكير: جمع (المُنْكَر): هو الحديثُ الذي رواه الضعيفُ مخالفاً لِمَا رواه الثقةُ.

روايته لوُرودِها من طُرُقٍ أخرى إذا ما رُوعي باقي ما تبقى من شروط الرواية، لكن ذلك قد يغلب على حديث الراوي بحيثُ يكون أكثر من صوابِه، وربما زاد على ذلك؛ فمثل هذا الأخير يُرَدُّ حديثه.

وأكثر ما يكون الغَلَطُ، والوَهْمُ في: الإدراج[1]، والقلب[2]، أو رفع مُرْسَلٍ[3]، وخلافه[4].

٤ ـ السَّهْوُ والغفلةُ:

وخاصةً إذا ما حَدَّث الراويُ من حفظِه، ولم يكن له كتابٌ صحيحٌ. ويلحق به مَنْ عُرِفَ بالتساهُل في السَّماع، أو نسخ ما يرويه، ثم حَدَّث به، كأن يعتمد على كتابٍ غير مقابلٍ على أصولٍ مسموعةٍ عمَّن يروي عنه من أصحاب هذه الكتب، وكذا مَن عُرِفَ بالتساهُل في رواية الحديث[5].



(١) الإدراج: هو إدخال في سند الحديثِ أو متنِه ما ليس منه بطريقةٍ تُوهِم أنه منه.

(٢) القلبُ: هو تغييرُ سند الحديث أو متنِه بإبدالٍ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ.

(٣) هو رواية الحديث الذي سقط مِن آخر سنده راوٍ مَن بعد التابعيِّ.

(٤) الكفاية: ص: ١٤٢ ـ ١٤٤.

(٥) المصدر السابق: ص: ١٤٧ ـ ١٥٢.

القسم الثاني

أحكام المسائل المُهِمّة المتعلِّقة بـ «الجرح والتعديل»

تندرج هٰذه المسائلُ عُموماً في كُتب علوم الحديث في مبحث «صِفة مَن تُقبل روايتُه ومَن تُرَدُّ»، ولٰكن أفردتُها هنا في هٰذا القسم علىٰ أهميتها؛ ليكون الطالبُ أكثرَ تركيزاً عليها.

(أ) حُكم رواية المجهول

أنواعُ المجهول ثلاثةٌ، وهي:

١ ـ مجهول العَيْن:

تعريفه:

هو مَن ذُكِر اسمُه، ولٰكن لم يَرْوِ عنه إلاَّ راوٍ واحدٌ.

حُكم روايته:

عدمُ القبول، إلاَّ إذا وُثِّقَ بأحد أمرين:

ـ إمَّا أن يُوَثِّقه غيرُ مَن روىٰ عنه.

ـ وإمَّا أن يُوَثِّقه مَن روىٰ عنه بشرطِ أن يكون مِن أهل الجرح والتعديل.

٢ ـ مجهول الحال:

ويُسَمَّىٰ «المستور» أيضاً.

تعريفه:

هو مَن روىٰ عنه اثنان فأكثر، لـٰكن لم يُوَثَّق.

حُكم روايته:

الرَّدُّ علىٰ الصَّحيح الذي قاله الجمهور.

٣ ـ المُبْهَم:

ويُمكِن أن نعتبر (المُبْهَمَ)[1] من أنواع المجهول، وإن كان علماءُ الحديث قد أَطلقوا عليه اسماً خاصّاً، لـٰكن حقيقته تُشْبِه حقيقةَ المجهول.

تعريفه:

هو مَن لم يُصَرَّح باسمه في الحديث.

حُكم روايته:

عَدَمُ القبول، حتىٰ يُصَرِّح الراوي عنه باسمه، أو يُعْرَفَ اسمُه بوُروده من طريقٍ آخر مصرَّحٌ فيه باسمه.

وسببُ رَدِّ روايته جهالةُ عينه؛ لأن مَن أُبهِمَ اسمُه؛ جُهِلَتْ عينُه، وجُهِلَتْ عدالته من باب أولىٰ، فلا تُقْبَل روايته.

لو أَبْهَمَ راوٍ بلفظِ التَّعديل وذلك مثلاً أن يقول الراوي عنه: «أخبرني

---

(١) المُبْهَمُ: هو مَن لم يُصَرَّح باسمه، أو صُرِّح بما لم يُعَرف به من نسبٍ، أو نسبةٍ، أو لقبٍ، أو كنيةٍ.

الثقةُ» ؛ لا تُقْبَل روايتُه أيضاً علىٰ الأَصَحِّ ؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده، وغيرَ ثقةٍ عند غيره[1].

(ب) حُكم عملِ العالِم وفتياه علىٰ وِفق حديثٍ رواه، أو مخالفته له

عملُ العالم وفتياه علىٰ وفق حديثٍ رواه ليس حُكماً منه بصِحَّته، ولا تعديل رواته؛ وذلك: لإمكان أن يكون لدليلٍ آخر وافَقَ ذلك المَتْنَ من متن غيره، أو إجماعٍ، أو قياسٍ، أو يكون ذلك منه احتياطاً، أو لكَوْنِه ممَّن يرىٰ العملَ بالحديث الضَّعيف، وتقديمه علىٰ القياس.

ويكون الاقتصارُ علىٰ هٰذا المتن، إمَّا لكَوْنِه أَوْضَحُ في المراد، أو لأَرْجَحِيَّتِه علىٰ غيره، أو بغير ذلك.

وصَحَّح الآمِدِيُّ، وغيرُه من الأصوليِّين: أنه حُكم بذلك[2]، وفي المسألة كلامٌ طويلٌ.

وكذلك مخالفةُ الرَّاوي للحديث ليست قدحاً منه في صِحَّته، ولا في رواته[3].

وفي ذلك يقول الحافظ الخطيب البغدادي:

«إذا روىٰ رجلٌ عن شيخ حديثاً يقتضي حُكماً من الأحكام، فلم يعمل به، لم يكن ذلك جرحاً منه للشيخ؛ لأنه يُحْتَمَل أن يكون تركُ العمل بالخَبَرِ: لخبرٍ

---

(١) انظر: «تيسر مصطلح الحديث»: ص: ١٢١.

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٣١٥).

(٣) علوم الحديث: ص: ١٠٠.

آخر يُعارِضه، أو عمومٍ، أو قياسٍ، أو لكَوْنِهِ منسوخاً عنده، أو لأنه يرىٰ: أنَّ العلم بالقياس أولىٰ منه، وإذا احْتُمِل ذلك؛ لم نجعله قدحاً في رواته».

ثم مَثَّل الخطيبُ البغداديُّ بذلك بما رواه مالكٌ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كلُّ واحدٍ منهما بالخيار علىٰ صاحبه ما لم يتفرَّقا إلاَّ بيع الخيار»[1].

يقول: «فهذا رواه مالكٌ، ولم يعمل به، وزَعَم: أنَّه رأىٰ أهلَ المدينة علىٰ العمل بخلافه، فلم يكن تركُه العملَ به قدحاً لنافعٍ»[2].

(ج) حُكم رواية مَن عُرِفَ بالتَّساهل أو بقبول التَّلقين أو كثرة السَّهو

لا تُقْبَل روايةُ مَن عُرِفَ بالتساهل في سَمَاعه، أو إسماعه، كمَن لا يُبالي بالنَّوم وقتَ السَّماع، أو يحدِّث من أصلٍ غير مُقَابَلٍ.

ولا تُقْبَل روايةُ مَن عُرِف بقبول التلقين[3] في الحديث، بأن يُلَقَّنَ الشيءَ،

---

(١) الموطأ، كتاب البيوع، باب بيع الخيار، رقم: (٧٩)، وقال مالك: «ليس لهٰذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه».

(٢) انظر: «الكفاية»: ص: ١١١.

(٣) التلقين: هو نوعٌ من الاختلاط، ينشأ من الاختلال في الضَّبْط، فمن اخْتَلَّ ضَبْطُه؛ فهو مردودُ الرواية. مثلاً: أن يقول القائل: «حَدَّثك فلانٌ بكذا، ويُسَمِّي له ما شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: «نَعَم».
فهذا لا يخلوا من أحد أمرين: إمّا أن يكون فاسقاً يحدِّث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهلَ العقل، مدخولَ الذِّهْن، ومثل هذا لا يُلْتَفت له؛ لأنه ليس مِن ذَوِي الألباب. (انظر: «الإحكام في أصول الأحكام»: ١٥/ ١٥٩). =

فيحدِّث به من غير أن يعلم: أنه من حديثِه.

ولا تُقْبَل روايةُ من عُرِف بكثرة السَّهْوِ في روايته[1].

(د) حُكم رواية مَن حَدّثَ ونَسِيَ

هو أن لا يَذْكُرَ الشيخُ روايةَ ما حَدَّث به تلميذُه عنه.

حُكم روايته:

ـ الردُّ: إنْ نفاه نفياً جازماً، بأن قال: ما رويتُه، أو: هو يكذب عليَّ، ونحو ذلك.

ـ القبول: إن تردَّدَ في نفيه، كأن يقول: لا أعرفُه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.

ولا يُعْتَبَرُ رَدُّ الحديث قادحاً في واحدٍ منهما؛ لأنه ليس أحدُهما أولىٰ بالطعن من الآخر.

مثاله:

ما رواه أبو داود، قال: حَدَّثنا أحمدُ بن أبي بكر أبو مُصْعَب الزهريّ، قال: حَدَّثنا الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمـٰن، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ رسول الله ﷺ: «قَضىٰ باليمين مع الشاهد».

قال عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِيُّ: حَدَّثني به ربيعةُ بن

= قال الإمام ابن حَزم: «من صَحَّ: أنه قبل التلقينَ ولو مرّةً؛ سقط حديثُه كلُّه؛ لأنه لم يتفقَّه في دين الله عزَّ وجلَّ، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: (نَضَّر اللهُ امْرَءاً سَمِع مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَه حَتَّىٰ بَلَّغه غَيْرَه)، فإنما أمر رسول الله ﷺ بقوله تبليغ الحافظ».

(1) انظر: «تيسير مصطلح الحديث»: ص: ١٤٩.

أبي عبد الرحمـٰن، عن سهيل، فلقيتُ سُهيلاً، فسألتُه عنه، فلم يعرفه، فقلتُ حَدَّثني ربيعةُ عنك بكذا، فصار سهيل بعد ذلك يقول: حَدَّثني عبد العزيز، عن ربيعة عني أني حدَّثتُه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً بكذا...[1].

أشهر المصنَّفات فيه:

كتاب أَخبار مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

❑ ❑ ❑

(١) أخرجه أبو داود في كتاب: القضاء، باب: القضاء باليمين والشاهد، برقم: (٣٦١٠).

القسم الثالث

حُكم الإبهام والتعارض في الجرح والتعديل

١ - الجرح المُبْهَم

الجرح المُبْهَم - ويُسَّمىٰ أيضاً: (الجرحَ المُجْمَلَ) -: وهو الجرح من غير بيان سبب الجرح.

مثالُ (الجرح المُبْهَم) قولُهم: «فلانٌ ضعيفٌ»، أو «فلانٌ ليس عَدْلاً»، أو «فلانٌ فاسقٌ».

ومثالُ (الجرح المبيَّن السَّبب) قولُهم: «فلانٌ سيِّئ الحفظ»، أو «فلانٌ سارقٌ»، أو «فلانٌ قاذفٌ».

ومناهجُ المحدِّثين في قَبول (الجرح) أشَدُّ من قبولِ (التعديل)؛ لأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة، والحُكم بالفِسْق بأدنىٰ سببٍ.

يقول الخطيب البغدادي:

«مذاهبُ النُّقَّاد للرجال غامضةٌ دقيقةٌ، وربَّما سَمِع بعضُهم في الراوي أو في [أدنىٰ] مَغْمَزٍ فَتوقَّف عن الاحتجاج بخبره وإنْ لم يكن الذي سمعه مُوْجِباً لرَدِّ الحديث، ولا مُسقِطاً للعدالة»[1].

(١) الكفاية: ص: ١٠٩.

فكانوا يشدِّدون في قبولِ الرواية حتىٰ من مُرتكِبي المُباحات، كالجلوس في الطُّرُقات، والأكلِ في الأسواق، والمشيِ كاشفَ الرَّأس، والتبسُّطِ في المداعبة والمِزاح.

ونظراً لهـٰذه الشِّدَّةِ المتناهيةِ والدِّقَّةِ البالغةِ في النقد علىٰ رواية الحديث اختلف العلماء في قبول الجرح علىٰ رأيَيْن:

الرأي الأوَّل:

لا يُقْبَل الجرحُ مُبْهَماً، وذلك لِسَبَبَيْن:

الأول: أنَّ الجرح يحصل بأمرٍ واحدٍ، فلا يَشُقُّ ذكرُه.

والثاني: أنَّ الناس يختلفون في أسباب الجرح. فيَجْرَح أحدٌ بأمرٍ لا يراه غيرُه جرحاً في نفس الأمر، لذا لَزِمَ بيان سبب الجرح ليكون واضحاً أمام العلماء. قال الإمام الشافعي: «يجب ذِكْرُ سبب الجرح دون التعديل؛ إذْ قد يجرح بما لا يراه جارحاً لاختلاف المذاهب فيه»[(١)].

الرأي الثاني:

قَبولُ الجرح من غير بيان السَّبب إذا كان الجارحُ عالماً بأسباب الجرح.

قال السُّيوطي:

«وهـٰذا اختيارُ القاضي أبي بكر البَاقِلَّاني، ونقله عن الجُمهور واختاره الغزاليُّ، والرَّازيُّ، والخطيبُ، وصَحَّحه أبو الفضل العِراقي، والبُلْقِينيُّ»[(٢)].

الجارحُ لا يخلو من أحد الحالَيْن، إمَّا أن يكون عالماً بأسباب الجرح، فهـٰذا لا يُكَلَّف أن يفسِّر ما أَجْمَلَ من الجرح في شخصٍ من الأشخاص، وحكمُه من مثل العدل الذي لا يُسْتَفْسَر عمَّا به صار عنده المُزَكَّىٰ عَدْلاً؛ لأننا

---

(١) المستصفىٰ: (١/١٦٣).

(٢) تدريب الراوي: (٢/٣٠٨).

متىٰ استفسرنا الجارحَ لغيره فإنما يجب علينا بسُوء الظَّنِّ والاتِّهام بالجهل بما يصير به المجروحُ مجروحاً. أمَّا إذا كان الجارح عامياً، وَجَب لا محالةَ استفساره[1].

يتبيَّن مِن هـٰذا: أنَّ الجرح إذا كان من عالمٍ لا يحتاج إلىٰ الاستفسار، ومن هـٰذا الباب أقوالُ الجرح في الكتب الحديثية التي اكتفت بالإجمال.

الخُلاصة:

والذي يميل إليه القلبُ في «الجرح المُبْهَم» ما قاله الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ:

«إنْ كان مَن جُرِحَ جرحاً مُجْمَلاً، قد وَثَّقَه أحدٌ مِن أئمة هـٰذا الشَّأنِ لم يُقْبَل الجرحُ فيه إلاَّ مُفَسَّراً. وإنْ خَلاَ عن التعديل قُبِلَ الجرحُ فيه غيرَ مُفَسَّرٍ؛ إنْ صَدَر من عارفٍ»[2].

بل أَبْعَدُ مِن ذلك؛ علينا أن نبحث عن حال الجارح، والمعدِّل، هل هو متشدِّدٌ، أو متوسِّطٌ، أو مُتساهِلٌ؟ وهل هو متعصِّبٌ علىٰ المجروح، أو لا؟ إلىٰ غير ذلك من الأمور النفسية التي قد يُرشِدنا التَّنَبُّه لها إلىٰ حقيقة المجروح، أو المعدَّل[3].

٢ ـ حُكم تَعَارُضِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

(أ) تَعارُض الجرحِ والتعديل في راوٍ واحدٍ:

إذا تعارَضَ الجَرْحُ والتعديلُ في راوٍ واحدٍ بأن وَرَد فيه الجَرْحُ، والتعديل؛ ففيه أقوالٌ ذكرها العلماء.

---

(١) الكافية: ص: ١٠٧.

(٢) الأشباه والنظائر: للسيوطي: ص: ١٨٥.

(٣) الاجتهاد في علم الحديث: ص: ٩٠.

الصحيحُ الذي نَقَله الخطيبُ البغدادي عن جمهور العلماء، وصَحَّحه ابنُ الصلاح، وغيرُهما من المحدِّثين، وجماعةٌ من الأصوليين: أنَّ الجرح مقدَّمٌ علىٰ التعديل؛ ولو كان المعدِّلون أكثر؛ لأنَّ المعدِّل يُخبِر عما ظهر مِن حاله، والجارحُ يُخبِر عن باطنٍ خفيٍّ علىٰ المعدِّل.

لٰكن هٰذه القاعدة ليست علىٰ إطلاقها في تقديم الجرح، فقد وجدناهم يقدِّمون التعديل علىٰ التجريح في مواطنَ كثيرةٍ، ويمكننا أن نقول: إنَّ القاعدة مقيَّدةٌ بالشُّروط الآتية:

١ ـ أن يكون الجَرْحُ مفسَّراً، مستوفياً لسائر الشُّروط التي وَضَعها علماءُ هٰذا الشَّأنِ.

٢ ـ أن لا يكون الجارحُ متعصِّباً علىٰ المجروح، أو متعنِّتاً في جَرْحه. فلم يُقْبَل كلامُ النَّسائي في: (أحمد بن صالح المصري) لِمَا بينهما من الجفاء[١].

٣ ـ أن لا يبيِّن المعدِّلُ أنَّ الجرح مدفوعٌ عن الراوي، ويثبتَ ذلك بالدليل الصحيح، مثل: (ثابت بن عَجْلان الأنصاري)، قال العُقَيْلِيُّ: «لا يُتَابع علىٰ حديثه». وتعقَّب ذلك أبو الحسن بن القطَّان بأنَّ ذلك لا يَضُرُّه إلَّا إذا كثرتْ منه روايةُ المناكير، ومخالفةُ الثقات، وأَقَرَّ ذلك الحافظُ ابن حجر، فقال: «وهو كما قال»[٢].

وهٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ اختلاف ملحظُ النقاد يؤدِّي إلىٰ اختلافهم في الجرح، والتعديل، لذلك قال الحافظ الذهبيُّ: «لم يجتمع اثنان من علماء هٰذا الشَّأن

(١) علوم الحديث: ص: ٩٩.
(٢) هدي الساري: ص: ١٠٠ ـ ١٠٤.

قَطُّ علىٰ توثيقِ ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ»[1]؛ أي: لأن الثقة إذا ضُعِّفَ؛ يكون ذلك بالنظر لسببٍ غير قادحٍ، والضعيفُ إذا وُثِّق؛ يكون توثيقُه من الأخذ بمجرَّد الظاهر.

فاعْرِفْ هٰذه القيودَ التي ذكرناها لقاعدة تقديم الجرح، فقد زَلَّ قَدَمُ كثيرٍ من الباحثين لغفلتهم عن التقييد، والتفصيل توهُّماً منهم: أنَّ الجرح مُطْلَقاً ـ أيَّ جَرْحٍ كان ـ مقدَّمٌ علىٰ التعديل مُطْلَقاً ـ أيَّ تعديلٍ كان، من أيِّ معدِّلٍ كان، في شأن أيِّ راوٍ كان ـ فوقعوا بسبب ذلك في الخطأ[2].

(ب) تَعارُضُ الجرح والتعديل من ناقدٍ واحدٍ في الراوي نفسه:

قد يتعارَض الجرحُ والتعديلُ من ناقدٍ واحدٍ في راوٍ واحدٍ، ويكون السَّببُ في هٰذا التعارض تغيُّر حُكمِ الناقد تبعاً لتغيُّر حال الراوي، أو لتغيُّر اجتهادِ الناقد، أو يكون النقدُ قد ذكر مرَّةً بالنسبة لراوٍ آخر، ومرَّةً ذكر مجرَّداً عن النسبة[3].

قال أبو الوليد الباجي:

«واعْلَمْ: أنَّه قد يقول المعدِّل: فلانٌ ثقةٌ، ولا يريد: به أنَّه ممَّن يُحْتَجَّ بحديثه، ويقول: فلانٌ لا بأسَ به، ويريد: أنَّه يحتجّ بحديثه، وإنَّما ذلك علىٰ حسب ما هو فيه، ووَجْهِ السؤال له... وقد ذُكر لأبي عبد الرحمـٰن الفَسَوي تفضيل ابن وهبٍ اللَّيْثَ علىٰ مالكٍ، فقال: وأيُّ شيءٍ عند اللَّيث! لولا أنَّ الله تداركه؛ لكان مثل ابن لَهِيْعَة[4]. ولا خِلاف: أنَّ اللَّيْث من أهل الثقة،

---

(١) انظر توضيح هٰذه العبارة في صفحة: (٣٠).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: (ص: ١٠٠ ـ ١٠٤) بتصرُّفٍ يسير.

(٣) الاجتهاد في علم الحديث: ص: ٩٣.

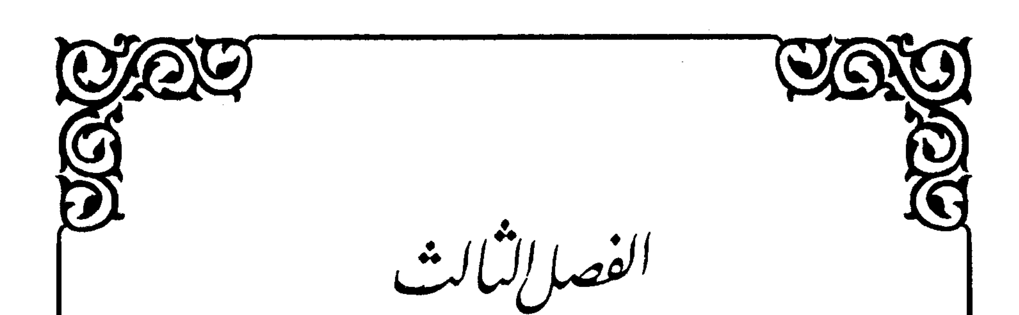
(٤) التمثيلُ له بابن لَهِيْعَة يُقَلِّل شأنَ (لَيْث بن سعد)؛ لأن ابن لهيعة كان في عِداد المختلطين، ووُصِف برُتبة «الصَّدوق»، وهي مِن أدنىٰ مراتب التوثيق عند المحدِّثين.

والتثبّت، ولـٰكنَّه إنَّما أنكر تفضيله علىٰ مالكٍ، أو مساواته به. . . فعلىٰ هـٰذا يَحمل ألفاظَ الجرح والتعديل من فَهِمَ أقوالَهم، وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلاَّ لمن كان من أهل الصناعة، والعلم بهـٰذا الشأن، وأمَّا من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدِّثين إلاَّ ما يأخذه من ألفاظ الجرح، والتعديل، فإنَّه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هـٰذا التنزيل»[1].

ونسبةُ تعارُض الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي الواحد هي قليلةٌ جداً.

❑ ❑ ❑

(١) التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح: (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٨).



الفصل الثالث

تعريف

ألفاظ الجرح والتعديل

وشرحُ بعضِ العباراتِ المُوْهِمةِ فيهما

القسم الأول: تعريف ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها.

القسم الثاني: شرح بعض العبارات المُوْهِمة في الجرح والتعديل.



القسم الأول

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

لقد وَضَع العلماءُ الجَهَابِذَةُ ألفاظاً خاصَّةً في الجَرْح والتعديل تُناسِب حالَ الرَّاوي من الصِّدقِ، والكَذِبِ؛ وذلك نظراً لِدِقَّة هٰذا الموضوع، وصعوبةِ الوُصول إلى المقصد المطلوب.

وألفاظُ الجرح والتعديل كثيرةٌ جِدّاً بحيث يتعذَّر حَصْرُها، وجَمْعُها، وهي أيضاً متعدِّدَةُ المراتبِ، والدَّرجاتِ، كما أنَّ منها ما يُفْهَم من اللُّغة، ومنها ما يُدْرَكُ بالتَّتبُّعِ والاستقراءِ، ومنها المصطلحاتُ الخاصَّةُ التي لا يُتوصَّل إليها إلا بالنَّصِّ مِن قائلها على معناها، أو مِن غيره، ومنها غيرُ ذلك.

والمُتتبِّعُ لكُتب الجَرْحِ والتعديل ـ وخاصَّةً الموسَّعة منها ـ يرى في طَيَّاتها تفسيراً لكثيرٍ من العبارات، أو بياناً لمراتبها من القَبول، والرَّدِّ، أو ذِكْراً لبعض تقسيماتها، وهذا مُتعذِّرُ المعرفة على كثيرٍ من الناس، لذا كانت الحاجَّةُ ماسَّةً إلى وَضْعِ قواعدَ كليةٍ لمراتب تلك الألفاظ وبيانِ أحكامها. فجاء إمامُ هذه الصَّنْعة ابنُ أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) وفصَّل طبقات ألفاظهم، فأحسنَ، وَأجادَ، وتبعه عليه الإمامُ ابنُ الصلاح الشَّهْرَزُوْري (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ)، ثم جاء الأئمَّةُ من بعدهم كـ: الحافظ المؤرِّخ شمس الدين

الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، والحافظ زَيْن الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، والحافظ المؤرِّخ محمد بن عبد الرحمـٰن السَّخاوي (المتوفى ٩٠٢ هـ)، فزادوا على ما ذكره ابنُ أبي حاتم.

أكتفي هنا بذِكْرِ التقسيمِ السُّدَاسِيِّ لألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبها، حسب ما اختاره الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ، والذي جَعَل مراتبَ التعديلِ سِتّاً، ومراتبَ الجرحِ سِتّاً، وهذا التقسيمُ أسهل في الحُكم على الحديث. فأذكر ما يلي ألفاظَ كلِّ مرتبةٍ مع حُكمها، بَدْءاً مِن أعلى مراتب التعديل:

١ ـ مراتب التعديل

*** المرتبة الأولىٰ:**

وهي أعلاها شرفاً، مرتبة الصحابة رضي الله عنهم، وأرضاهم.

حُكمها:

الصَّحَابةُ كُلُّهم عُدولٌ عند الجمهور، يُقبَل حديثُهم، ويُحْتَجُّ به دُون أيِّ تردُّدٍ.

ومعنىٰ عدالتهم: استقامتُهم علىٰ الدِّين، وائتمارُهم بأوامره، وانتهاؤُهم عن نواهيه، وأنَّهم لا يتعمَّدون الكذبَ علىٰ رسول الله ﷺ.

وعدالتُهم ثابتةٌ معلومةٌ من القرآن الكريم، والسُّنَّة النبوية، والإجماع.

أمَّا (القرآن) فقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[الفتح: ١٨]، وقوله تعالىٰ في سورة الحشر: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ إلىٰ غير ذلك مِن الآيات الكثيرة التي

تُزَكِّيهم، وتُشيد بفضلهم ومآثرهم، وصِدْقِ إيمانهم، وإخلاصِهم، وسُمُوِّ أخلاقهم.

أمَّا (السُّنَّةُ) فقد نَوَّه النبيُّ ﷺ بعدالتهم، ودَعَا إلىٰ معرفة حُقوقهم، وإنزالِهم مَنَازِلَهم، وعَدَمِ إيذائهم والتَّهَجُّمِ عليهم، لِمَا لهم من الأفضال، والفضائل، فقد قال النبيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْني، ثُمّ الَّذين يَلُوْنَهم، ثُمَّ الَّذين يَلُونهم»[1].

وأجمع أهلُ السُّنَّة، والجَمَاعة علىٰ أنَّ الصحابة كُلّهم عُدُوْلٌ.

يقول الإمام النَّووي: «الصَّحَابةُ كلُّهم عدولٌ، من لابس الفِتَن وغيرهم، بإجماعِ مَنْ يُعْتَدُّ به»[2].

وقال الحافظُ ابن حجر: «اتَّفق أهلُ السُّنَة علىٰ أنَّ الجميع عُدُوْلٌ، ولم يخالف في ذلك إلاّ شذوذٌ من المبتدعة»[3].

* المرتبة الثانية:

وهي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التزكية، وهي ما جاء التعديلُ فيها بما يَدُلُّ على المبالغة، أو عُبِّر بأفعل التفضيل، كقولهم: (أَوْثق النَّاسِ)، و: (أثبتَ النَّاسِ)، و: (أضْبَط النَّاسِ)، و: (إليه المُنْتَهَى في التَّثُّبت). ويلحق به: (لا أعْرِفُ له نَظِيراً في الدُّنيا)، وقولُهم: (لا أحدَ أثْبَت منه)، أو: (مَنْ مِثْلُ فُلانٍ؟!)، أو: (فُلانٌ لا يُسْأل عنه).

---

(١) أخرجه البخاري، في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد علىٰ شهادة جور إذا شهد، برقم: (٢٦٥٢).

(٢) تدريب الراوي: (٢/ ٢١٤).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ١٧).

حُكمها:

يُحْتَجُّ بأهل هذه المرتبة، لكَوْنِ ألفاظها تُشْعِرُ بشريطة الضَّبط.

*** المرتبة الثالثة:**

إذا كُرِّر لفظُ التوثيق، إمَّا مع تبايُن اللَّفْظين كقولهم: (ثَبْتٌ حُجَّةٌ)، أو: (ثَبْتٌ حافظٌ)، أو: (ثِقَةٌ ثَبْتٌ)، أو: (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ) أو: مع إعادة اللَّفظ الأوّل كقولهم: (ثِقَةٌ ثِقَةٌ)، ونحوها. وأكثر ما وجدوا قولَ ابن عُيَيْنةَ: «حَدَّثنا عمرو بن دينار، وكان ثقةً ثقةً ثقةً ثقةً. . .» إلى أن قال تسعَ مرَّات، ومن هذه المرتبةِ قولُ ابن سَعْد في شعبة: «ثقةٌ، مأمونٌ، ثَبْتٌ، حُجَّةٌ، صاحبُ حديثٍ».

حُكمها:

يُحْتَجُّ بأهل هذه المرتبة، لكَوْنِ ألفاظها تُشْعِرُ بشريطة الضَّبط.

*** المرتبة الرابعة:**

ما انفردَ فيه بِصِيْغَةٍ دالَّةٍ على التوثيق، كـ: (ثِقَةٍ)، أو: (ثَبْتٍ)، أو: (مُتْقِنٍ)، أو: (كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ)، أو: (حُجَّةٌ)، أو: (إمَامٌ)، أو: (عَدْل ضابط)، والحُجَّةُ أقوى من الثقة.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بأهل هذه المرتبة، لكَوْنِ ألفاظها تُشْعِرُ بشريطة الضَّبط.

*** المرتبة الخامسة:**

من ألفاظ هـٰذه المرتبة: (ليس به بَأْسٌ)، أو: (لا بأسَ به)، أو: (صَدُوْقٌ)، أو: (مأمونٌ)، أو: (خِيَارُ الخَلْق)، أو: (ما أَعْلَمُ به بَأْساً)، أو: (مَحِلُّه الصِّدْق).

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بأحدٍ من أهل هذه المرتبةِ؛ لكون ألفاظهما لا تُشْعِرُ بشريطة الضَّبْطِ، بل يُكْتَب حديثُهم، ويُخْتَبَر.

* المرتبة السادسة:

ما أشعر بالقُرْب من التجريح، وهي أدنى المراتب، كقولهم: (ليس بِبَعِيدٍ من الصَّواب)، أو: (شَيْخٌ)، أو: (يُرْوَى حديثُه)، أو: (يُعْتَبَرُ به)، أو: (شَيْخٌ وَسَطٌ)، أو: (رُوِيَ عنه)، أو: (صالحُ الحديث)، أو: (يُكْتَبُ حديثُه)، أو: (مقارِبُ الحديث)[1]، أو: (ما أَقْرَبَ حديثُه)، أو: (صُوَيْلِحٌ)، أو: (صَدُوقٌ إنْ شاء الله)، أو: (أرجو أنْ لا بأسَ به)، أو: (جَيِّدُ الحديثِ)، أو: (حَسَنُ الحديثِ)، أو: (وَسَطٌ)، أو: (مقبولٌ)، أو: (صدوقٌ تغيَّر بأَخَرَة)، أو: (صدوقٌ سَيِّءُ الحِفظ)، أو: (صدوقٌ له أوهامٌ)، أو: (صدوقٌ مبتدعٌ)، أو: (صدوقٌ يَهِمُ).

حُكمها:

الحُكم في أهل هذه المرتبة دُون أهل التي قبلها، وفي بعضهم مَن يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار دُون اختبار ضبطهم لوُضوح أمرِهم[2].

وهذا اتّفاقٌ منهم على أنَّ كلمة: (صدوق) لا يُحْتَجُ بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار، والنظر؛ لِيُعْلَمَ هل يضبطُ الحديث، أو لا[3].

---

(١) انظر ضبط هذا اللفظِ ومعناه في صفحة: (١٠٦).

(٢) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٤٠).

(٣) انظر للتفسير عن هذا اللفظ، صفحة: (٩٦).

٢ - مـراتب الجــرح

* المرتبة الأولى:

وهي أسهَلُ مراتب الجرح، ومن ألفاظها: (فيه مَقَالٌ)، أو: (أدنى مَقَالٍ)، أو: (يُنْكَر مَرّةً، ويُعْرَف أخرى)، أو: (ليس بذاك)، أو: (ليس بالقَوِيّ)، أو: (ليس بالمَتِين)، أو: (ليس بحُجَّةٍ)، أو: (ليس بعُمْدَة)، أو: (ليس بمأمون)، أو: (ليس بالمَرْضِيّ)، أو: (فيه جهالةٌ)، أو: (لا أدري ما هُوَ)، أو: (فيه ضَعْفٌ)، أو: (لَيِّنُ الحديث)، أو: (سَيّىءُ الحفظ)، أو: (ضُعِّفَ)، أو: (للضَّعْفِ ما هُوَ)، أو: (فيه لِينٌ)[١]، أو: (تكلَّموا فيه)، أو: (سَكتوا عنه)، أو: (مطعونٌ فيه)، أو: (فيه نَظَرٌ)[٢].

حُكمها:

يُعْتَبَر بحديث أهل هذه المرتبة ـ أي: يُخرَج حديثُه للاعتبار ـ لإشعار هذه الصِّيَغِ بصلاحية المُتَّصف بها لذلك، وعَدَمِ منافاتها لها[٣].

---

(١) عند غير الدَّارقطني، فإنه قال: إذا قلتُ: (ليّنٌ) لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يسقطُ به عن العدالة. (انظر صفحة: ١٠٦).

(٢) هذا عند غير البخاريِّ، وأمَّا مرادُ البخاريِّ به؛ فانظر صفحة: (٩٩) وفيها تفصيلٌ.

(٣) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٤٦).

* **المرتبة الثانية:**

وهي أسْوَأُ من المرتبة السابقة، ومن ألفاظها: (فلانٌ لا يُحْتَجّ به)، أو: (ضَعَّفُوه)، أو: (مُضْطَرِبُ الحديث)، أو: (له ما يُنْكَر)، أو: (حديثُه مُنْكَرٌ)، أو: (له مَناكيرُ)، أو: (ضعيفٌ)، أو: (مُنْكَرٌ)[1].

يُعتبر بحديث أهلِ هذه المرتبة ـ أي: يُخَرَّج حديثُه للاعتبار ـ لإشعار هذه الصِّيَغِ بصلاحية المُتَّصف بها لذلك، وعدم منافاتِها لها.

* **المرتبة الثالثة:**

وهي أسْوَأ من سابقتيها، ومن ألفاظها: (فُلانٌ رُدَّ حديثُه)، أو: (مردودُ الحديث)، أو: (ضعيفٌ جِدّاً)، أو: (ليس بثِقَةٍ)، أو: (واهٍ بمَرَّةٍ)، أو: (طَرَحُوه)، أو: (مطروحُ الحديث)، أو: (مطروحٌ)، أو: (اِرْمِ به)، أو: (لا يُكْتَبُ حديثُه)، أو: (لا تَحِلُّ كتابةُ حديثِه)، أو: (لا تَحِلُّ الروايةُ عنه)، أو: (ليس بشيءٍ)، أو: (لا يُساوي شيئاً)، أو: (لا يُسْتَشْهَدُ بحديثه)، أو: (لا شَيءَ)[2].

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعْتَبَرُ.

* **المرتبة الرابعة:**

من ألفاظ هذه المرتبة: (فلانٌ يَسْرِقُ الحديثَ)، أو: (فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكذب أو الوَضْعِ)، أو: (ساقِطٌ)، أو: (متروكٌ)، أو: (ذاهبُ الحديث)، أو:

---

(١) عند غير البخاريِّ، أمَّا البخاريُّ؛ فقد قال: «كلُّ من قلتُ فيه: (مُنكَر الحديث) فلا تَحِلُّ الراويةُ عنه». انظر صفحة: (١٠٧) فيها تفصيلٌ.

(٢) خلافاً ليحيىٰ بن معين، انظر مرادَه به في صفحة (١٠٣) في «ليس بشيء».

(تركوه)، أو: (لا يُعْتَبَرُ به، أو بحديثه)، أو: (ليس بالثِّقة)، أو: (غيرُ ثقةٍ)، وكذا قولهم: (مُجْمَعٌ على تركه)، و: (مُوْدٍ)، أي: هالك[1]، و: (هو على يَديْ عَدْلٍ)[2].

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَد به، ولا يُعتبر.

*** المرتبة الخامسة:**

من ألفاظ هٰذه المرتبة: (الدَّجَّال)، و: (الكذَّاب)، و: (الوضَّاع)، وكذا: (يَضَعُ)، و: (يَكْذِب)، و: (وَضَعَ حديثاً).

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبةِ، ولا يُسْتَشْهَد به، ولا يُعْتَبَر.

*** المرتبة السادسة:**

ما يَدُلُّ على المبالغة، ومن ألفاظ هٰذه المرتبة: (أكذب النَّاسِ)، أو: (إليه المُنْتَهَى في الكذب)، أو: (هو رُكْنُ الكذب)، أو: (مَنْبَعُ الكذبِ)، أو: (مَعْدِنُ الكذبِ)، ونحو ذلك.

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بواحدٍ من أهل هذه المرتبة، ولا يُسْتَشْهَدُ به، ولا يُعْتَبَرُ.



---

(١) انظر: تفسير هذه اللفظ في صفحة (١١١).

(٢) انظر: تفسير هذا اللفظ في صفحة (٩٧).

القسم الثاني

شرحُ بعض العبارات المُوهِمة في الجرح والتعديل

أَذْكُرُ هنا بعضَ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المُوْهِمة، ومصطلحات بعض الأئمة والنقَّاد الخاصَّة فيهما[1]، والتي تتشابه مع غيرها لفظاً، وتختلف في المعنى، فلا يتَّضح معناها لكثيرٍ من الطَّلَبة والباحثين، لذا أرى من اللاَّزم توضيح تلك الألفاظ، والمصطلحات الخاصَّة لأهل الفنِّ حتى لا يختلط الأمر، فمِن ذلك:

١ - إلى الصِّدْقِ مَا هُوَ:

من ألفاظ التعديل، وهي من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه، وهي من زيادات الحافظ العراقي[2].

---

(١) للاطِّلاع على ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة، وقليلة الاستعمال؛ يُرجَع إلى كتابنا: «معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة».

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

وتعني هذه العبارةُ: أنَّه قريبٌ من الصِّدْق ما هو ببعيدٍ[١].

وهذا لا يَلْزَم منه التأكُّدُ من ثُبوت الصِّدْقَ؛ بل يُظَنُّ فيه الصِّدْقُ.

وقال السيوطي:

«وقولُهم: (إلى الصِّدْق ما هو) و:(للضَّعْفِ ما هو) معناه: قريبٌ من الصِّدْق والضَّعْفِ، فحرف الجَرِّ يتعلَّق بـ:(قريب) مقدَّرٌ، و:(ما) زائدةٌ في الكلام[٢]».

٢ ـ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ. أو «يُعْرَفُ ويُنْكَر»:

يعني: أنه يأتي مَرَّةً بالأحاديث المعروفة ومَرَّةً بالأحاديثِ المُنْكَرة، يتفرَّد برواياتها ما لا يُعْرَف عن غيره. فأحاديثُه في مثل هذه الحالةِ تحتاج إلى عرضٍ، وموازنةٍ بأحاديث الثقات المعروفين.

تُعَدُّ هذه العبارةُ من ألفاظ الجرح، وهي عند الحافظ الذهبي، والعراقي من المرتبة الخامسة، وعند السَّخاوي، والسُّيوطي من المرتبة السادسة.

٣ ـ تَغَيَّرَ بِآخِرِه، أو بآخِرَةٍ، أو بأَخَرَةٍ:

بمَدِّ الهمزة، وكسر الخاء والرَّاء: وقد قُرِئَ بوَجْهَيْن آخرين أيضاً، وهما: تغيَّر بآخِرَة: بمَدّ الهمزة، وكسر الخاء وفتح الرَّاء، وبعدها تاءٌ مربوطةٌ. وتغيَّر بأَخَرَة: بفتح الهمزة والخاء والرَّاء، وبعدها تاءٌ مربوطةٌ.

ومعنى جميعِ هذه الأَوْجُهِ واحدٌ؛ أي: اختلط بأَخَرَة، وهي و«سَيِّءُ الحفظ» في مرتبةٍ واحدةٍ؛ وذلك لأنَّ سوء الحفظ إمَّا أن يكون لازماً للراوي في جميع حالاته، فهو الشَّاذُّ على رأي بعض أهل الحديث، وإمَّا

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١١٣.

(٢) تدريب الراوي: (١/ ٢٩٧).

أن يكون طارئاً على الراوي، إمَّا لكِبَره، أو لذَهَاب بَصَرِه، أو لاحتراق كُتبه، أو عَدَمِها بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساءَ، فهو المختلطُ.

وعليه فتكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، ومن المرتبة الخامسة عند الذهبيِّ، والعراقي، وابن حجر، ومن المرتبة السادسة عند السَّخاوي، والسُّيوطي، والله أعلم.

٤ ـ ثِقَةٌ مُتَّهَمٌ:

أي: ثقةٌ يُفرِط في التشيُّع. فظاهرُ العبارة غيرُ مرادٍ، والاعتراضُ على المحدِّثين بأنهم جمعوا في الراوي الواحد بين التُّهْمَةِ، والإتقانِ ساقط، فقِفْ على كلامهم بدِقَّةٍ، وتتبُّعٍ، والعبارةُ لا ضَرَرَ منها، وليستْ بجَرْحٍ قادِحٍ.

مثالُ مَن وُصِفَ بذلك: (خالد بن عبد الرحمن بن بُكَيْر السُّلَمي، أبو أُميَّة البَصْرِي)، هو ممَّن أَخرج له الجماعةُ سِوى أبي داود. قال صالحُ جَزَرَة: «ثقةٌ إلا أنَّه كان مُتَّهَماً». قال ابنُ سَعْد: يعني: كان متشيِّعاً مُفرِطاً.

قال الحافظُ ابن حجر:

«أمَّا التشيُّعُ؛ فقد قدمنا: أنه إذا كان ثَبْتَ الأخذ، والأداء لا يَضُرُّه، لا سِيّما، ولم يكن داعيةً إلى رأيه»[1].

٥ ـ حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ:

إذا قال الإمام الشافعيُّ، أو تلميذُه المُزَنِيُّ في الراوي: «حديثه ليس بشيءٍ» فيعني به: أنَّه: كذَّابٌ.

---

(١) هدي الساري: ص: ٤٠٠.

قال السَّخاوي:

«روينا عن المُزَنِيِّ قال: سمعني الشافعيُّ يوماً؛ وأنا أقول: فلانٌ كذَّابٌ، فقال لي: يا إبراهيم اكْسُ ألفاظَك، صُنْهَا، لا تَقُلْ: كذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه لَيْسَ بشيءٍ»[1].

وهذا يقتضي: أنَّ هذه العبارةَ حيث وُجِدت في كلام الشافعي، أو المُزَني؛ تكون من المرتبة الأولى، فهي عندهما مِنْ ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التجريح، ولكنها كنايةٌ، وليست بالصريح[2].

٦ ـ خَشَبِيٌّ:

أي: شِيْعِيٌّ، ولا يَضُرُّه ذلك، وهذا ليس من ألفاظ الجَرْح إلَّا فيما يروي عن بدعته، أو يدعو إليه.

مثالُ مَنْ ذُكِر فيه ذلك: (مالك بن إسماعيل أبو غَسَّان الفَهْدي) من كبار شيوخ الإمام البخاري، مُجْمَعٌ على ثقته، روى له الجماعةُ.

ذكره ابنُ عدي في «الكامل» من أجل قول الجُوْزَجاني: «إنَّه كان خَشَبِياً».

قال الحافظ ابن حجر: «يعني: شِيْعِيّاً»[3].

٧ ـ دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ:

استعمل هذا التعبيرَ اثنان من الأئمة النقاد، وهما:

١ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي، إمام دار الهجرة (المتوفى سنة ١٧٩هـ).

---

(١) فتح المغيث: (١/ ١٦١) و«الإعلان بالتوبيخ» ص: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) انظر «قواعد في علوم الحديث»، حاشية صفحة: ٢٥٢.

(٣) هدي الساري: ص: ٤٤٢.

٢ ـ وأبو حاتم محمَّد بن حِبّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ).

والإمامُ مالك هو أوّلُ من استعمله، وأراد به التضعيفَ، والتجريحَ والكذبَ في رواية الحديث، أمَّا ابن حِبّان فقد أراد به هذا المعنى، ومعنًى ثانٍ وهو التنبيهُ على بعض المبتدعة المفارقين لأهل السنة والجماعة.

استعمل الإمامُ مالك كلمةَ (دَجَّالٌ من الدَّجاجلة) حيث أطلقها في نعت إمام السِّيَر والمغازي (محمد بن إسحاق بن يَسَار، أبي بكر المُطَّلِبي مولاهم، المتوفى سنة ١٥١ هـ)، واحتاط الأئمةُ، والحفَّاظُ من المحدِّثين في قبول هذا التجريح في محمد بن إسحاق؛ إذ هما من الأقران، ووقع بينهما ـ من تجريح أحدِهما للآخرين ـ ما يقع بين الأقران، وغايةُ كلام الإمام مالك: أنَّ محمد بن إسحاق ضعيفٌ كذَّابٌ.

واستعمل الإمامُ ابن حبان قولَ: (دَجّال من الدَّجاجلة) في نعت بعض الرواة، وأراد به: أنَّ صاحبه الموصوف به كذَّابٌ، وَوَضَّاعٌ، وكذلك استعمله وهو يريد به أنَّ صاحبه الموصوف به مبتدعٌ ضالٌّ. فمن الاستعمال الأول قولُ ابن حبان في:

١ ـ محمد بن أبي الزعيزعة؛ الذي روى عنه أهلُ العراق، فقال: «دَجَّالٌ من الدَّجَاجلة، كان يروى الموضوعات»[1].

٢ ـ واستعمل هذا التعبيرَ في (أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسى بن فارس بن مِرْداس بن نهيك التَّيمي العَبْسي، أبي علي الجُوَيْباري)، وقال: «دَجَّالٌ من الدَّجاجلة، كذَّابٌ»[2].

ومن استعماله للمراد الثاني قوله في: (صالح بن محمد التِّرمذي)، الذي

---

(١) كتاب المجروحين: (١/ ٢٨٩).

(٢) المصدر السابق: (١/ ١٤٢).

يروي عن محمد بن مَرْوان السُّدّي، قال عنه: «مُرْجِيءٌ دجَّالٌ من الدَّجاجلة»[1]. وَيدُلُّ على مراده هذا ما قاله في ترجَمته من أنه كان رجلَ سوءٍ، مرجئاً، جَهْمياً، داعيةً إلى البِدَع، يبيع الخمرَ، ويُبيح شُرْبَه[2].

٨ ـ الرِّيَاحِيُّ رِيَاحٌ:

هذه عبارةُ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ، يقصد بها حديثاً واحداً مَدَارُه على أبي العالية، وهو حديثُ القَهْقَهَة مُبْطِلَةٌ للصَّلاة، والوضوء.

والرِّيَاحِيُّ هو: (رفيع أبو العالية الرِّيَاحي) من كبار التابعين، روى له الجماعةُ؛ حتى البخاري.

قال الحافظ ابن حجر:

«قولُ الشافعي: (حديثُ أبي العالية الرياحيِّ رياحٌ)، قال ابنُ عدي: وعَنَى بذلك حديثَه في الضَّحِك في الصَّلاة»[3].

وقال أيضاً:

«قال ابنُ عدي: له أحاديثُ صالحةٌ، وأكثر ما نُقِم عليه حديثُ الضَّحِك في الصلاة، وكل من رواه غيرُه، فإنما مَدَارُهم، ورجوعُهم إلى أبي العالية، والحديث له، وبه يُعْرَف، ومن أجله تكلَّموا فيه، وسائر أحاديثه مستقيمةٌ صالحةٌ»[4].

٩ ـ سِدَادٌ مِنْ عَيْشٍ:

«السِّدادُ» في اللغة: ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ.

---

(١) كتاب المجروحين: (١/ ٣٧٠).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٣٧٠).

(٣) هدي الساري: ص: ١٤٠.

(٤) تهذيب التهذيب: (١/ ٦١٠).

وقد جاء هذا الوصفُ على لسان الحافظ أبي بكر الأَعْيَن في حَقِّ (سُوَيْد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الحَدَثَاني) حيث قال فيه: «هو سِدَادٌ من عَيْشٍ، هو شيخٌ».

ومعناه: إذا لم يُوجَد الحديثُ إلا من طريقِه فإنه يَسُدُّ عن غيره، كما يَدُلُّ عليه جوابُ الإمام مسلمٍ لإبراهيم بن أبي طالب حين سأله: كيف استجزتَ الروايةَ عن سُوَيْدٍ في الصحيح؟ فقال: «ومِن أين كنتُ آتي بنسخة حَفْص بن مَيْسَرَة؟!»[1].

١٠ ـ سَكَتُوْا عَنْهُ:

وقد عَدَّ هذه العبارةَ كثيرٌ من العلماء من مراتب الجرح الذي لا ينجبر.

فهي عند الحافظ العراقي في المرتبة الرابعة من سِتّ مراتب للجرح بمنزلة: (الهالك).

وهي عند الحافظ الذهبي في المرتبة الثالثة من خمس مراتب للجرح بمنزلة: (المتروك).

وعدَّها السُّيوطي بمنزلة: (المتروك) أيضاً، لكنَّه جعلها في المرتبة الخامسة من ستّ مراتب للجرح.

إلاَّ أنَّ السَّخاوي قد عَدَّها من مراتب الجرح؛ الذي ينجبر، بل عَدَّها من أسهل مراتب الجرح مع الذين قيل فيهم: «فلانٌ فيه مقالٌ»، أو «أدنى مقالٍ»، أو «فلانٌ لَيِّنٌ»، أو «تكَلَّموا فيه»، وقال: «وكذا (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري»[2].

---

(١) ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٥٠).

(٢) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٧٢).

وكذا عَدَّها أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ مِن أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر، فذكرها في المرتبة الأولى من مراتب الجرح السِّتّ[1].

فهذا موضعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ، والتحقيقُ قبل إصدار الحكم؛ لمراعاة مصطلح القائل، كما عرفتَ[2].

وأمّا مرادُ الإمام البخاري بهذه العبارة ـ «سكتوا عنه» ـ فهو يقولها فيمَن تركوا حديثَه، لا أنَّها مِن أسوأ مراتب الجرح عنده.

١١ ـ صَدُوْقٌ:

يُقال لمَن وُصِفَ بالصِّدْق في الحديث، وهو من ألفاظ التّعديل، جعله ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح في المرتبة الثانية التي يُكْتَب حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه.

وذكره الحافظُ الذهبيُّ، والعراقيُّ في المرتبة الثالثة لألفاظ التعديل، ولم يذكرا بم يُحكم على حديثِ مَن وُصِفَ به؟ وذكر الحافظُ ابن حجر ـ بعد ذكر المرتبة الثالثة التي فسَّرها بقوله: «من أُفرد بصفةٍ مثل: ثقةٍ، أو مُتقِنٍ، أو ثَبْتٍ، أو عَدْلٍ» ـ في المرتبة الرابعة؛ التي فسَّرها بقوله: «من قَصُر عن الثالثة قليلاً» وذكر فيها: «صدوق، وغيرَه».

والحاصل كما ذكره فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به:

«أنَّ مرتبة الرواة الذين قيل فيهم: (صدوقٌ)، و: (لا بأسَ به)، و: (خِيَارٌ)، و: (مأمونٌ) ونحوها؛ تَدُلُّ على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتاً

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١١٢.
(٢) الاجتهاد في علم الحديث: ص: ١٠٠.

مؤكّداً، وبالتالي: صِدقه، وأمانته.

وإنَّ هذه المرتبةَ ساكتةٌ عن صفة الضبط، والضبطُ شرطٌ أساسيٌّ، لا بُدَّ منه؛ لكي يُحْتَجّ بحديث الراوي. لكن ألفاظ هذه المرتبة لا تُشعِر بإثباتها للراوي، ولا تُشعِر بنفيها عنه كذلك. ودلالة الصِّيَغ اللُّغَوية على ذلك واضحةٌ. ونَصَّ على ذلك أئمةُ علم هذه المصطلحات، والعُمْدَةُ في فهم المصطلحات على فهم أهلها، وتداولها، لا خِلافَ في ذلك في أيِّ علمٍ من العلوم»[1].

١٢ ـ طَيْرٌ طَرَأَ عَلَيْنا:

هذه عبارةُ تضعيفٍ للرَّاوي، وقد أُثِرَتْ هذه العبارةُ عن الحاكم أبي عبد الله النَّيْسابوري يُضعِّف بها: (أحمدَ بن علي الأنصاري). قال الحاكم: «طَيْرٌ طَرَأ علينا» فتعقَّب عليه الحافظُ الذَّهبيُّ قائلاً: «يُوهِنه الحاكِمُ بهذا القول»[2].

١٣ ـ على يَدَيْ عَدْل:

هذه عبارةُ جرحٍ شديدٍ، وهي في الحقيقة مَثَلٌ له استعمالٌ في كلام العرب، والمَثَلُ يُقْرَأ بالإضافة، أي بإضافة اليَدَيْن إلى عَدْلٍ، وعَدْلٌ هذا هو ابن سعد العشيرة، وكان على شُرْطَة تُبَّعٍ، وكان تُبَّعٌ إذا أراد هلاكَ رجلٍ دَفَع به إلى عَدْلٍ، فيقولون: على يَدَيْ عَدْلٍ، كنايةً عن هلاكِه، فصار يُذْكَر مثلاً في الميؤوس منه.

وعلى هذا فاستخدامُ نُقَّادِ الحديث لهذا المَثَلِ إنما هو من قبيل الجَرْحِ، بل هو مِن أبلغه، فهو بمرتبة مَنْ يقال فيه: هالكٌ، وساقطٌ، وهذا شأنُ من لا تُقْبَل روايتُه بحالٍ.

وممَّن استشكل أمرُ هذه العبارةِ الحافظَ ابن حجر، فظَنَّها من ألفاظ

(١) ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها: للدكتور عتر: ص: ٤٧.

(٢) ميزان الاعتدال: (١/ ١٢٠).

التعديل ابتداءً[1]، حتى تبيَّن له وجهُ الصَّوابِ في استعمال أبي حاتم الرَّازي لها، كما جاء في ترجَمة (جُبَارَة ابن المُغَلِّس) في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وجُبَارَةُ هذا لم يُنْقَلْ عن أحدٍ فيه توثيقٌ. . قال الحافظُ: «ومع ذلك فما فهمتُ معناها، ولا اتَّجه لي ضَبْطُها، ثم بانَ لي أنها كنايةٌ عن الهالك، وهو تضعيفٌ شديدٌ»[2]. كما استَشْكَلَ أمرَها ابنُ دَقِيْق العِيْد، فأثبت فيها الوجهين، وكذا الحافظَ العِرَاقي شيخُ الحافظ ابن حجر[3].

١٤ ـ فُلاَنٌ أَحَبُّ إليَّ منه:

أو: «هذا الراوي ليس مثلَ فلانٍ». أو: «فلانٌ أَوْثَقُ من هذا الراوي». هذه ليست عباراتُ جرحٍ مُطْلَقاً، ولكنَّها من باب المفاضلة بين راوِيَيْن[4]. قال الإمام أحمد: «ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر». قال ابن حجر: «ليس هذا بجرحٍ يُوجِب إدخالَه في الضعفاء»[5].

أمَّا قولُهم: «غيرُه أَوْثَقُ منه» فهي كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنَّها مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَمٍ غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذاك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً. وهذه العبارةُ تأتي صِيغتُها مشتقّةً

---

(١) علىٰ أنَّ من المُمكِن: أن يفهم من العبارة معنىٰ التعديل إذا قُرئت من غير اعتبارٍ للمثل الوارد، ووُجِّهَتْ القراءةُ علىٰ نحوٍ آخَرَ، كأن يكون عَدْلٌ مرفوعاً علىٰ الخبرية، مع كسر دال (يدي) وإفرادِها، لكن هذا غيرُ صحيحٍ، وإنْ فَهِمَ البعضُ ذلك. فالعبارةُ بتثنية (يدي) وإضافتها مع جَرِّ (عدل)؛ إذ لولا المثلُ واعتبارُ معناه ما استخدمت العبارةُ أصلاً، وقد قال الثَّعالبيُّ: وعهدي بأبي بَكْر الخُوَارِزْمِيِّ يقول عند ذَمِّ العدول: «ما وقع في يدي عدل، فهو علىٰ يدي عدل». (انظر: «ثمار القلوب»: ص: ١٣٧).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٩/ ١٤٢).

(٣) انظر: «فتح المغيث»: (٩/ ١٤٢).

(٤) انظر: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»: ص: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٥) تهذيب التهذيب: (١/ ٢٠٣).

من ألفاظٍ متعدِّدة، فيقولون: «غيره أَوْثَقُ منه»، و: «غيره أَحْفَظُ منه»، و: «غيره أَقْوَى منه»، و: «غيره أَمْتَنُ منه»، و: «غيره أَرْضى منه»، و: «غيره أَثْبَتُ منه».

ويُراد من هذه العبارات كلِّها: الإخبارُ عمّن قِيلت فيه بأنَّه في أدنى درجات ذلك الوصف ـ أي: الثقة، والحفظ، والقوَّة، والمتانة، والرِّضا، والتثبّت ـ. . . وقد يستعملون هذه الصيغةَ بلفظ العُموم، والإيهام في باب المفاضلة بين الراوي الثقة، والأوثق منه، لكن مع القرينة الدّالة على ذلك. . . مثل قول الذَّهبي: «هو من مشاهير المحدِّثين، وغيره أَثْبَتُ منه»[1].

١٥ ـ فِيْهِ خُلْفٌ (الرَّاوي):

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اخْتَلَف فيه الجارحون، والمعدِّلون، فوثَّقه بعضُهم، وجرحه آخرون.

وهي من أقرب ألفاظ الجرح إلى مراتب التعديل، وقد عَدَّها الحافظُ الذهبيُّ، والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة، وعَدَّها الحافظُ السَّخاويُّ، والسُّيوطيُّ في المرتبة السادسة. وأمَّا ابنُ أبي حاتم، وابنُ الصَّلاح؛ فلم يَذْكُراها، وحديثُ أهلُ هاتين المرتبتين يُكْتَب للاعتبار فقطْ.

١٦ ـ فِيْهِ نَظَرٌ:

قَرَن هذه اللَّفظةَ كلٌّ من الحافظِ الذَّهبي، والعراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي بمنزلة: «سكتوا عنه» وجعلوا اللَّفْظَتَيْن في مرتبةٍ واحدةٍ.

فهي مِن الجَرْح الذي لا يَنْجَبِرُ عند الذَّهبي، والعراقي، والسُّيوطي. لكنَّها مِن أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر عند السَّخاوي. حيث قَرَنَها بمن قيل فيهم:

---

(١) انظر تعليق الشيخ أبو غدَّة على «الرفع والتكميل»: ص: ١٨٠ ـ ١٨٢.

«فيه مقالٌ» أو: «أدنى مقالٍ». . . أو: «فلانٌ لَيِّنٌ». . أو: «تكَلَّمُوا فيه». قال السَّخاوي: «وكذا: (وسكتوا عنه) أو: (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري»[١].

فهذا مَوضِعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ، والتحقيقُ قبل إصدار الحكم.

أمَّا «فيه نَظَرٌ» عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فليست بمنزلة: «سَكَتُوا عنه» عنده، وإنْ كان الحافظُ العراقي قد قال: «(فيه نَظَرٌ) و(سكتوا عنه)، وهاتان العبارتان يقولهما البخاريُّ فِيمَنْ تركوا حديثه»[٢].

وكذا قال السُّيوطي: «البخاري يُطلِق: (فيه نَظَرٌ) و (سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثَه»[٣].

والصحيحُ: أنَّ قول البخاري في الراوي: «فيه نَظَرٌ» ليس معناه: أنَّه متروكٌ، كما ادَّعى العِراقيُّ، والسُّيوطيُّ، وإنَّما ينبغي الاجتهادُ في كشف المراد من هذه الكلمة عند ذِكْرِها في راوٍ معيَّنٍ بمقارنة أقوال جميع الأئمَّة في هذا الراوي؛ خاصّةً: أنَّ البخاري نفسَه قال في (حبيب بن سالم): «فيه نَظَرٌ»[٤]، ثمَّ صَحَّح حديثَه.

وقال الترمذيُّ: حَدَّثَنا قتيبةُ، نا أبو عَوَانة، عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير: «أن النبيّ ﷺ كان يقرأ في العيدين، والجُمُعَة بـ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾، وربّما اجتمعا في يوم، فيقرأ بهما»، سألتُ محمّداً

---

(١) فتح المغيث: (١/٣٢٧).

(٢) التقييد والإيضاح: ص: ١٦٣.

(٣) تدريب الراوي: (١/٣٤٩).

(٤) التاريخ الكبير: (٢/٣١٨).

[يعني: البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هو حديثٌ صحيحٌ[1].

١٧ ـ كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ:

أي: الراوي الذي اشتهر بالحفظ، والضَّبْطِ، والصِّدْقِ، والإتقان. هذه عبارةُ توثيقٍ وتعديلٍ، أدرجها الحافظُ السَّخاويُّ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عنده، وهي ما انفرد فيه بصيغةٍ دالَّةٍ على التوثيق.

ومن يَتَّصِف بذلك ـ أعني: المُصْحَف ـ فهو دلالةٌ على صِدْقِه، وإتقانِه، وحفظِه.

قال عبد الله بن داود: كان مِسْعَرٌ ـ ابن كِدَام الكُوْفي ـ يُسَمَّى المصحفَ؛ لِقِلَّة خطئه، وحفظه[2].

١٨ ـ كَانَ مِمَّنْ أَخْرَجَتْ لَهُ الأَرْضُ أَفْلاذَ أَكْبَادِهَا:

هذه عبارةُ تضعيفٍ وتجريحٍ، قالها الحافظُ ابن حِبَّان البُسْتِي في بعض الرُّواة المتروكين، منهم: (محمَّد بن عبد الرحمن البَيْلَماني الكوفي) حيث قال: «كان ممَّن أخرجتْ له الأرضُ أفلاذَ أكبادِها، حَدَّث عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ كلُّها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاجُ بها، ولا ذِكْرُها في الكتب إلا على جهة التعجُّب»[3].

والظاهرُ: أنَّ الإمام أحمد قد أكثرَ من ذلك، وشواهده في كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» له كثيرةٌ واضحةٌ.

---

(١) علل الترمذي الكبير: (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(٢) تهذيب التهذيب: (١٠/ ١١٢ ـ ١١٥).

(٣) كتاب المجروحين: (٢/ ٢٦٤).

١٩ ـ لاَ بَأْسَ بِهِ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن المرتبة الثالثة عند الحافظ الذهبي، والعراقي، ومن المرتبة الرابعة عند السُّيوطي، ومن المرتبة الخامسة عند الحافظ السَّخاوي.

وهو عند الإمام يحيى بن مَعِين، وعبد الرحمـٰن بن إبراهيم دُحَيْمٍ بمعنى: ثقة.

قال أبو بَكْر بن أبي خَيْثَمَةَ:

«قلتُ ليحيى بن مَعِينٍ: إنَّك تقول: (فُلانٌ ليس به بأسٌ)، و(فلانٌ ضعيفٌ)؟ قال: إذا قلتُ: (ليس به بأسٌ) فهو ثقةٌ، وإذا قلتُ لك: (هو ضعيفٌ) فليس هو بثقةٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه»[١].

وقال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ:

«قلتُ لعبدِ الرَّحمن بن إبراهيمَ: ما تقول في عليِّ بن حَوْشَبٍ الفَزَاريِّ؟ قال: (لا بأسَ به)، قلتُ: ولِمَ لا تقول (ثقةٌ) ولا تعلَمُ إلا خيراً؟ قال: (قد قلتُ لك: إنَّه ثقةٌ)»[٢].

٢٠ ـ لا يَنْطَحُكُمْ بقَرْنَيْهِ:

تحذيرٌ لكون الموصوف من أصحاب البِدع. قيلت هذه العبارةُ في: (ثور بن يزيد أبي خالد).

وقد اتَّفق نقَّاد الحديث على تثبُّته في الحديث مع قوله بالقَدَر.

قال يحيى القطَّان: «كان الثوريُّ يقول: خذوا عنه، واتَّقوا، ولا ينطحكم

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة: ص: ٣١٥.

(٢) تاريخ أبي زرعة: (١/ ٣٩٥).

بقرنيه، يحذِّرهم من رأيه. . . وكان يُرمى بالنَّصب».

قال الحافظ ابن حجر: «احْتَجَّ به الجماعةُ»[1].

٢١ - لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُه:

هذا اصطلاحٌ خاصٌّ بالإمام أبي الحسن بن القطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرَ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في ترجَمة: (مالك المصري):

«قال ابنُ القطَّان: هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه. يريد: أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقةٌ، وفي رواة (الصحيحين) عددٌ كثيرٌ ما علمنا: أنَّ أحداً وَثَّقهم، والجُمهورُ على أنَّ مَن كان مِن المشايخ قد روى عنه جماعةٌ، ولم يأْتِ بما يُنكر عليه: أنَّ حديثه صحيحٌ»[2].

٢٢ - لَيْسَ بشيءٍ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند الحافظ العراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند الذهبي، والسَّخاوي.

قال السَّخاوي:

«وما أُدرِجَ في هذه المرتبة مِن (لا شيء) هو المُعْتَمَدُ، وإن قال ابنُ القَطَّان: إنَّ ابن مَعِين إذا قال في الراوي: (ليس بشيءٍ) إنما يريد أنه لم يَرْوِ حديثاً كثيراً، هذا مع أنَّ ابن أبي حاتم قد حكى: أنَّ عثمان الدَّارِمِيَّ سأله عن أبي دَرَّاس، فقال: إنما يروي حديثاً واحداً ليس به بأسٌ».

وقد أورد الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة في تعليقه على «الرفع

---

(١) انظر: «هدي الساري» ص: ٣٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال: (٣/٣).

والتكميل»[1] واحداً وثلاثين شاهداً على أنَّ مراد ابن مَعِين من قوله في الراوي: «ليس بشيءٍ»: تضعيفُ الراوي، لا بيانُ قِلَّةِ أحادِيثِه.

٢٣ ـ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ:

قال الحافظ الذهبيُّ[2]:

«وقد قيل في جماعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحْتُجَّ به، وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويِّ؛ ويُخرج لهم في كتابه، فإنَّ قولنا: (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ».

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة في تعليقه على هذا اللَّفظ[3]:

«لكن يَعترِض هذا التعميمَ قولُ الحافظ ابن تيمية في «إقامة الدليل»[4] ضمن «الفتاوى الكبرى» عند ذكر: (عُتْبَة بن حُمَيْد الضَّبِّي البَصْري): «قال الإمامُ أحمد: ضعيفٌ ليس بالقويِّ، لكن أحمد يقصد بهذه العبارةِ: (ليس بالقوي): أنه ليس ممَّن يُصَحَّح حديثُه، بل هو ممَّن يُحَسَّن حديثُه، وقد كانوا يُسَمُّون حديثَ مثل هذا: ضعيفاً، ويَحْتَجّون به؛ لأنه حَسَنٌ؛ إذ لم يكن الحديثُ إذ ذاك مقسوماً إلاَّ إلى صحيحٍ، وضعيفٍ». انتهى، فتأمَّلْ.

٢٤ ـ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ (عند الإمام أحمد بن حنبل):

قال الحافظ ابن حجر في ترجَمة: (عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مَرْوان الأموي):

«حكى الخطَّابي عن أحمد: أنه قال: ليس هو من أهل الحفظ، يعني

(١) صفحات: ٢١٣ ـ ٢٢١.

(٢) في «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: ص: ٨٢.

(٣) في حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٥٤.

(٤) ١/٢٤٣.

بذلك: سَعَةَ المحفوظ، وإلا فقد قال يحيى بن مَعِين: هو ثَبْتٌ روى شيئاً يسيراً»[1].

٢٥ ـ لَيْسَ مِنْ إِبِلِ الْقِبَابِ:

أي: ليس من الجِمال التي يُحْمَل عليها الهَوَادِجُ.

و(القِبَاب) جمع: (القُبَّة)، وهي: بناءٌ مستديرٌ مُقَوَّسٌ مُجَوَّفٌ، والمراد بها هنا: الهَوَادِج.

ويُراد من هذا التشبيهِ: تضعيفَ الراوي؛ الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقويٍّ في الحديث.

واستعمل هذه العبارةَ الإمامُ مالكٌ ـ رحمه الله تعالى ـ في تضعيف حديث: (عَطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني) حين بَلَغه: أنَّ عطَّاف هذا قد حَدَّث، فقال: «ليس هو من إِبِلِ القِبَابِ».

٢٦ ـ لَيْسَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِلِ:

(المَحامِل) جمع: (المَحْمَلِ)، وهو شقانٌ على البعير، يحمل فيها العديلان.

هذه عبارةُ تضعيف الراوي، والمرادُ بها: أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قال الحافظ السَّخاوي نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر:

«... وهذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ منها: أنه يُرْوَى حديثه، ولا يُحْتَجُّ به إذا انفرد»[2].

---

(١) انظر: «هدي الساري»: ص: ٤٢٠.

(٢) فتح المغيث: (١/٣٤٦).

٢٧ - لَيِّنٌ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ:

«حَدَّثني عليُّ بن محمد بن نصر الدِّيْنَوَري، قال: سمعتُ حمزة بن يوسف السَّهْمي يقول: سألتُ أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، فقلتُ له: إذا قلتَ: (فلانٌ لَيِّنٌ)، أيْش تريد به؟

قال: لا يكون ساقطاً متروكَ الحديث، ولكنَّه مجروحٌ بشيءٍ، لا يُسقِط عن العدالة»(١).

٢٨ - مَائِلٌ عَنِ الْحَقِّ:

قال الجُوْزَجاني في: (إسماعيل بن أَبانَ الوَرَّاق الكُوفي): «كان مائلاً عن الحقِّ، ولم يكن يكذب في الحديث».

قال ابنُ عدي: «يعني ما عليه الكوفيون من التَّشَيُّع».

قال الحافظ ابن حجر:

«الجُوْزَجانيُّ كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ، فهو ضِدَّ الشِّيْعِيِّ المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسْمَع قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ»(٢).

٢٩ - مُقَارِبُ الْحَدِيْث:

بكَسْر الرَّاء وفَتْحِها: من (القُرْب) ضِدّ (البُعْد). ومعناه على الكسر: أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أنَّ حديثه يُقارِبه حديثُ غيره، أي هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة.

---

(١) انظر: «الكفاية»: ص: ٢٣، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٣).

(٢) انظر: «هدي الساري»: ص: ٣٩٠.

وقال ابنُ رشيد:

«معناها: يُقارِب الناسَ في حديثه ويُقارِبونه، أي: ليس حديثُه بشاذٍّ ولا مُنْكَرٍ»[1].

وقال ابن سَيِّدُ الناس:

«إذا قُرِىء بالكسر فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قُرِىء بالفتح فهو من ألفاظ الجرح».

وجَزَم بذلك أيضاً البُلْقِينيُّ.

إلاَّ أنَّ الصحيح هو القولُ الأوّلُ بأنه من ألفاظ التعديل على كل حالٍ؛ فهذا هو رأيُ الحافظ العِراقي، والذَّهبي، والسُّيوطي، وغيرِهم[2].

٣٠ ـ مُنْكَرُ الْحَدِيْثِ:

«مُنكَرُ الحديث» و«يروي المَناكِيرَ» و«حديثه مُنكَرٌ»: أدرج علماءُ الجرح والتعديل هٰذه الألفاظَ في مراتب الجرح الذي ينجبر. فذكر الحافظُ العراقيُّ «منكر الحديث» في المرتبة الثانية التي تلي أيسر المراتب ضَعْفاً[3].

وكذا جعلها السَّخاوي في هٰذه المرتبة أيضاً، وذكر معها: «حديثُه مُنْكَرٌ» و: «له ما يُنكَر» و: «له مناكيرُ»[4].

كما عَدَّها الذهبيُّ في المرتبة الثانية من مراتب الجرح الخمس عنده[5].

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/ ٣٣٩).

(٢) انظر: «المصدر السابق»: (١/ ٣٣٩).

(٣) انظر: «التقييد والإيضاح»: ص: ١٦٣.

(٤) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٧٢).

(٥) انظر: «ميزان الاعتدال»: (١/ ٤).

أمَّا السيوطِيُّ؛ فعَدَّها في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وقال: «ولا يُطرَح؛ بل يُعتبر به أيضاً، وهٰذه مرتبةٌ ثالثةٌ. ومن هٰذه المرتبة فيما ذكره العراقي: ضعيفٌ فقط، مُنكَرُ الحديث، حديثه مُنكَرٌ»[1].

وهٰذا عند غير البخاري، وأمَّا عند البخاري فقد «نقل ابنُ القَطَّان: أنَّ البخاريَّ قال: كلُّ مَن قلتُ فيه: مُنكَرُ الحديث؛ فلا تَحِلُّ الرواية عنه»[2]. وقال السَّخاوي: «قال البخاري: كلُّ مَن قلتُ فيه منكر الحديث لا يُحْتَجّ به ـ وفي لفظٍ ـ: لا تَحِلُّ الروايةُ عنه»[3].

وقال السُّيوطي: «البخاري يُطِلق: (مُنكَرُ الحديث) علىٰ من لا تَحِلُّ الروايةُ عنه»[4].

لكنا نجد باستقراء قول الإمام البخاري هٰذا في الراوي: «مُنكَر الحديث» في كتابه: (الضعفاء الصغير) أنَّه قالها في ثمانيةٍ وستين راوياً. ونجد بعضَ مشتقَّاتها في عشرين راوياً آخرين. قال في بعضهم: «في حديثه مناكير». وقال في غيرهم: «عنده مناكير»، وقال في آخرين: روىٰ عنه فلانٌ مناكير. وقال في واحدٍ منهم هو يوسف بن ميمون الصَّبَّاغ: «منكر الحديث جِدّاً».

ثمَّ إذا أردنا أن نرىٰ مَدَىٰ تطابُقِ معاني هٰذه الألفاظ مع ما نَقَله ابن القَطَّان عن البخاري؛ فلا نجد تطابُقاً تامّاً، مثال ذلك: (إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة). قال فيه البخاري: «منكر الحديث».

وقال أحمد: ثقةٌ. .

(١) انظر: «تدريب الراوي»: (١/ ٣٤٦).
(٢) انظر: «ميزان الاعتدال»: (١/ ٦).
(٣) انظر: «فتح المغيث»: (١/ ٣٧٣).
(٤) انظر: «تدريب الراوي»: (١/ ٣٤٩).

وقال أبو حاتم: شيخٌ ليس بالقوي، يُكتَب حديثُه، ولا يُحْتَجّ به، مُنْكَر الحديث.

وقال النَّسائي: ضعيفٌ. . .

وقال ابن عديّ: هو صالحٌ في باب الرواية كما حُكي عن يحيىٰ بن مِعَين، ويُكْتَب حديثُه مع ضَعْفِه. . .

وقال العِجْلِيُّ: حجازيٌّ ثقةٌ.

وقال الحربي: شيخٌ مدنيٌّ صالحٌ له فضلٌ، ولا أحسبه حافظاً»[1].

ولَخَّص الحافظُ ابنُ حجر الحُكْمَ فيه، فقال: ضعيفٌ[2].

قلتُ: ومن كان كذلك؛ فليس ممَّن لا تَحِلُّ الروايةُ عنه.

وهٰكذا إذا تتبَّعنا كلَّ الذين قال فيهم البخاريُّ: «منكر الحديث» فإنَّنا نجد بعضَهم ممَّن ينجبر ضعفُه، ونجد بعضاً آخر ممَّن لا ينجبر ضعفُه. ويصدق علىٰ جميعهم قولُه: «كُلُّ مَن قلتُ فيه منكر الحديث لا يُحْتَجّ به». ولٰكن لا يصدق علىٰ جميعهم اللَّفظُ الآخر: «لا تَحِلُّ الروايةُ عنه». فينبغي ترجيحُ لفظ: «لا يُحْتَجّ به» علىٰ عُمومه، بحيث يشمل الضعفَ؛ الذي ينجبر، والذي لا ينجبر. والله أعلم.

وينبغي في هٰذا المقام أن نفرِّق بين قولهم: «حديثٌ مُنْكَرٌ»، وبين قولهم: «مُنْكَرُ الحديث»، فالصِّيغة الأولىٰ وصفٌ للحديث، أمَّا الثانية؛ فوصفٌ للراوي. ومعلومٌ: أنَّ ضعف الحديث لا يقتضي بالضرورة ضعف رجال سنده.

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب»: ص: ٨٧

ثمَّ إنَّ قولَهم: «حديثٌ مُنْكَرٌ» قد يُطْلَق ويراد به: أنَّه ضعيفٌ، وهٰذا اصطلاحُ المتأخِّرين، وقد يُطْلَق، ويُراد به الغرابة ـ أي: التفرُّد ـ وهٰذا اصطلاحُ كثيرٍ من المتقدِّمين[1]، وعليه فيجوز أن يكون راويه ثقةً، لا ضعيفاً.

كما ينبغي أن نلفت النظرَ إلىٰ: أنَّ قولهم: «روىٰ مَناكِيرَ» أسهل من قولهم: «مُنْكَر الحديث»؛ لأنَّ العبارة الأولىٰ لا تقتضي الديمومةَ، بخلافَ الثانية من حيث اللغة.

وقولهم: «عنده مناكير» أَسْهَلُ من قولهم: «مُنْكَر الحديث» أيضاً. ففي «فتح المغيث»[2]: قال الحاكم: قلت للدَّارقطني: فسليمان بن بنت شُرَحْبيل؟ قال: ثقةٌ. قلتُ: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدِّث بها عن قومٍ ضعفاء، فأمَّا هو؛ فثقةٌ».

والذي يتلخَّص من هٰذا الكلام كلِّه: أنَّ «مُنْكَر الحديث» مرتبةٌ للراوي من مراتب الجرح الذي ينجبر عند غير البخاري، أمَّا عند البخاري فقد ينجبر جرحُه، وقد لا ينجبر، وهٰذا موضعُ اجتهادٍ ينبغي فيه تتبُّعُ أقوالِ العلماء في هٰذا الراوي.

وقولُهم: «روىٰ مَناكِيرَ» أسهل من قولهم: «مُنْكَرُ الحديث».

أمَّا قولُهم: «حديثٌ مُنْكَرٌ» فهٰذا وصفٌ للحديث لا للرَّاوي، وهٰذا الحديثُ ضعيفٌ في اصطلاح المتأخِّرين. أمَّا في اصطلاح كثيرٍ من المتقدِّمين فقد يكون صحيحاً، وبالتالي يكون راويه ثقةً، ولا يقصدون من قولهم: «حديثٌ مُنكَرٌ» سِوَىٰ الحديث الفرد[3].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٣٠.

(٢) ١/ ٣٧٣.

(٣) انظر: «الاجتهاد في علم الحديث»: ص: ١٠٠ ـ ١١٢.

٣١ ـ مُوْدٍ، أو: «مُؤَدٍّ»:

قال الحافظ السَّخاوي:

«أُخْتُلِفَ في ضَبْطِها، فمنهم من يخفِّفها ـ أي: مُوْدٍ ـ قال في الصِّحاح. أوْدَى فلانٌ، أي: هَلَك فهو مُوْدٍ.

ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة ـ مُؤَدٍّ ـ أي: حَسَنُ الأداء»(١).

و«مُودٍ» معناه: هالكٌ، وهو من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، وحديثُ أهلها لا يَصْلُح للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

٣٢ ـ نَزَكُوْهُ:

لغةً: بالنُّون والزَّاء المفتوحتين، مِن (نَزَكَ) فلاناً، أي: طَعَنه بالنَّيْزَك، (وهو: الرُّمْحُ القصير).

واصطلاحاً: وهو من ألفاظ الجَرْح، استعمله عبدُ الله بن عَوْن بن أَرْطَبان البَصْري.

قال الإمامُ مسلمٌ:

«ثنا عبيدُ الله بن سعيد، قال سمعتُ النَّضْرَ يقول: سُئل ابنُ عَوْنٍ عن حديثٍ لشهرٍ وهو قائمٌ على أُسْكُفَّةِ الباب، فقال: إنَّ شهراً نزكوه، إنَّ شهراً نَزَكُوه»(٢).

وقال مسلم:

«يقول: أَخذتْه ألسنةُ الناس، تكلَّموا فيه».

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/٣٤٨).

(٢) مقدمة صحيح مسلم: (١/١٧).

وقد ذكر الحافظُ السَّخاويُّ هذه اللَّفْظَةَ في المرتبة السادسة من مراتب الجرح عنده، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها للاعتبارِ فقط.

٣٣ ـ هُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ:

قال الطِّيْبِيُّ:

«أي: شيخٌ كبيرٌ غلب عليه النِّسْيانُ، ليس بذاك المقام الذي يُوْثَق به. أي: روايته ليست بقويةٍ»[١].

إلَّا أنَّ ظاهر قولهم: «هو شيخٌ» مِن أدنى ألفاظ التعديل، فإذا قرن به: «لَيْسَ بذاك» فيكون من ألفاظ الجرح. والترمذيُّ كثيراً ما يقرن بين قوله: «هو شيخٌ» و«وليس بذاك» ويقصد به: الضعيفَ.

وأمَّا إذا أُفْرِدَ بأنه: شيخٌ فهو إلى التعديل أقرَبُ من التجريح، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به.

٣٤ ـ وَاهٍ بِمَرَّةٍ:

أي: قولاً واحداً، لا تردُّدَ فيه[٢].

وهذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي. ومن الرابعة عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، وحديثُ أهل هاتين المرتبتَيْن لا يُكْتَبُ، ولا يُعْتَبَرُ به.

٣٥ ـ يُثَبِّجُ في الحَدِيثِ:

أي: يَضَع الحديثَ.

قال الإمامُ عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني: قلتُ لمَعْمَر: ما لَكَ لم تكتب عن

---

(١) انظر: «تحفة الأحوذي» (١/ ٣٠٣).

(٢) فتح المغيث: (١/ ٣٤٥).

(إسماعيل) ابن شَرْوَس [الصَّنْعاني]؟ قال: كان يُثَبِّج الحديثَ.

قال البخاري: قال مَعْمَرٌ: كان يَضَع الحديثَ[1].

٣٦ ـ يُحَوِّلُ:

يعني: ينسخ من أصله، فإن وَقَع منه غَلَطٌ؛ فمن النقل لا من ضَبْطِه، وهو ثقةٌ. قال هذه العبارةَ الحافظُ ابن حجر في: (سليمان بن عبد الرحمٰن الدِّمَشْقِي)[2].

٣٧ ـ يَزْرِفُ فِي الْحَدِيْثِ:

أي: يَكْذِبُ فيه، قال ذلك قُرَّةُ بن خالد السَّدُوْسِي في: (محمَّد بن السَّائب الكَلْبي)، فقد روى ابنُ أبي حاتم بسنده إليه: أنه قال: «كانوا يرون أنَّ الكَلْبِيَّ، يزرف»، قال ابنُ أبي حاتم: «يعني: يَكْذِبُ»[3].

٣٨ ـ يَسْرِقُ الْحَدِيْثَ:

معناه كما قال الحافظُ الذهبي: «إنَّه يسرق حديثاً ما سَمِعَه، فيَدَّعي سماعَه من رجلٍ»[4].

وأضاف إليه السَّخاوي: «أو يكون الحديثُ عُرِفَ براوٍ، فيُضيفه لراوٍ غيره ممَّن شارَكَه في طبقته»[5].

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، وحديثُ أهل هذه المرتبةِ لا يُحْتَجُّ به، ولا يَصْلُحُ للاستشهاد والاعتبار.

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٤).

(٢) هدي الساري: ص: ٤٠٧.

(٣) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٧١).

(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص: ٦٠.

(٥) فتح المغيث: (١/ ٣٧٠).

٣٩ ـ يَفْتَعِلُ الْحَدِيْثَ:

قالوا في اللغة: ومن المجاز: (افْتَعَل عليه كَذِباً، وزُوْراً)، أي: اخْتَلَقَه.

ومعناه عند المحدِّثين: يَضَعُ الحديثَ، قال ابنُ أبي حاتم في ترجَمة: (محمد بن أبَان بن عائشة القَصْراني): «سمعتُ أبي، وأبا زُرْعَةَ يقولان: هوكَذَّابٌ، كان يفتعل الحديثَ»[1].

❑ ❑ ❑

(١) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٠٠).



الفصل الرابع

تعريف كُتب



الجرح والتعديل

القسم الأول: كتب الثِّقات.

القسم الثاني: كتب الضُّعفاء.

القسم الثالث: كتبٌ جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء.

القسم الرابع: مصنَّفاتٌ في رجال كتب الحديث المخصوصة ومنها: (الكتب السِّتَّة).

القسم الخامس: كُتب السُّؤالات في الجرح والتعديل.

القسم السَّادس: كتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكانٍ معيَّنٍ.

كلمةٌ عن نشأة تصنيف كتب الجرح والتعديل وأقسامها

يُمكِن تصنيفُ الكتب في الجرح والتعديل إلى سِتَّة أقسامٍ تاليةٍ:

القسم الأول: الكتب التي تناولت الضعفاءَ من الرُّواة فقط.

القسم الثاني: الكتب التي تناولت الثقاتِ فقط.

القسم الثالث: الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء.

القسم الرابع: الكتب التي اختصَّت برجال كتب الحديث المخصوصة.

القسم الخامس: الكتب التي تتكوَّن بالسُّؤالات (في الجرح والتعديل).

القسم السادس: الكتب التي تتناول رجالَ مكانٍ معيَّنٍ.

وقد تقدَّم التصنيفُ في (الضعفاء)، وفي الجمع بين (الثقات والضعفاء) على إفراد الثقات في تصنيفٍ، حيث ألَّف الإمام يحيى بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ) أوّلَ مصنَّفٍ في الضعفاء، واللَّيْث بن سعد (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ) أوّلَ مصنَّفٍ في الجمع بين الثقات والضعفاء.

أمَّا كتبُ (الثقات) فأوَّلُ من صنَّف فيها الإمامُ عليُّ بن عبد الله بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

والتصنيف في (الضعفاء) أكثر من التصنيف في (الثقات)، فقد صُنِّف في الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجري تسعة وعشرون مصنَّفاً، ولم يُصَنَّف خلال هذه الفترة في الثقات سِوى سبعة مصنَّفاتٍ!

أمَّا المصنَّفات التي تجمع بين الثقات والضعفاء فهي كثيرةٌ أيضاً، وما صُنِّف منها خلال القرون: الثالث، والرابع، والخامس يبلغ واحداً وأربعين مصنَّفاً[1].

وسأذكرُ في الصفحات القادمة تعريفاً وجيزاً بأهمِّ أنواع المصنَّفات في الجرح والتعديل حسب الأقسام المذكورة آنفاً[2].

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرّفة»: ص: ٩٥ ـ ٩٧.

(٢) ولمزيد الاطّلاع على كتب الجرح والتعديل والرجال؛ يُرجَع إلى: «المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل»، و«المصادر الحديثية: دراسة وتعريف» للمؤلِّف.

القسم الأول

كتب الثّقات

أفرد الرُّواةَ الثقاتِ بالتصنيف جماعةٌ من العلماء، ومن هذه المصنَّفات ما يلي:

١ ـ تاريخ الثقات: (وهو يُعْرَف أيضاً بـ: **«معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم»**): للحافظ أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وَصل إلينا من هذا الكتاب الجزءُ الثاني من أصله، كما وَصل إلينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ)، حيث رتَّبه على حروف المعجم، وبدأه بمن اسمه أحمد. وطريقة العِجْلِي في التراجم ـ التي يتراوح طولها بين السطر إلى العشرين سطراً ـ أن يذكر الاسمَ، واسم الأب، والكنية، والنسبة إلى المصر، ويُطلِق لفظاً من ألفاظ التعديل كالقول: «إنه ثقةٌ ثقةٌ» أو «ثقةٌ» أو «لا بأسَ به»، ويبيِّن طبقتَه إن كان من الصحابة، أو التابعين[1].

---

(١) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٥هـ، وبتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، في مكتبة الدّار، بالمدينة =

٢ ـ كتاب الثقات: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

ذكر الحافظُ السَّخاوي: أنه أحفل كتبِ الطبقات[1]، وقد رتَّبه ابن حِبّان على الطبقات، فالطبقة الأولى هم الصحابة، وتناولهم في المجلَّد الأول. والطبقة الثانية هم التابعون، وتناولهم في المجلَّد الثاني. أما الطبقة الثالثة، والرابعة؛ فهم أتباع التابعين، وتبع الأتباع، وقد خَصَّص لهم المجلَّدَ الثالثَ. وذكر ابن حبان في المجلَّد الأول مولدَ النبيِّ ﷺ، ومبعثه، وهجرته، ومغازيه إلى حين وفاته، ثم تناول الخلفاءَ الراشدين، ثم ذكر بقية العَشَرة المبشَّرة، فترجم لهم، ثم بدأ ترتيبَ الصحابة على حروف المعجم. وكذلك فعل في بقية المجلَّدات حيث رَتَّب التابعين، والأتباعَ، وتبعَ الأتباع على حروف المعجم ضِمن الطبقة، وحافَظَ على ذكر أسماء النساء بعد الرجال في كل حرفٍ، وفي نهاية كل طبقةٍ من الطبقات الأربع خصَّص قسماً لذكر من يُعْرَف بالكُنى من الرجال، ثم مَن اشتهرت بكنيتها من النساء.

والثقةُ عند ابن حبان له شروطٌ، أن يكون شيخُه ثقةً، وأن يكون تلميذُه ثقةً، وأن لا ينفرد برواية يُخالِف فيها غيرُه، وأن لا يكون مُدَلِّساً، وأن لا يكون مُرْسِلاً.

وقد ذكر في هـٰذا الكتاب عدداً كثيراً، وخَلْقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف أحوالَهم غيره.

وطريقتهُ فيه: أن يَذْكُر مَن لم يَعْرِفه بجرحٍ وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله.

= المنوَّرة، عام ١٤٠٥هـ، بعنوان: «معرفة الثقات. . .».

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ٥٨٥.

فينبغي أن يتنبَّه لهذا، ويعرف أنَّ توثيقه للرجل بمجرَّد ذكِره في هذا الكتاب من أدنىٰ درجات التوثيق.

وقد قال هو في أثناء كلامه: «والعدلُ من لم يُعْرَف منه الجرحُ؛ إذ الجرحُ ضِدّ العدل، فمن لم يُعرَف بجرحٍ؛ فهو عدلٌ؛ حتىٰ يتبيَّن ضِدُّه».

وقد ذكر في كتابه هذا خَلْقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في: «كتاب الضعفاء والمجروحين» وَبيَّن ضَعْفَهم؛ وذلك من تناقُضِه، وغفلتِه، أو من تغيُّرِ اجتهاده[1].

٣ ـ مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان أيضاً.

يقتصر ابنُ حِبَّان في هـٰذا الكتاب علىٰ المشهورين من الثقات فقط، وقد رتَّبهم على الطبقات، ثم على الأقاليم، ومعظم التراجم لا تزيد على الثلاثة أسطر، ويعطي نسبَ الرجل، وكنيته، وأحياناً سنة وفاته، ويُشير إلى شهوده المغازي، أو الفتوح، وربما ذكر باقتضاب أحداثاً وقعت لصاحب الترجَمة، وفي بعض التراجم ذكر شيوخَ وتلاميذ المترجَم له والخصائص الخُلُقِيَّة، والعقلية، والجسمية أيضاً[2].

٤ ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم: لأبي حفص، عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بـ: «ابن شاهين» (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

صنَّف ابن شاهين هذا الكتابَ علىٰ حروف المعجم؛ علىٰ أنَّه لم يسرد أسماءَ الثقات في كتابه فقط؛ فقد تخلَّل كتابه أسماء بعض الضعفاء، وقد نبَّه إلى

---

(١) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني، في المجمع العلمي، بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٨٨هـ، وله طبعاتٌ أخرى.

(٢) طُبع بتحقيق المستشرق «مانغريد فلايشهامر»، في لجنة التأليف والترجمة والنشر، بالقاهرة، عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م، وله طبعاتٌ أخرى.

ذلك كما في ذكره لمحمد بن ثابت العبدي، ومحمد بن ثابت البُناني، وقوله فيهما: «ليسا بشيء»[1].

٥ ـ **المَدْخَل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري، (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

ترجَم فيه لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه[2].

٦ ـ **الثقات ممّن لم يقع في الكتب السِّتّة**: للحافظ زَيْن الدين قاسم بن قُطْلُوْبُغا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ).

اعتمد المؤلِّفُ في هذا الكتاب على مصدرين مُهِمَّين من كتب علم الرجال، هما: «الثقات» لابن حبان، و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فاستلَّ منهما تراجمَ الثقات الذين لم يذكرهم المِزّيُّ في «تهذيب الكمال». ورتَّبهاعلى حروف المعجم، فإن اتَّفقا على ترجَمةٍ بدأ بعبارةِ ابن حِبّان، ثم بما عند ابن أبي حاتم ملخَّصاً، وجعل رمزه لما ينفرد به ابنُ حِبّان، وذكر رقم الطبقة أول الترجمة كما هي عند ابن حِبّان، وما ينفرد به ابن أبي حاتم صرَّح بنقل التعديل عنه، وأضاف إليهما من المصادر الأخرى أقوالاً في الجرح والتعديل نسبها إلى قائليها، كما أضاف إلى تراجمهما تراجمَ الثقات المتأخِّرين عن كتابيهما الذين عدَّلهم غيرهما من أئمة النقاد؛ وإن كانوا مختلفاً فيهم. وقد صرَّح ابن قُطْلُوْبُغا بأنه لا يذكرِ في كتابه إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاجُ بأخبارهم[3].

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامَرَّائي، في الدَّار السَّلَفية، بالكويت، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، وله طبعاتٌ أخرى.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي بن كُلَيب.

(٣) انظر مقدمة «كتاب الثقات» لابن قُطْلُوْبُغا، نسخة كوبريلي.

٧ ـ الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب ردَّهم: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

ذكره الحافظُ السَّخاوي فقال: «وللذهبي (معرفة الرُّواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدّ)»[١]، والكَتّاني[٢]، والزِّرْكَلِيُّ، وسَمَّاه «الرُّواة الثقات»[٣]. وللذهبي كتابٌ آخر باسم: «مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ»، وقد اعتبرهما الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف كتاباً واحداً[٤] وهو خطأٌ، فكتابُ «الرواة المتكلَّم فيهم» غير كتاب «مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ»، وموضوعهما متباينٌ غير متشابهٍ[٥].

٨ ـ مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ: أو «ذِكر أسماء مَن تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ»: للحافظ الذهبي أيضاً.

وهو كتابٌ جليلٌ نافعٌ، منهجُ الذهبيِّ فيه: أنه يذكر اسمَ الرجل، ونسبتَه، وكُنيتَه، وأقوالَ الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً، ويُصدِر رأيَه ـ غالباً ـ في ذلك، وينبّه علىٰ مَن كان صاحبَ بدعةٍ، وقد يذكر درجةَ حديثه صِحّةً وضَعْفاً، ويرمز لمن أخرج للمترجَم له من أصحاب الكتب السِّتَّة بالرموز المعروفة[٦].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص: ١١٠.

(٢) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٠.

(٣) الأعلام: (٥/ ٣٢٦).

(٤) في كتابه القيِّم: «الذهبيُّ ومنهجه في تاريخ الإسلام» (ص: ١٩٢ ـ ١٩٣)، لكنه تنبَّه لذلك فيما بعد، واعتبرهما كتابين، في مقدمته لـ «سير أعلام النبلاء» (١/ ٨١).

(٥) طُبع «الرّواة الثقات» بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الموصلي، في دار البشائر الإسلامية، ببيروت، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٦) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، في مكتبة المنار، بالأردن.

٩ ـ **تذكرة الحُفَّاظ**: للحافظ الذهبي.

ذكر الذهبيُّ في هذا الكتاب مشاهيرَ حَمَلة السُّنَّة، وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسَّمهم إلى إحدى وعشرين طبقةً، وبلغ عددُ التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجَمةً، وهو يذكر في كل ترجمةٍ اسمَ المحدِّث، ولقبَه، ونسبَه، وتاريخَ وفاته، ورأيَ العلماء فيه، وأعمالَه التي قام بها، ومؤلَّفاته؛ إذا كانت له. وهذا الكتابُ مفيد جدّاً في معرفة مشاهير حَمَلة السُّنة في كلّ طبقةٍ من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي، أي إلى منتصف القرن الثامن[١][٢].



---

(١) طُبع الكتاب أول مرةٍ في دائرة المعارف العثمانية، بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٣٢ هـ، ثم صُوِّرت طبعته في البلاد العربية.

(٢) وقد ذيَّل على هذا الكتاب تتميماً للفائدة ثلاثةٌ من العلماء الكبار، وهم: أبو المحاسن محمد بن علي الحسني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ)، وتقي الدين بن فهد الملكي (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ)، والحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، فجُمع في هذا الكتاب مع ذيول الثلاثة تراجمُ مشاهير حَمَلة السُّنة النبوية، وحفَّاظها من القرن الأول إلىٰ أوائل القرن العاشر.

القسم الثاني

كتب الضُّعفاء

صَنَّف الأئمةُ في الضعفاء كتباً كثيرةً، منها:

١ ـ **«الضعفاء الكبير» وكتاب «الضعفاء الصغير»**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويقدِّم الاسمَ الذي يتكرَّر كثيراً على غيره، ولا تزيد الترجَمةُ على السطر الواحد إلا نادراً، ويذكر فيها اسمَ الراوي، واسمَ أبيه، ونسبتَه، وبعضَ من روى عنهم ورووا عنه، وغالباً ما يكتفي بواحدٍ منهم فقط، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح، وتتكرَّر عبارةُ: «مُنْكَر الحديث»، «فيه نظرٌ»، «متروك الحديث»، و: «سكتوا عنه»، أو يبيِّن رأي النقاد السابقين[١].

٢ ـ **الضعفاء**: لأبي إسحاق، إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ).

---

(١) طُبع «الضعفاء الكبير» بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد، في دار المعرفة، ببيروت، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. و«الضعفاء الصغير» طُبع في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م.

عُرِف هذا الكتابُ بعنوان «الشَّجرة في أحوال الرجال» أيضاً. تناول فيه المصنِّفُ أسماءَ الرواة وعباراتٍ في جرحهم فقط، وهو يتشدَّد في جرح الكُوفيِّين من أصحاب عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ لأجل المذهب، لذلك قال الحافظ ابن حجر: «لا عبرةَ بحطِّه على الكُوفيِّين»[1].

أورد المؤلِّفُ الرُّواةَ الذين تكلَّم فيهم بالنسبة لمُدُن الرُّواة التي وجدوا فيها، فابتدأ بمدينة الكوفة؛ التي ابْتُلِيَتْ بالخوارج، والرَّافضة، والمُرجِئة. ثم البَصْرة؛ التي ابْتُلِيَتْ بالقَدَرِيَّة. ثم المدينة المنوَّرة، والشَّام، والجزيرة، وأهل مكَّة. وفي خلال الكتاب ذكر الفِرَقَ الضَّالَّة، والنِّحَلَ الفاسدة من خوارج وسَبَئِية، وغيرها[2].

٣ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين: لأبي زُرْعَة، عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ).

يقتصر المصنِّفُ في هذا الكتابِ على أسماء الرواة، وبيان جرحهم، وقد رواه سعيد بن عمرو البَرْذَعي (المتوفى ٢٩٢ هـ) عنه، وضمَّنه كتاب الأسئلة الذي صنَّفه، وهو أقوالُ أبي زُرْعَة، وأبي حاتم الرازيِّين في إجابة أسئلةٍ سألها البرذعيُّ، فجمعها وألَّف بينهما[3].

٤ ـ الضعفاء والمتروكين: للإمام أبي عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ٩٣و٥/ ٤٦و١٠/ ١٥٨).

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق السيد صُبحي البَدري السَّامَرَّائي، في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٣) طُبع هـذا الكتابُ ضِمن كتاب «أبو زُرْعَة الرازي: جهوده في السِّنَّة النبوية» بتحقيق الدكتور سعيد الهاشمي، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ .

رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط، ويذكر في الترجَمة اسمَ الرجل، واسمَ أبيه، وأحياناً اسمَ جدِّه، ونسبتَه، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح، ويتكرَّر منها قوله: «ضعيفٌ» و: «متروكُ الحديث» و: «مُنْكَر الحديث» و: «كذَّابٌ» و: «ليس بثقةٍ» و: «ليس بذاك»، ثم ينسبه إلى المصر بقوله: كُوفيٌّ، أو مَدنيٌّ، أو بصريٌّ، ولا تتجاوز الترجمةُ السطرَ الواحدَ إلا نادراً، وعندما انتهى من ذِكر الأسماء؛ ذَكَر الكُنَى، ولم تستغرق سِوى صفحةٍ واحدةٍ[1].

٥ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ).

ترجم فيه المؤلِّفُ للضعفاء سواء كان الضعفُ في عدالتهم، أو ضبطهم، فقد ذكر من نُسِبَ إلى الكذب، ووَضْع الحديث، ومن غلب على حديثه الوَهْمُ، ومن يُتَّهَمُ في بعض حديثه، ومجهولٌ روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعةٍ يغلو فيها، ويدعو إليها؛ وإن كانت حالُه في الحديث مستقيمةً، كما ذكر باباً في تليين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحةٍ. والكتاب مرتَّبٌ على الحروف الأبجدية[2].

٦ ـ **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

كتب ابنُ حِبَّان مقدِّمةً طويلةً نفيسةً في بداية هـٰذا الكتاب، تناول فيها أهميةَ معرفة الضعفاء، وجوازَ الجرح، وبيَّن ضرورةَ التدقيق في أخذ الأحاديث.

---

(١) طُبع في الهند عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

وقد بيَّن ابن حِبَّانُ طريقتَه في تصنيف كتابه بقوله: «وإنما نملي أسامي من ضُعِّفَ من المحدِّثين، وتكلَّم فيهم الأئمةُ المَرْضِيُّون، ونذكر ما يُعْرَف من أنسابهم، وأسمائهم، ونذكر عند كلِّ شيخٍ منهم من حديثه ما يستدلُّ به على وَهْيٍ في روايته تلك، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم؛ إذ هو أدعى للمتعلِّم إلى حفظهِ، وأنشط للمبتدئ في وَعْيِه، وأسهل عند البغية لمن أراده»[1].

ويقدِّم ابن حِبّان في الترجَمة الأنسابَ، ويذكر بعضَ شيوخ صاحب الترجمة، ومن روى عنه من تلاميذه، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان عِلَّةِ جرحه، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد، كما يُبدي رأيَه في معظم التراجم، ويذكر عداده في الأمصار، وربما ذكر عقيدةَ صاحب الترجمة[2].

يُعَدُّ هذا الكتابُ من الكتب الجليلة في هذا الموضوع، لكنه يتشدَّد في الجرح؛ حتى إنه ربما جَرَّح بعضَ الثقات[3].

٧ - **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام أبي محمد، عبد الله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجَاني، المعروف بـ: «ابن عَدِيّ» (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

قال ابنُ عدي في مقدمته: «. . . وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أسامي قومٍ نُسبوا إلى الضعف مَن عساهم غفلوا عنهم، ومن نشوؤا بعد موتهم»[4].

أمَّا منهجه في تراجم الكتاب؛ فهو لا يُطيل في الأنساب، بل يقتصر على

---

(١) المجروحين من المحدثين: (٢/ ٣٢ب).
(٢) المصدر السابق: (٨/ ١١٣أ، ٣/ ٧٦أ).
(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ عزيز القادري النَّقْشَبَندي، في المطبعة العزيزية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ) في الهند، عام ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
(٤) الكامل: (١/ ٤٤ب).

ذكر أسماء الشيوخ، وأسماء آبائهم، ونسبتهم إلى المصر، أو القبيلة، ويذكر بعضَ شيوخه، وتلاميذه، ونماذجَ من رواياته الضعيفة ـ وفي الغالب حديثاً، أو حديثين ـ، وينقل أقوالَ أئمّة الجرح والتعديل في صاحب الترجَمة بالأسانيد التي لا يخلُّ بذكرها، ولا يذكر سني الوفيات. وليس سائرُ مَن أوردهم في كتابه مقطوعٌ بضعفهم، بل فيهم ثقاتٌ، ولكنه أوردهم؛ لأنه التزم إخراجَ كلِّ من تُكُلِّمَ فيه بجرحٍ. وقد رتَّب ابنُ عدي هذا الكتابَ على حروف المعجم[1].

٨ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: للحافظ أبي الحسن، علي بن عمر بن مهدي الدَّارقطني البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

يَتَّسم هذا الكتابُ بالاختصار في التراجم، ويكتفي فيه الدارقطنيُّ على ذِكر اسم الراوي، ونسبه، ونسبته، ولقبه، وكنيته، وبعضٍ من شيوخه وتلاميذه، ومروياته، وبيان حاله جرحاً، وتَعديلاً، بل إنّه قد يذكر بعضَ مَن له صلةُ قرابةٍ بالراوي، ويُبيِّن حالَه، وإنْ كان لم يلتزم الوفاءَ بتلك العناصر في كلِّ ترجَمةٍ.

أمّا ترتيب الكتاب فهو مرتَّبٌ وِفق حروف المعجم بالنسبة لاسم الراوي، أمّا اسم الأب، أو الجدِّ؛ فإنّه لم يلتزم بمراعاته في الترتيب.

مع أنّ موضوع الكتاب هو «الضعفاء والمتركون» إلا أنّ الدارقطني أورد فيه عدداً من الثقات تمييزاً لهم عمَّن لهم بهم علاقةٌ من المُنْتَقَدين؛ الذين هم موضوع الكتاب[2].

٩ ـ **المدخل إلى الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ سليم يوسف، ويوسف البقاعي، والدكتور سهيل الزَّكّار، في دار الفكر، ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف، بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

ترجم فيه في الغالب القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً، اقتصر على ذكر أسمائهم، وأسماء آبائهم، ونسبتهم، وبعض شيوخهم، وتلاميذهم مبيِّناً روايةَ معظمِهم للروايات الموضوعة، والمُنْكَرة، والمُعْضَلات، وعددهم (٢٣٣) رجلٍ، ثم انتقل إلى قسم آخر تناول فيه أسامي رجال الصحيحين[١].

١٠ - **كتاب الضعفاء**: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

حرص المؤلِّفُ في هذا الكتاب على بيان روايات الضعفاء عمَّن كانت، ومن اختصَّ بها من تلامذتهم، ورواها عنهم، وذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ مقتفياً أثرَ السّابقين (كالبخاري، والنَّسائي، وغيرهما)، فكثيراً ما تتشابَهُ الأسماء، وتتوافَقُ، ويتَّحد العصر أحياناً، فلا يميِّز بين الرواة إلاّ شيوخهم، وتلامذتهم[٢].

١١ - **الضعفاء والوضَّاعون**: للإمام أبي الفَرَج، عبد الرحمن بن علي، المعروف بـ: «ابن الجَوْزي» (المتوفى سنة ٥٩٧هـ).

ذكر المؤلِّفُ في كتابه هذا عدداً كبيراً من الضعفاء المجروحين من قبل الأئمة الذين يُعْتَدّ بأقوالهم، كأحمد بن حنبل، وابن مَعِين، والبخاري، وغيرهم، متمشّياً في ذلك على قاعدة تقديم الجرح على التعديل، ومرتِّباً أسماءهم على حروف المعجم؛ حتى يسهل الأمرُ على الطالب، وقد التزم المؤلِّفُ في كتابه هذا على أن لا يذكر إلا الضعفاء، والوضَّاعين؛ إلاَّ أننا نجد:

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيْب.

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ الدكتور فاروق حمادة، في دار الثقافة، في الدار البيضاء، بالمغرب، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

أنه يذكر أناساً وثَّقهم، ودافَعَ عنهم، وذكر أناساً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذكرُهم في هذا الكتاب[1].

١٢ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم، ولٰكنه كبيرُ القدر وكثيرُ النفع، وقد احتوى على ذكر: الكذَّابين، والوضَّاعين، والمتروكين، والهالكين، ثم على الثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين، أو تَعَنَّتَ بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين. ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين، وذكر منهم من نَصَّ على جهالته أبو حاتم الرازي، وقال: «هذا مجهولٌ». ولم يذكر فيه مَن قيل فيه: «محلُّه الصدق»، ولا مَن قيل فيه: «يُكْتَب حديثه»، ولا مَن قيل فيه: «لا بأسَ به»، ولا مَن قيل فيه: «هو شيخٌ» أو: «صالحُ الحديث». فإنَّ هذا بابُ تعديلٍ.

وقد رَمَز الذهبيُّ على مَن له روايةٌ في كتب الحديث الستة كالتالي: البخاري: خ، ومسلم: م، وأبو داود: د، والترمذي: ت، والنَّسائي: س، وابن ماجه: ق، والجماعة كلهم: ع، والسنن الأربعة: عه.

وقد هَذَّبه الذهبيُّ، وقرَّبه، وبالغ في اختصاره تيسيراً على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء[2].

١٣ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ الذهبي أيضاً.

وهو كتابٌ جليلٌ، مبسوطٌ في إيضاح نَقَلة العلم النبوي، وحَمَلة الآثار.

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي الفداء عبد الله القاضي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

(٢) طُبع بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر، في دار المعارف، بحلب، عام ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية، ببيروت.

منهجُ الذهبي في هذا الكتاب: أنَّه رَتَّب الرواة على حروف المعجم وكذا في الآباء؛ ليقرب تناوله.

ورَمَز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم.

ورمز (صح) أول اسم الراوي إشارةً إلى أنَّ العمل على توثيقه[١].

وكلُّ مَن يقول فيه: «مجهولٌ» ولا يسنده إلى قائلٍ؛ فهو قول أبي حاتم.

وإن قال: «فيه جهالةٌ»، أو: «نكرةٌ»، أو: «يجهل»، أو: «لا يعرف»، وأمثال ذلك، ولم يعزه إلى قائلٍ؛ فهو من قول الذهبي نفسه.

وكذا إذا قال: «ثقةٌ»، أو: «صدوقٌ»، أو: «صالحٌ»، أو: «لَيِّنٌ» ونحو ذلك ولم يضفه.

وقد حوى الكتابُ على: الكذَّابين، والوضَّاعين المتعمِّدين، والكذَّابين في أنهم سمعوا؛ ولم يكونوا سمعوا، والمُتَّهَمين بالوضع، أو بالتزوير. ثم على الكذَّابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي. ثم على المتروكين الهلكى؛ الذين كَثُر خطؤهم، وترك حديثهم، ولم يعتمد على روايتهم. ثم على الحُفَّاظ الذين في دينهم رِقَّةٌ، وفي عدالتهم وهنٌ. ثم على المحدِّثين الضعفاء من قِبَل حفظهم، فلهم غلطٌ، وأوهامٌ، ولم يُتْرَكْ حديثهم، بل يُقْبَل ما رَوَوْه في الشواهد، والاعتبار بهم، لا في الأصول، والحلال والحرام. ثم على المحدِّثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين؛ الذين فيهم لِيْنٌ، ولم يبلغوا رتبةَ الأثبات المُتقِنين.

ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهولٌ، أو يقول غيره: «لا يُعْرَف»، أو: «فيه جهالةٌ»، أو: «يُجْهَل»، أو نحو

(١) انظر مقدمة «ميزان الاعتدال» (١/ ٩).

ذلك من العبارات؛ التي تَدُلّ على عدم شهرة الشيخ بالصدق؛ إذ المجهول غير مُحْتَجٍّ به. ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعةٌ، أو الثقات الذين تكلّم فيهم من لا يُلْتَفَتْ إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنَّت فيه، وخالف الجمهورُ مِن أولي النقد، والتحرير.

هذا الكتابُ من أجمع الكتب، وأحسنها، وأنفعها في معرفة الضعفاء[1].

١٤ ـ **ذيلٌ على ميزان الاعتدال**: للحافظ أبي الفضل، زَيْن الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٤هـ).

استدرك فيه العراقيُّ على كتاب «ميزان الاعتدال» للذهبي، ذكر فيه من تُكُلِّمَ فيه، وفاتَ صاحبَ «الميزان». وهو كتابٌ مُهِمٌّ لاعتماد مؤلِّفه على كتبٍ كثيرةٍ، وقيّمةٍ[2].

١٥ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

وهو لسانٌ لكتاب: «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، الذي سَبَق الحديثُ عنه آنفاً، وهو مِن أبرز ما ألَّفه الحافظُ ابن حجر في رجال الحديث.

أمَّا منهجه فيه؛ فإنه رَتَّب تراجم الرواة على حروف المعجم كأصل الكتاب. ثم ذكر المعروفين بكُنَاهم، ورَتَّبهم على حروف المعجم. ثم ذكر المُبْهَمين، وقَسَّمهم إلى ثلاثة فصول:

ـ المنسوب.

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي، في دار إحياء الكتب العلمية، بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م، ثم صوَّرته دارُ المعرفة، ببيروت، وله طبعاتٌ أخرى.

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ السيد صبحي السَّامَرَّائي، في عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

ـ من اشتهر بقبيلته، أو صنعته.

ـ من ذكر بالإضافة.

زاد على الكتاب جملةً كثيرةً. فما زاده عليه من التراجم المستقلَّة؛ جعل قُبَالته، أو فوقه حرف (ز)، وما زاده من تذييل شيخه الحافظ العراقي حرف (ذ). يختم كلامَ الحافظ الذهبي بقوله: «انتهى»، وما بعدها فهو من كلامه ـ أي: الحافظ ابن حجر ـ. وضع في آخر «اللِّسان» فصلاً جرَّد فيه الأسماءَ التي حذفها من «الميزان» اكتفاءً بذكرها في: «تهذيب الكمال».

وكتاب «اللسان» مع أصله «الميزان» عمدةٌ في هذا الباب[1].

١٦ ـ الكشف الحثيث عَمَّن رُمي بوضع الحديث: للحافظ أبي الوفاء، برهان الدين الحلبي، المعروف بـ: «سِبط ابن العجمي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

أوضَحَ المؤلِّفُ في مقدِّمته بأنه ترجم لكلِّ مَن وقع عليه من الرواة: أنه رُمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ؛ ولم يذكر فيه: أنه مُتَّهَمٌ، وذلك لاحتمال أن يُراد منهم: أنه مُتَّهَمٌ بالكذب. ورتَّبه على حروف المعجم في الاسم، واسم الأب، ورقَّم على مَن له روايةٌ في الكتب السِّتَة بالرمز المشهور عند أهل الحديث كـ: (خ) لمن أخرج له البخاري، و: (م) لمسلم، و: (د) لأبي داود، و: (ت) للترمذي، و: (س) للنَّسائي، و: (ق) لابن ماجه[2].

❑ ❑ ❑

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في دار البشائر الإسلامية، ببيروت، عام ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

(٢) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامَرَّائي، في وزارة الأوقاف العراقية، ببغداد، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، وله طبعات أخرى.

القسم الثالث

كتبٌ جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء

والمصنَّفات في هذا النوع كثيرةٌ جدّاً، منها:

١ ـ **الطبقات الكبرى**: للحافظ محمد بن سَعْد بن مَنيع البصري، المعروف بـ: «ابن سَعْد» (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ).

صَنَّفه في ثماني مجلَّداتٍ، خَصَّص المجلَّدَ الأوّلَ، والثاني في السِّيرة، والشمائل. وجَعَل الثالثَ لتراجم أهل بَدْر، ونُقباء الأنصار. والرابعَ للحديث عن الطبقة الثانية من الصحابة، ثم الصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكّة. والخامسَ لتابعي المدينة، ثم للصحابة، والتابعين في مكَّة، والطَّائف، واليمن، واليَمَامة، والبحرين. والسَّادسَ للصحابة، والتابعين من أهل الكوفة. والسَّابعَ للصحابة والتابعين في البصرة، والشّام، ومصر، وخُراسان، وبقية الأمصار الإسلامية. والثامنَ للنساء الصحابيات.

وقد استعمل ابنُ سعد ألفاظَ الجرح والتعديل في كتابه كقوله: «ثقةٌ ثَبَتٌ حُجَّةٌ كثيرُ الحديث»، وقوله: «فيه ضَعْفٌ»، وقوله: «ضعيفٌ ليس بشيءٍ»،

وقوله: «ليس بذاك»[1]. ويقول: «كان شيخاً، وعنده أحاديث»، ومن عادته ألَّا يقول هذه اللفظةَ إلا في الرَّاوي كثير الحديث[2]، واعتبر العلماءُ كلامَه في الجرح والتعديل جيّداً مقبولاً[3].

٢ ـ **المعرفة والتاريخ**: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن سفيان بن جوان بن أبي معاوية الفارسي الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ):

قد فُقد المجلَّدُ الأوّلُ من هذا الكتاب. وأمَّا المجلَّد الثاني؛ فقدَّم فيه تراجمَ الصحابة، ثم التابعين، وقسَّم التابعين من أهل المدينة إلى طبقاتٍ؛ لكنه قدَّم فقهاءَ التابعين من أهل المدينة على مَن سِواهم من الحفّاظ، وصرَّح بأنه قدَّمهم لفقههم. ولكن التزامه بالترتيب على الطبقات لا يستمر بعد طبقات التابعين من أهل المدينة؛ لأنه بدأ بتقديم تراجم مفصَّلةٍ لمشاهير العلماء فقط. كذلك راعى الفَسَويُّ ترتيب التراجم على أساس الأسماء ضِمن الطبقة، فذكر من يُسَمَّى: «عبد الله» في مكانٍ واحدٍ، ثم من يُسَمَّى: «سلمان»، ثم من يُسَمَّى: «كعب» وهكذا، ولم يرتِّب الأسماء على حروف المعجم.

وأمَّا المجلَّد الثالث فقد تَرْجَمَ فيه لِمَن بعد التابعين من رواة الحديث، وبيَّن أحوالَ الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل. وأخيراً عقد فصلاً في «الكنى، والأسامي، ومن يعرف بالكنية»[4].

٣ ـ **التاريخ والعِلَل**: للإمام أبي زكريا، يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ).

هو من رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري (المتوفى سنة ٢٧١هـ)

---

(١) الطبقات الكبرىٰ: (٧/ ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٨٧، ٤٨٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (١/ ٢٢٨).

(٣) طُبع بتحقيق لفيفٍ من المستشرقين، بليدن، في بريل، عام ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

(٤) طُبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العُمَري، في وزارة الأوقاف العراقية، ببغداد، عام ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، وله طبعات أخرى.

عن يحيى بن معين. ومادةُ الكتاب ليست منظَّمةً، بل هي مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال، وتعديلهم، والتعريف بأسماء من يُعرَف بالكُنى منهم، وبكُنى من يُعرَف بالأسماء منهم، ومعرفة نسبتهم، وطبقتهم، كالقول عن الرجل: إنه صحابيٌّ، أو تابعيٌّ، وكذلك من روى عن الرجل، أو من لم يَرْوِ عنه. ومن الجدير بالذكر بيانه: أنَّ مهمَّة العباس بن محمد الدُّوْري لم تقتصر على نقل أقوال شيخه فقط، بل أضاف إليها بعضَ المعلومات المهمَّة عن الرجال[1].

٤ ـ **معرفة الرجال**: ليحيى بن مَعِين أيضاً.

بقي من هذا الكتاب الجزءُ الأولُ، والثاني فقط، وهما رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين، وهذا الكتاب كسابقه مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال، وتعديلهم، ومعظمها أجوبـةٌ على أسئلة تلميذه المذكور، أو على أسئلة آخرين بحُضوره، وكثيراً ما يتكرَّر السؤال عن شيخٍ في أكثر من موضعٍ، فيقول فيه ابنُ معين، ثم يسأل عنه، فيُعيد قولَه.

وينبغي الانتباهُ إلى أنَّ بعض ألفاظ الجرح، والتعديل عند ابن معين لها معانيها الخاصة عنده، فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظَ: «ليس بشيءٍ»[2] ويعني أنَّ أحاديث الراوي قليلةٌ، ولا يقصد بذلك جرحه، لكنه في معظم الأحيان يريد بها: أنه ضعيفٌ مثل بقية النقاد. كما يستعمل لفظَ: «لا بأسَ به»[3] ويعني:

---

(١) وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق العلاَّمة الفاضل الدكتور أحمد نور سيف، في مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

(٢) انظر: شرح هذه اللفظة في صفحة (١٠٣).

(٣) انظر: شرح هذه اللفظة في صفحة (١٠٢).

«ثقةٌ»، وإذا قال «يُكْتَب حديثُه»[1] فمعناه: أنه عنده من جملة الضعفاء[2].

٥ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ).

هو من رواية ابنه عبد الله (المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ)، ويشتمل هٰذا الكتاب علىٰ رواياتٍ متباينةٍ يجمع بينها التعريفُ برجال الحديث كذكر كُنَاهم، أو الأخوة منهم، أو سِني وفياتهم، أو رحلاتهم، أو أخبار مِحَنِهم، وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم، وصفاتهم الجسمية، والخُلُقِيّة، أو ذِكر سماع المحدِّث عن شيخٍ من الشيوخ، أو نفي سماعه منه، وما إلى ذلك مما له صلةٌ بنقد إسناد الحديث. ويتكلَّم في جرح الرجال، وتعديلهم، كما يعرض جملةً من الآراء الفقهية، ويسوق ذلك بالأسانيد. والكتابُ يتعلَّق أيضاً بعِلَل الحديث مما يضاعف قيمتَه، والكتاب غير مرتَّبٍ على أساسٍ معيَّنٍ.[3]

٦ ـ **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

رتَّبه على حروف المعجم، لكنه تجاوز هذا الأصلَ بتقديم المحمَّدين لشرف اسم محمَّد ﷺ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرفَ الأوّلَ فقط من الاسم ثم يرتِّب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب. وتحتوي الترجمةُ على اسم الراوي، واسم أبيه، وجدِّه، وكُنيته،

---

(١) معرفة الرجال: ص: ٣.

(٢) طُبع بتحقييق الأستاذ محمد كامل القصَّار، ومحمد مطيع الحافظ، في مجمع اللغة العربية، بدمشق، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٣) طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس، في الدار السَّلفية، ببومبائي (الهند)، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، وبتحقيق الأستاذ صبحي البدري السَّامرّائي، في مكتبة المعارف، بالرياض، عام ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

ونسبته إلى القبيلة، أو البلدة، أو كِلَيهما، وقلَّما يُطيل ذِكرَ الأنساب، ويذكر بعضَ شيوخ، وتلاميذ صاحب الترجَمة، ونموذجاً من رواياته، أو أكثر، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجَمة، ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسنادٍ ليس فيه صاحبُ الترجمة، فتكون روايتُه من المتابعات، والشواهد. وهذه الرواياتُ تُشير إلى مكانة صاحب الترجَمة في العلم.

ويسعى البخاريُّ إلى تحديد مكانِ وزمانِ الرواية للتحقُّق من إمكان اللِّقاء بينه وبين شيوخه الذين روى عنهم[1]. ويعطي لذكر سني الوفيات اهتماماً خاصاً، فقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة (٥) بالمئة تقريباً، أمَّا سني ولادتهم فلا تزيد نسبة ذكرها على (٣) بالمئة[2]، وعندما لا يستطيع تحديدَ سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة؛ بحادثٍ مشهورٍ مما يُعين على تصوُّر وقتها[3].

ويستعمل البخاري في هذا الكتاب ألفاظَ الجرح والتعديل، ويلاحظ تورُّعه عن استعمال ألفاظٍ حادَّةٍ في الجرح، فغالباً ما يقول: «فيه نظرٌ»، أو «يخالف في بعض حديثه»، وأشَدُّ ما يقول: «مُنْكَر الحديث». وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: «ثقةٌ»، أو «حَسَنُ الحديث»، أو يسكت عن الرجل[4].

٧ ـ **التاريخ الأوسط**: للإمام البخاري أيضاً.

ذكر البخاريُّ في أول هذا الكتاب ما يُعرَف به، وبمحتوياته، فقال:

---

(١) لا يكتفي البخاري في صحيحه بالمعاصرة وإمكان اللِّقاء بين الشيخين، بل يشترط ثبوت اللقاء، والسماع؛ أي: عند العنعنة.

(٢) هذه النسبة مأخوذة عن طريق الإحصاء.

(٣) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٤) طُبع بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن المعلِّمي، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٦١ هـ ـ ١٩٤٢ م.

«كتابٌ مختصرٌ من تاريخ النبيِّ ﷺ، والمهاجرين، والأنصار، وطبقات التابعين لهم بإحسانٍ، ومن بعدهم.. وبعض نسبهم، وكُناهم، ومن يرغب في حديثه، وقد استفاض أنساب قومٍ عند أهليهم فتداولوها، وعرفها الناسُ بشهرتها، فإن تنازعوا في شيءٍ منها احتيج حينئذ إلى البيان والحُجَّة». ويذكر في التراجم الاسمَ، واسمَ الأب، وأحياناً الشيوخَ، والتلاميذَ، وأحياناً يسوق روايةً من طريق صاحب الترجَمة[1].

٨ ـ **التاريخ الكبير أو «تاريخ رواة الحديث»**: لأبي بكر، أحمد بن زُهَيْر بن حَرْب بن شدَّاد النَّسائي، المعروف بـ: «ابن أبي خَيْثَمَة» (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

منهجه في ذِكر التراجم: أنه يذكر اسمَ صاحب الترجَمة، واسمَ أبيه، ونسبتَه إلى قبيلة، وكنيتَه، وقد يصرِّح أحياناً باسم أمِّه، ويذكر أحياناً سنةَ وفاتِه. كما يُورِد له روايةً، أو أكثر من مروياته، أو مما له علاقةٌ بصاحب الترجَمة، وقلَّما يُسَمِّي المصنِّفُ شيوخَ صاحبِ الترجَمة الذين أخذ عنهم، وكذلك نادراً ما يسمِّي التلاميذَ الذين رووا عنه. كما لا يذكر تفاصيل عن حياة صاحب الترجَمة، وأحواله، وصفاته الجسمية، والخُلُقِيّة، والأحداث الهامَّة التي وقعت له. ويسرد المصنِّفُ أحياناً في خلال التراجم أسماءَ من روى عن النبي ﷺ من قبيلةِ صاحب الترجَمة.

وقد ذكر في كلّ ترجَمةٍ الاسمَ، واسمَ الأب، وبعضَ أخبار المترجَم له، وشهودَه المغازي، ويورد حديثاً له عن النبي ﷺ، ويُشير إلى الولاة والقُضاة منهم، وربما ذكر عقائدَهم، وبعضَ أقوال وفتاوى المشهورين منهم، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل، مثل: يحيىٰ بن مَعِين، وأحمد بن حنبل فيهم،

---

(١) وهو ما زال مخطوطاً، انظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٠٤).

ويذكر أحياناً سني الوفيات. وقد حافظ المصنِّفُ على ذكر الأسانيد في سائر رواياته، ويختلف طُول التراجم بين السطر إلى بضع صفحات حسب أهمية المترجَمين.

والكتاب ما زال مخطوطاً[1].

٩ ـ **التاريخ**: لأبي زُرْعَة، عبد الرحمن بن عمرو النَّصْري الدِّمشقي (المتوفى سنة ٢٨١هـ).

يتناول المصنِّفُ في هذا الكتاب أخباراً مقتضبةً تتعلَّق بالسِّيرة، وخلفاء الراشدين، والأمويِّين، والعباسيِّين، كما يتناول أخبارَ بعض رجال الحديث من طبقة التابعين، ومَن بعدهم بالدرجة الأولى؛ وإن ذكر أخبارَ بعض الصحابة أحياناً. وتتركَّز مادته حول المواليد، والوفيات، وقلَّما يعرض للجرح والتعديل، ومزايا المترجَمين، ولم يراعِ أسلوباً محدَّداً في تنسيق المادة، وتبويب الكتاب، ومن ثم تكثر فيه الانتقالاتُ المفاجئةُ من موضوعٍ إلى آخر. وقد ذكر أسانيدَ رواياته، ورغم احتواء المصادر الأخرى على معظم ما أورده؛ لكنَّ أهميته تظهر في تعضيد تلك الروايات، وتكثير طُرُقِها خاصّةً مع ما يتمتَّع به أبو زُرْعَة من توثيقٍ[2].

١٠ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد، عبد الرحمـٰن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي، المعروف بـ: «ابن أبي حاتم» (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)

هـٰذا مِن أجمع كُتب الجرح والتعديل، استوعب فيه ابنُ أبي حاتم الكثيرَ من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، فصار خلاصةً لجهود السابقين العارفين بهذا الفنِّ.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٢١).

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ شكر الله نعمة الله القوجاني، في مجمع اللغة العربية، بدمشق، عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

وقد قدَّم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدِّمةٍ طويلةٍ نفيسةٍ هي: «تَقْدِمَة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» وهي مدخلٌ للكتاب، تحدَّث فيه عن أمورٍ هامَّةٍ تتعلَّق بالجرح والتعديل.

أمَّا منهجُ ابن أبي حاتم في تراجم الكتاب؛ فهو يذكر اسمَ الراوي، واسمَ أبيه، وأحياناً اسمَ جدِّه، وكنيته، ونسبته، وبعضَ شيوخه، وتلاميذه، وربما ساق روايةً من مروياته، أو أغفل ذلك، وينقل عادةً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويذكر عِلَّةَ الجرح أحياناً، ويحدِّد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها، والرحلات التي قام بها، وربما حدَّد السَّنة التي رحل فيها، وأحياناً يُشير إلى صفات المترجَم الخُلُقِيّة، والجسمية، والعقلية، كما يبيِّن عقيدتَه خاصةً إذا كانت مخالِفةً لعقائد أهل السُّنة، ويذكر مصنَّفاته إن كانت له مصنَّفاتٌ، وربما ذكر موقفَه من بعض أحداث عصره، ووظائفَ الرواة - خاصةً القُضَاة - زيادةً في التعريف بهم، وقلَّما يُشير إلى طبقة المترجَم، أو سنة وفاته، فمِن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم.

ومعظم تراجم هٰذا الكتابِ قصيرةٌ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر.

والكتاب كلُّه مرتَّبٌ على حروف المعجم، وقد نُظِّمَ على أساس الحرف الأول من الاسم ثم الحرف الأول من اسم الأب، ويتجاوز ذلك بتقديم الصحابة على غيرهم، وكذلك تقديم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره[١].

١١ - كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للحافظ أبي يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ).

(١) طُبع هذا الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

أبانَ المصنِّفُ عن منهجه بأنَّه اقتصر فيه على أسامي المشهورين بالرواية من رواة الحديث، وبيان حالِهم توثيقاً، وتجريحاً، إضافةً إلى أسامي الأئمة العلماء، والمحدِّثين، مرتَّباً على البُلدان إلى زمانه[1].

١٢ ـ سِيَرُ أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)

ترجم الذهبيُّ في هذا الكتاب الضخم لأعلام المسلمين منذ بدء عهد الدعوة الإسلامية حتى عهده (أي: حتى القرن الثامن) ولكنه لم يلجأ فيه إلى الترتيب الزمني، أو إلى التسلسل الهجائي، بل عمد إلى تقسيم الناس إلى طبقاتٍ متماثلةٍ. وقد رَتَّب تراجمَ كتابه في (٤٠) أربعين طبقةً، وقد خصَّص المجلَّدَ الأول والمجلَّدَ الثاني للسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين، ولكنَّه لم يُعِدْ صياغتَها، وإنما أحالَ على كتابه العظيم: «تاريخ الإسلام» لتؤخذ منه، وتُضَمَّ إلى السِّيَر.

ثم بدأ في الجزء الثالث الحديثَ عن العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، ثم كبار الصحابة، والتابعين، وقد صَنَّف المؤلِّفُ في طبقاتِ كتابِه أصنافاً كثيرةً من أعلام الناس في كل علمٍ، وفنٍّ، واتجاهٍ، فضمَّت تراجمه أشتاتاً مختلفةً من الناس، وضروباً مختلفةً من الطبقات.

والمنهجُ الذي اتَّبعه الذهبي في الترجَمة هو أنه يذكُرُ اسمَ المُتْرَجَم له، ونسبَه، ولقبَه، وكُنيتَه، ونسبتَه، ثم يذكرُ تاريخَ مولِده، وأحوالَ نشأتِه، ودراسته، وأوجُهَ نشاطِه، والمجالَ الذي اختصَّ به، وأبدعَ فيه، والشيوخَ الذين التقى بهم، وروى عنهم، وأفادَ منهم، والتلاميذَ الذين أخذوا عنه، وانتفعوا

---

(١) طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، في مكتبة الرشد، بالرياض، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

بعلمه، وتخرَّجُوا به، وآثارَه العلميةَ، أو الأدبيةَ، أو الاجتماعية، ثم يُبَيِّنُ منزلَته من خلال أقاويل العُلماءِ الثِّقاتِ فيه معتمداً في ذلك على أوثق المصادر ذاتِ الصِّلة الوثيقةِ بالمترجَمِ له، ثم يذكُرُ تاريخَ وفاته، ويُدقِّق في ذلك تدقيقاً بارعاً، ورُبَّما رجَّح قولاً على آخر عند اختلاف المؤرِّخين[١].

١٣ ـ **التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**: للحافظ أبي الفِداء، عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي، المعروف بـ: «ابن كثير» (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ).

اختصر فيه كتابَ الحافظ المِزِّي «تهذيب الكمال»، وكتابَ الحافظ الذَّهبيِّ «ميزان الاعتدال»، وهو ما زال مخطوطاً.

١٤ ـ **بحر الدَّم فيمَن تكلَّم فيه الإمامُ أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ**: ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي، المعروف بابن المِبْرَد (المتوفى سنة ٩٠٩ هـ).

هذا الكتاب مفيدٌ جدّاً في موضوعه؛ حيث جمع فيه مؤلِّفُه روايات الإمام أحمد بن حنبل على اختلاف الرواة عليه، وهذا يُعطي صورةً واضحةً عن رأي الإمام في الراوي، وقد رتَّبه المؤلِّفُ على الحروف الأبجدية مراعياً الحرف الأول فقط، ويقدِّم (أحمد) على (إبراهيم)، و(إسماعيل) على (أسد)[٢].

١٥ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**: جمع، وترتيب: السيد أبي المعاطي النُّوري، وحسن عبد المنعم شَلَبي، وأحمد عبد الرَّزّاق عيد، ومحمود محمد خليل الصَّعيدي.

---

(١) طُبع بتحقيق لفيفٍ من الأساتذة الفضلاء، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، في مؤسسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٥ هـ.

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عبّاس، في دار الراية، بالرياض، عام ١٤٠٩هـ.

جمعوا فيه أقوالَ الأئمة في الجرح والتعديل من الإمام البخاري، ومسلم، والعِجْلِيّ، وأبي زُرْعَة الرَّازي، وأبي داود، ويعقوب الفَسَوي، وأبي حاتم الرَّازي، والتِّرمذي، وأبي زُرْعَة الدِّمشقي، والنَّسائي، والبَزَّار، والدَّارَقُطْنِيّ[1].

❒ ❒ ❒

(١) طُبع في عالَم الكتب، ببيروت، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

القسم الرابع

مصنَّفاتٌ في رجال كتب الحديث المخصوصة

صنَّف الأئمةُ مصنَّفاتٍ كثيرةً في رجال الحديث نظراً لاشتهارها، وانتشارها بين الناس، وقد عَظُم الانتفاعُ ببعضٍ منها، وإليك تعريفاً مُوْجَزاً بأشهر هذه الكتب:

(١) كتبٌ في رجال «صحيح البخاري»

١ ـ أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح: للإمام أبي محمد، عبد الله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ).

يتعلَّق هذا الكتابُ بشيوخ البخاري الذين ذكرهم في الصحيح، وقد رتَّبهم على حروف المعجم، وذكر أنسابَهم، وبلدانَهم، وبعضَ أخبار المشهورين منهم، ومكانتَهم في العلم. يتراوح طولُ التراجم بين السطر الواحد إلى الثلاثين سطراً، وقال في آخره: «فجميع شيوخه الذين في جامعه مئتان وتسعة وثمانون شيخاً»[١].

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن محمد العماش، في دار البخاري، بالمدينة المنوَّرة، عام =

٢ ـ **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسَّداد**: لأبي نصر، أحمد بن محمد بن الحسين الكَلَاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

يختصُّ هذا الكتابُ أيضاً برجال البخاري؛ الذين أخرجهم في الصحيح، وهو يُعنى بتمييز الرجل، وذلك بذكر اسمه، واسم أبيه، ونسبته، كما يذكر رحلاتِه، ومن روى عنهم، ومن رووا عنه، ويُشير إلى مظانِّ مروياتهم بالإحالة على كتب «صحيح البخاري» دون ذكر الأبواب، وبذكر سِني الوفيات، وهو ينقل عن النقاد القُدامى أقوالهم[١].

٣ ـ **التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاريُّ في الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعيد النجيبي الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ).

رَتَّب الباجي تراجمَ هذا الكتاب على حروف المعجم، ووضَّح منهجه في المقدِّمة فقال: «أمَّا بعد، فإنك سألتني أن أصنِّف لك كتاباً آتي فيه بأسماء من روى عنه محمدُ بن إسماعيل البخاري في صحيحه من شيوخه، ومن تقدَّمهم إلى الصحابة، رضي الله عنهم، وأُثبت فيه ما صَحَّ عندي من كُنَاهم، وأنسابهم، وما ذكره العلماء من أحوالهم.. وأنا إن شاء الله آتي بما شرطتُه في أسماء الرجال على حروف الهجاء بالتأليف المعتاد في بلدنا..»[٢].

(٢) كتبٌ في رجال «صحيح مسلم»

١ ـ **رجال صحيح مسلم**: لأحمد بن علي بن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ).

ذكر المؤلِّفُ فيه رجالاً أوردهم الإمامُ مسلم، واحتجَّ بهم في صحيحه،

= ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي، في دار المعرفة، ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي لُبابة حسين، في دار اللِّواء، بالرياض، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

وكيفية روايتهم، والرواة عنهم. وقد رَتَّب التراجمَ على حروف المعجم، ويذكر عادةً اسمَ الراوي، ونسبَه، ونسبتَه، وسنتي مولده، ووفاتَه، وشيوخَه، والكتبَ التي وَرَدَتْ فيها روايتُه في «صحيح مسلم» دون ذكر الأبواب؛ التي أُضيفت متأخّراً من قبل القاضي عياض، أو النَّووي، وأحياناً يذكر له حديثاً، أو يذكر الرواة عنه، ويخلو الكتاب من الجرح والتعديل، ويتراوح فيه طول الترجَمة بين سطرين، وخمسة وعشرين سطراً[١].

(٣) كتبٌ في رجال «الصَّحِيْحَين»

١ ـ **المدخل إلى معرفة الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

يتناول هذا الكتابُ عِدَّةَ موضوعاتٍ، فقد بدأه الحاكمُ بذكر الأحاديث الدَّالَّة على اتِّباع السُّنة، ومجانبة البدعة، وأهمية تبليغ السُّنة، والزجر من الكذب فيها، ثم بيَّن أسامي المجروحين مجتهداً في سَبْر أحوالهم دون تقليدٍ لأحدٍ من الأئمة.

ثم انتقل الحاكمُ إلى القسم الآخر، وهو: «تسمية من أخرجهم البخاريُّ، ومسلمٌ، وما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما» وبدأ بالصحابة، ثم الصحابيّات، فلما انتهى منهم؛ ساق أسامي التابعين، ومَن بعدهم، ثم أسامي النساء، وقَسّمهم داخل كل حرفٍ إلى أقسام، وهي: أولاً: ما اتفق عليه البخاري، ومسلمٌ. وثانياً: ما انفرد به البخاري. وثالثاً: ما انفرد به مسلمٌ. فلمَّا انتهى من ذلك؛ انتقل إلى ذكر أسماء شيوخ البخاري؛ الذين لقيهم، وسمع منهم، لكنه روى

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي، في دار المعرفة، ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

عنهم بالواسطة، وهم (٤٦) شيخاً، ثم ذكر أسماءَ الشيوخ؛ الذين روى لهم البخاريُّ في الشواهد فقط، ثم ذكر أصحابَ الكُنَى من الصحابة، ثم من التابعين، ثم مَن بعدهم، ثم أصحاب الكُنَى من النساء التابعيات، ومَن بعدهنَّ.

ثم دافع الحاكمُ عن الصحيحين في فصلين، تناول الأولُ الرواةَ الذين عِيْبَ على مسلم إخراج حديثهم، وتناول الثاني مَن أخرج لهم الإمامُ البخاري في صحيحه ممن عِيْبَ بنوعٍ من الجرح، ثم عقد فصلاً آخر فيمن روى عنهم البخاري، وأهمل ذكر أنسابهم مبيِّناً: أنهم معروفون عند البخاري بالعدالة؛ وإن جهلهم غيرُه، ثم عقد فصلاً آخر في الشيوخ؛ الذين سمع منهم البخاري، ولم يحدِّث عنهم في الصحيح، بل استشهد بأقوالهم فقط، ثم عقد فصلاً في مشايخ البخاري ومسلم في الصحيحين(١).

٢ ـ الجمع بين رجال الصحيحين: لأبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقْدِسي، المعروف بـ: «ابن القَيْسَرَاني» (المتوفى سنة ٥٠٧هـ).

جمع فيه المؤلِّفُ كتابي: «الهداية والإرشاد» للكلاباذي و «رجال مسلم» لابن مَنْجُوْيَهْ باستدراك ما أغفلاه، واختصارِ ما يستغنى عنه من التطويل. وقد ذكر طريقتَه في مقدِّمة كتابه، وأنه مزج بين رجال صحيحي البخاري ومسلم مع ذِكْرِ ما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما. والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم(٢).

٣ ـ المغني في معرفة رجال الصحيحين: إعداد الأستاذ صَفْوَت عبد الفتَّاح محمود.

يسهِّل هذا الكتابُ البحثَ عن رجال الصحيحين، ويُمكن للباحث أن

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيب.

(٢) طُبع في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م، ثم صوَّرته دارُ الكتب العلمية ببيروت.

يصل من خلاله إلى زبدة القول في رجلٍ من رجال الصحيحين، دون أن يتكلَّف عناء البحث والتنقُّلِ من بين كتبٍ كثيرةٍ، وحاول المؤلِّفُ أن يذكر ما اشْتُهِرَ به الراوي، وما له من مناقب، وما تولاّه من مناصب بالإضافة إلى تواريخ الوفاة. فجاءت تراجمُ الكتاب مستوفيةً لمعظم ما يحتاج إليه الباحثُ من حال الرجل، من ضبطِ الإسم، أو الكنية، أو اللَّقب، أو النسبة[١].

(٤) كتبٌ في رجال «سنن أبي داود»

١ ـ **تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني**: للحافظ أبي علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ).

ذكر المؤلِّفُ في مقدَّمة هذا الكتاب: أنه يتناول شيوخَ أبي داود؛ الذين حدَّث عنهم في كتاب السنن، وغير ذلك من تواليفه مرتَّباً على حروف المعجم، ويقصد الشيوخ المباشرين لأبي داود، وليس جميع رجال أسانيده في كتبه. وتطول التراجمُ فيه، وتقصر تبعاً لمكانة المترجَمين في العلم. والتراجم الطويلة أتاحت له ذكر النسب، والفضائل، والمكانة العلمية، أمَّا التراجم القصيرة؛ فاهتمَّ فيها بذكر اسم المترجَم له وكنيته، ونسبته، وتوثيقه، أو تضعيفه وبعض شيوخه، وتلاميذه، وسنة وفاته، كما يُشير إلى تولِّي بعضهم للقضاء. وينقل أقوالَ النقاد في تراجم بعض الشيوخ[٢].

(٥) كتبٌ في رجال «جامع الترمذي»

١ ـ **رجال سُـــنَن التِّرمذي**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقِيّ.

ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[٣].

---

(١) طُبع في دار الجيل، ببيروت، ودار عَمَّار، بعَمَّان، عام١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

(٢) طُبع بالمدينة المنوّرة.

(٣) ص: ٢٠٨.

(٦) كتبٌ في رجال «سُنَن النَّسائي»

١ ـ رجال سُنَن النَّسائي: لأبي عبد الله، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقِي.

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[1].

(٧) كتبٌ في رجال «سُنَن ابن ماجَهْ»

١ ـ المجرَّد في أسماء رجال ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

رَتَّب فيه أسماءَ رجال «سنن ابن ماجه» علىٰ طبقاتهم، أوَّلُه: «هٰذه أسماء من انفرد ابنُ ماجه بإخراجهم عن البخاري ومسلم»[2].

(٨) كتبٌ في رجال «الموطأ»

١ ـ إسعاف المبطأ برجال الموطَّأ: للحافظ أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

أفرد السيوطيُّ هذا الكتابَ لترجَمة كلِّ مَن ذكرهم الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في أسانيده في كتابه «الموطأ». جاءت تراجمُ الكتاب موجَزةً، اقتصر فيها السيوطيُّ على ما يَهُمُّ المحدِّثَ معرفته من ترجَمة الراوي من: تحريرِ

---

(١) ص: ٢٠٨.

(٢) وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

لاسمه، ونسبته، وكنيته، وذكرٍ لشيوخه، وتلامذته؛ الذين رَوَوْا عنه، وما حكم عليه أهلُ الجرح والتعديل، ثم بيان تاريخ وفاته مقدّماً القول الأرجح في ذلك؛ إن كان هناك خلافٌ في تحديده دون أن يهمل بقية الأقوال، كما يذكر سِنَّهُ عند وفاته.

ومما يمتاز به هذا الكتابُ: أنَّ السيوطي كان ينصُّ في ترجَمةِ مَن ليس له روايةٌ في الكتب السِّتّة، أو «مسند أحمد» على ذلك، وإن كان للراوي حديثٌ واحدٌ فقط في «الموطأ» ذكر الحديثَ[1].

(٩) كتبٌ في رجال السُّنن الأربعة

١ ـ **رجال السُّنَن الأربعة**: لشهاب الدين، أبي الحسن، أحمد بن أحمد الهَكّاري (المتوفىٰ سنة ٧٦٣ هـ)[2].

٢ ـ **رجال السُّنن الأربعة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

ذكره الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة»[3].

(١٠) كتبٌ في رجال الكُتب السِّتَّة

حين وُضعت الكتب السِّتَّة في الحديث (وهي: صحيح البُخاريِّ، وصحيح مسلم، وجامع التِّرمذي، وسُنن النَّسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه) عَدَّها جهابذة المحدِّثين دواوينَ الإسلام، فعُنوا بها، وبرواياتها،

(١) طُبع هذا الكتاب لأول مرَّةٍ في الهند، عام ١٢٨٢ هـ ـ ١٨٥٦ م، وله طبعات أخرى.

(٢) وهو ما زال مخطوطاً، في دار الكتب المصرية، بالقاهرة، برقم: (٣٣م) ج: ١، قبل ٧٦٣ هـ.

(٣) ص: ٢٠٧.

وتدقيقها، فاشْتُهِرَت في بلاد الإسلام، وذاع صيتُها بين الأنام. ونتيجة لذلك أَلَّفوا الكتبَ المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري، نذكرها هنا فيما يلي.

١ ـ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل**: للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بـ: «ابن عَسَاكر» (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دُون الرواة الآخرين، ورَتَّب الكتابَ على حروف المعجم، وابتدأ كتابه بمن اسمه «أحمد»، أَوْرَدَ التراجمَ على سبيل الاختصار، فذكر اسمَ المُترجَم له، ونسبته، ثم مَن روى عنه من أصحاب الكتب الستة، ثم توثيقه، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته؛ إنْ وقع له، وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقةً، أو بدلاً عالياً، ونحو ذلك من رُتَبِ العُلُوِّ في الرواية.

استعمل المؤلِّفُ لأصحاب الستة علاماتٍ تَدُلُّ عليهم، وهي: (خ) للبخاري، و: (م) لمسلم، و: (د) لأبي داود، و: (ت) للترمذي، و: (ن) للنَّسائيّ، و: (ق) لابن ماجه[١].

٢ ـ **الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي محمَّد، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدِسيّ الجَمَّاعيليِّ الحنبليِّ (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ).

تناول فيه رجالَ الكتب الستة، وإذا كان ابنُ عساكر أول من أَلَّف في شيوخ أصحاب الكتب الستة، فإنَّ الحافظ عبد الغني أوَّلُ من أَلَّف في رواة الكتب الستة حيث لم يقتصر على شيوخهم؛ بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة.

---

(١) طُبع بتحقيق السيّدة سكينة الشّهابي، في دار الفكر، بدمشق، عام ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

استوعب فيه المصنِّفُ جميعَ رجال هذه الكتب غايةَ الإمكان، وبيَّن أحوالَ هؤلاء الرجال حِسب طاقته ومبلغ جهده، وحذف كثيراً من الأقوال، والأسانيد طلباً للاختصار، واستعمل عباراتٍ دالَّةً على وجود الرجل في الكتب الستة، أو في بعضها، فكان يقول: «روى له الجماعة» إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: «اتفقا عليه» أو «متفق عليه» إذا كان الرَّاوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاريُّ، ومسلمٌ في «صحيحيهما» وأمَّا الباقي؛ فسمَّاه تسميةً.

ابتدأ الكتابَ بترجمةٍ قصيرةٍ للرسول ﷺ، وأَفْرَدَ الصحابةَ عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، فكان أوَّلهم أبو بكر الصِّدّيق رضي الله عنهم، وأفرد الرجالَ عن النساء، فأورد الرجالَ أولاً، ثم أتبعهم بالنساء، ورَتَّب الرواةَ الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمَّدِين لشرف هذا الاسم[1].

٣ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام الحافظ أبي الحجَّاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢هـ).

اقتصر كتابُ «الكمال» على رواة الكتب الستة، فاستدرك المِزِّيُ ما فاتَ الجَمَّاعِيليَّ من رواة هذه الكتب أولاً، وهم كثرةٌ، ودَقَّق في الذين ذكرهم، فحذف بعضَ مَن هو ليس مِن شرطه، وهم قِلَّةٌ، ثم أضاف إلى كتابه الرواةَ الواردين في بعض ما اختاره من مؤلَّفات أصحاب الكتب الستة. وذكر جملةً من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم، والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجالِ أصحابِ الكتب الستة.

وأضاف المِزِّيُّ إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه مِنْ جَرْحٍ، أو تعديلٍ، أو توثيقٍ،

---

(١) وهو ما زال مخطوطاً، انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (٢/ ١٣٠٢).

وتاريخ مولده، أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسَّعتْ معظمُ التراجم توسُّعاً كبيراً. وأضاف بعد كل هذا أربعةَ فصولٍ مهمةٍ في آخر كتابه لم يذكر صاحبُ «الكمال» منها شيئاً، وهي:

- فصل فيمن اشْتُهِرَ بالنسبة إلى أبيه، أو جَدِّه، أو أُمِّه، أو عمِّه، أو نحو ذلك.
- فصل فيمن اشْتُهِرَ بالنسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك.
- فصل فيمن اشْتُهِرَ بلقبٍ، أو نحوه.
- فصل في المُبْهَمات.

وهذه الفصول تُيَسِّرَ الانتفاعَ بالكتاب تيسيراً عظيماً في تسهيل الكشف على التراجم الأصلية، فضلاً عن إيراد بعضهم مفرداً في هذه الفصول.

أمَّا رموز هذا الكتاب فهي كما يلي:

(ع) للسِّتة، (٤) للأربعة أصحاب السُّنن، (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (د) لأبي داود، (ت) للتِّرمذي، (س) للنَّسائي، (ق) لابن ماجَهْ، (خت) للبخاري في التعاليق، (بخ) للبخاري في الأدب المُفْرد، (ي) في جزء رفع اليدين، (عخ) خلق أفعال العباد، (ز) جزء القراءة خلف الإمام، (مق) لمسلم في مقدِّمة صحيحه، (مد) لأبي داود في المراسيل، (قد) في القدر، (خد) في الناسخ والمنسوخ، (ف) في كتاب التفرُّد، (صد) في فضائل الأنصار، (ل) في المسائل، (كد) في مُسْنَد مالك، (تم) للترمذي في الشمائل، (سي) للنَّسائي في عمل اليوم واللَّيلة، (كن) في مُسْنَد مالكٍ، (ص) في خصائص عليٍّ، (عس) في مسند عليٍّ، (فق) لابن ماجه في التفسير[1].

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور بشَّار عوّاد معروف، في مؤسسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤ ـ **تذهيب التهذيب**: للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

وهو تذهيبٌ لكتاب: «تهذيب الكمال»، وقد حافَظَ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل، وأضاف ما رآه حَرِيّاً بالإضافة، وعلَّق على كثير من تراجم الأصل من حيثُ الرواية، وضبطِ الأسماء، والوفيات، وبعض أقوال العلماء في المترجَمين[١].

وقد علَّق عليه الحافظُ ابن حجر بقوله: «أطال فيه العبارةَ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظنِّ، والتخمين، أو مناقب لبعض المترجَمين، مع إهمال كثيرٍ من التوثيق والتجريح؛ اللذين عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح»[٢][٣].

٥ ـ **الكاشف في معرفة مَن له روايةٌ في الكتب الستة**: للحافظ الذهبي أيضاً.

اقتصر فيه الذهبيُّ على الرواة الذين لهم روايةٌ في الكتب الستة، وهو مقتضبٌ من: «تهذيب الكمال» وليس من: «تذهيب التهذيب»[٤].

وأمَّا منهجُه فيه: أنه ترجم لرجال الكتب السِّتة؛ الذين لهم روايةٌ فيها، وحذف مَن له روايةٌ في كُتبٍ أخرى سِواها، اعتمدها الحافظ أبو الحَجَّاج المِزّي في: «تهذيب الكمال». وحذف مَن ذُكر في: «تهذيب الكمال» للتمييز. وحذف مَن كُرِّر في: «التهذيب» للتنبيه على وهمٍ فيه، أو نحوه.

---

(١) راجع مقدمة تحقيق «تهذيب الكمال»: (١/ ٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٣).

(٣) وهو ما زال مخطوطاً، انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: (١/ ٣٦٢).

(٤) انظر مقدِّمة الكتاب: ص: ٤٩.

منهجه في هٰذا الكتاب: أنه يذكر اسمَ المترجَم له، ونسبَه، ونسبتَه، وأسماءَ بعض شيوخه، وأسماءَ بعض تلاميذه. ويذكر حاله جرحاً وتعديلاً إمَّا بنسبته إلى قائله، أو بدون نسبة. ونادراً ما يُورد الراويَ، ولا يحكم عليه. ويذكر وفاةَ الراوي، ورموزَ مَن أخرج حديثَه.

ولم يحدِّد الذهبيُّ اصطلاحَه في هٰذا الكتاب، كما فعل الحافظ ابن حجر في: «تقريب التهذيب». ومن مصطلحاته في هذا الكتاب: «شيخٌ» و «لا يُعْرَف» بدل «مجهول» والتي اصطلح على أنه إذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم، فإن أطلق عبارةَ: «لا يُعْرَف» فيمن تفرَّد عنه راوٍ واحدٌ فهو يريد بها جهالةَ العين، وربما أراد بها جهالةَ الحال. ومن ألفاظه: «جُهِل» و: «يُجهل»[1].

أمّا رموزُ هذا الكتاب فهي كما يلي:

(خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنَّسائي. (ق) لابن ماجه. (ع) للكتب السِّتة. (٤) لأصحاب السُّنن الأربعة[2].

٦ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ علاء الدين مُغُلْطَاي بن قُلَيْج الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ).

هو ذَيْلٌ على كتاب الحافظ المِزّي؛ أي: «تهذيب الكمال».

منهجُه في هذا الكتاب: أنه أورد اسمَ المُترجَم له كما ذكره المِزِّيُّ، ثم أورد تعليقاته على الترجمة، وتتكوَّن هذه التعليقاتُ من نقولٍ كثيرةٍ عن المصادر السابقة. وأعاد تدقيقَ جميع النصوص؛ التي أوردها المِزِّيُّ في كتابه، وتكلَّم على أدنى اختلافٍ فيما نقله. وعُنِيَ بإيراد المزيد من التوثيق، والتجريح،

(١) انظر مقدمة الشيخ محمد عوَّامة لـ «الكاشف».

(٢) طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب، في دار القبلة، بجُدَّة، ومؤسسة علوم القرآن، ببيروت، عام ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

ورجع إلى مصادر كثيرةٍ جداً. وعُنِيَ بضبط كثيرٍ من الأسماء، والأنساب، وأورد ما يوافق المؤلِّفَ، وما يخالفه في هذا الباب، معتمداً في ذلك عدداً كبيراً من المصادر. واستدرك على المِزِّيّ بعضَ ما فاته من المترجَمين، وأكثر ما استدرك عليه في «التمييز»[1].

٧ ـ **نهاية السُّول في رواة الأصول**: للحافظ أبي الوفاء، برهان الدين الحلبي، المعروف بـ: «سِبط ابن العجمي» (المتوفى سنة ٨٤١ هـ).

أضاف فيه المؤلِّفُ إلى رواة الكتب الستة من علَّق له البخاريُّ في صحيحه، ومن هو في مقدِّمة «صحيح مسلم»، ومن هو في كتاب: «عمل اليوم والليلة» للنَّسائي، ورتَّب التراجم على حروف المعجَم مبتدئاً بالأسماء، ثم الكُنَى، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المُبْهَمات، ثم أسماء النِّساء، ثم كُنَى النّساء، ثم من لم يُسَمَّ منهنَّ، ثم من نُسبت إلى أبيها، ثم صاحبات الألقاب، ثم المجهولات. ورَمَز لمن أخرج الرواةَ من أصحاب الكتب الستة بالرموز المتعارف عليها، وذكر الشيوخَ والتلاميذَ باختصارٍ، وسنةَ الوفاة بالعدد[2].

٨ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

وهو اختصارٌ وتهذيبٌ لـ«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي. منهجُه في الكتاب: أنّه ذكر رجالَ «تهذيب الكمال» كلَّهم، ولم يحذف منهم شيئاً، بل ربما زاد فيهم مَنْ هو على شرطه، وقد ميَّز التراجم الزائدة على الأصل. واقتصر من شيوخ الراوي، ومن الراوين عنه إذا كان مُكثِراً على الأشهر، والأحفظ، والمعروف.

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمـٰن عادل بن محمد، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم، في مكتبة الفاروق الحديثة، بالقاهرة، عام ٢٠٠١ م.

(٢) وهو ما زال مخطوطاً.

وإن كانت الترجَمةُ قصيرةً؛ لم يحذف منها شيئاً، وإن كانت متوسِّطةً؛ اقتصر على ذكر الشيوخ، والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلةً؛ اقتصر على مَن عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلا لمصلحةٍ.

وحذف ما طال به الكتابُ من الأحاديث التي يخرِّجها الحافظُ المِزِّيُّ من مروياته العالية من الموافقات، والأبدال، وغير ذلك من أنواع العُلُوِّ؛ لأن ذلك بالمعاجم، والمَشْيَخات أشبه منه بموضوع الكتاب.

واقتصر الحافظُ على ما يفيد الجرحَ أوالتعديلَ خاصّةً، وحذف ما لا يَدُلُّ على توثيقٍ، أو تجريحٍ، وأضاف نقولاً كثيرةً في الحكم على الراوي.

ميَّز الحافظُ إضافاته على الترجَمة، أو تصحيحاته بلفظ: «قلتُ».

هذا كتابٌ قيِّمٌ محرَّرٌ مفيدٌ، وقد بذل الحافظُ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً، وقد اختصر ما يستحقُّ الاختصارَ، وزاد ما يستحقُّ الزيادةَ مما فات الأصلَ، وحرَّر، وهذَّب، واستعان ـ مع اطِّلاعه الواسع ـ بعددٍ من المصنَّفات في إخراج هذا الكتاب بشكلٍ مرضيٍّ[1].

٩ ـ تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر أيضاً.

هو كتابٌ مختصرٌ جداً، اختصر فيه الحافظُ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سُدُسِ حجمه.

وأمَّا إبداعُه في هذا «التقريب» فيبرز في:

---

(١) طُبع هذا الكتابُ قديماً في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٢٥ هـ ـ ١٩٠٧ م، ثم صدرت له طبعاتٌ أخرى، ومن أحسنها إلى الآن: طبعة مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ إبراهيم زَيْبَق وعادل مرشد.

ـ ابتكاره للطبقات التي أغنت ـ من حيثُ الجملة ـ عن ذكر شيوخ المترجَم له والراوين عنه. وجعل الحافظُ طبقاتِ الرواة المُترجَمين، وجعلهم اثنتي عشرة طبقةً، وينبغي لزاماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المُراجِعُ ذلك.

ـ وتغلُّبه إجمالاً على الاختلافات الكثيرة في الرجل جرحاً وتعديلاً.

ـ وقدَّم لطلّاب هذا الفنِّ كتاباً في مجلَّدٍ لطيفٍ يشتمل على تراجم لنحو تسعة آلاف رجلٍ، هم غالبية رجال الرواية في القرون الثلاثة الأولى.

ـ وأفرد فصلاً في آخره عنوانه: «فصل في بيان المُبْهَمات من النِّسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ثم نساء» قال: «ولم يُفرد المِزِّيُّ هذا الفصلَ في أصل (التهذيب) فتبعتُه في: «تهذيب التهذيب» ثم أفردته هنا لتمام الفائدة».

وهذا الفصلُ ـ على قِصَره؛ إذ فيه ثمانٌ وخمسون ترجمةً ـ لا يُدرِك أهميتَه إلا مَن وَقَف حائراً مكتوف الأيدي أمام المُبْهَمات، لا يدري كيف يحلّ إشكاله.

ـ وفيه من الفوائد ما لا يوجد في أَصْلَيْه: «تهذيب التهذيب» و «تهذيب الكمال»، تكلَّم على كثيرين جرحاً وتعديلاً، سكت عنهم في «التهذيب» لا سيما في قسم: الآباء والأبناء.

ـ وتحقيقه في كثير من رموز المترجَمين، بعد أن تابع المِزِّيَّ عليها في «التهذيب»[1].

والكتابُ جيِّدٌ مفيدٌ كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفنِّ، لاسِيّما في

(١) انظر مقدمة المحقّق للكتاب.

ذَكَر في بدايته خبرَ فتح (عياض بن غنم) للرِّقَّة، ثم ذكر مَن نَـزَل الرِّقَّةَ من الصحابة، ثم من التابعين، ثم مَن بعدهم. وبعض التراجم لاتتجاوز السطرَ الواحدَ، لكنَّه يقدِّم تراجمَ طويلةً للأشخاص المهمّين مثل: (وابصة بن معبد) من الصحابة، و(ميمون بن مِهْران) من التابعين[1].

٥ ـ طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي الشيخ، ابن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأصبهاني الأنصاري (المتوفى سنة ٣٦٩ هـ).

ذَكَر فيه من قَدِمَ أصبهان من الصحابة والتابعين، ومن تلاهم حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرَّد به واحدٌ منهم ولا يرويه غيرُه بذلك الإسناد. ويهتمُّ أبو الشيخ بذكر الأنساب، وسِني الوفيات، وأحياناً الوِلادة، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقةً، ولكنه لم يذكر سِوى عشرة طبقات: أولها: الصحابة. ولم يَقْصِرْ بحثه على الثقات، بل ترجم لبعض المجروحين، وبيَّن الجرح فيهم[2].

٦ ـ تاريخ دَارَيّا: لأبي عبد الله، عبد الجبَّار عبد الله الخَوْلاني الدَّارَاني (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ).

تَرْجَم فيه لسبعة وأربعين محدِّثاً من أهل داريَّا من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، وأهل العلم على طبقاتهم، وأزمانهم، وذَكَر وفياتهم، ومن أعقب منهم، ومن لم يعقب إلى وقته. ولا يُطيل ذكرَ الأنساب، بل يقتصر على اسم الشخص، ووالده، وكنيته، ونسبته إلى قبيلته، ونزوله داريَّا، وأحياناً يذكر

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ طاهر النَّعْسَاني، في مطابع الإصلاح، بحماة (سورية)، عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

(٢) طُبع هـٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد الغفور عبد الحقِّ حسين بُرُّ البَلُوْشِي، في مؤسَّسة الرسالة، ببيروت، عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

موضوع الحُكم على الشخص من حيث الجرح أو التعديل، فإنه يعطي المُراجِعَ عُصَارَةَ الأقوال فيه[1].

١٠ ـ خُلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرَجي (المتوفى سنة ٩٢٣هـ).

هو مختصر «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، منهجه في الكتاب: أنه ذكر أشهر شيوخ الراوي، وتلاميذه، ونقل كلمات علماء الجرح والتعديل في الراوي بألفاظهم، وذكر في كثيرٍ من التراجم بيانَ عدد الأحاديث التي رووها، وبيّن ما أُخرِج للراوي في الكتب الستة أو أحدها احتجاجاً، أو متابعةً، أو استشهاداً، أو استقلالاً، أو مقروناً بغيره، وذكر بعضَ مناقب الراوي، أو مآخذه مما يزيد التعريف بقَبوله، أو رَدّه.

وذكر رموزَ كتب الحديث في المقدِّمة، وعددُها (٢٧) رمزاً، وهي الرموزُ التي ذكرها الحافظُ المِزِّي في تهذيبه، ثم الذهبيُّ في تذهيبه، لكنه زاد عليها رمزاً آخر، وهو كلمة: «تمييز»[2]، وتذكر مع الراوي الذي ليس له روايةٌ في المصنَّفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب.

وقسَّم الكتابَ إلى قمسين، الأول، خصَّصه لتراجم الرجال، والثاني، خصَّصه لتراجم النِّساء.

ولم يلتزم في صياغته للترجَمة خطّاً معيَّناً، كما فعل الحافظُ ابن حجر في: «تقريب التهذيب»، فأحياناً يذكر الجرحَ أو التوثيق، وأحياناً يُهمله، ولا يذكر

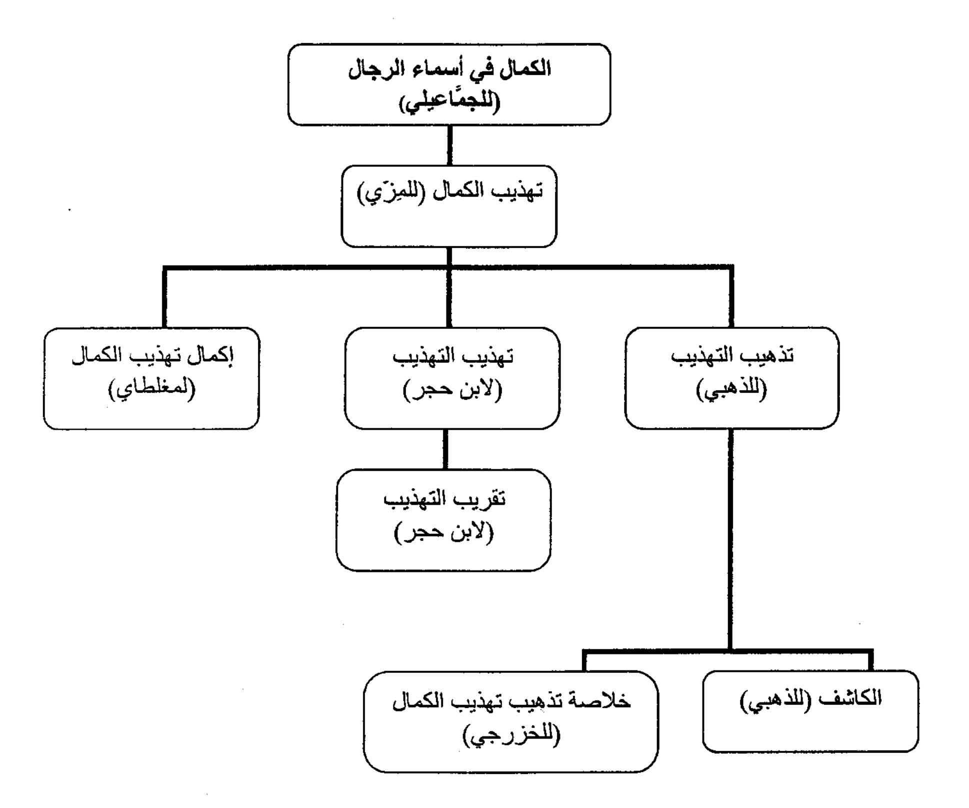
---

(١) طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة، في دار الرشيد، بحلب، عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

(٢) المراد بـ «التمييز» حيث يتفق اسمُ راويين واسمُ أبيهما، وكان أحدُهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما. (انظر: «أصول التجريح ودراسة الأسانيد» ص: ١٦٩).

في المترجَم له شيئاً من ذلك، وأحياناً يذكر وفاته، وأحياناً لا يذكرها[1]!.

مخطَّطٌ توضيحيٌّ لتسلسل رجال الكتب السِّتَّة



(١) طُبع هذا الكتاب في بولاق، عام ١٣٠١هـ ـ ١٨٨٣م، ثم صوَّره مكتبُ المطبوعات الإسلامية بحلب، وعليه مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحمه الله تعالى!

(١١) مصنَّفاتٌ في رجال الكتب العشرة

١ ـ **التذكرة برجال العَشَرة**: لمحمد بن علي بن حمزة الحسيني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥هـ).

يشتمل هذا الكتابُ على تراجم رواة عشرة من كتب السُّنة، وهي الكتبُ السِّتَّة التي هي موضوعُ كتاب: «تهذيب الكمال» للمِزِّي. بالإضافة إلى أربعة كتبٍ لأصحاب أئمّة المذاهب الأربعة وهي: «الموطّأ» و«مُسْنَد الشافعي» و«مسند أحمد» و«المسند» الذي خرَّجه الحسينُ بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة.

لكنه لم يذكر رجالَ بعض المصنَّفات التي لأصحاب الكتب السِّتّة، كما فعل شيخُه المِزِّيُّ، وإنما اقتصر على رجال الكتب السِّتَّة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة، ورَمَز لمالكٍ (ك)، وللشافعيِّ (فع)، ولأبي حنيفة (فه)، ولأحمد (أ)، ولمن أخرج له عبدُ الله بن أحمد عن غير أبيه (عب)، وترك رموزَ السِّتّة على حالها، كما رَمَزَ لها المِزِّيُّ[1].

(١٢) مصنَّفاتٌ في رجال كُتب الأئمة الأربعة

١ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

هذا الكتابُ أفرده الحافظُ ابن حجر للرِّجال الموجودين في المصنَّفات الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ممن لم يُترجِم لهم المِزِّيُّ في تهذيبه.

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلِب، بمصر، عام ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

وقد اطَّلع مؤلِّفه على كتاب «التذكرة» للحسيني، واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يُترجم لهم المِزِّيُّ في تهذيبه. لكنّه تعقَّبه في بعض أوهامٍ، وزاد عليه تراجمَ كثيرة.

ورموزه كالتالي: (ك) لمالكٍ، (فع) للشَّافعي، (فه) لأبي حنيفة، (أ) لأحمد، (عب) لعبد الله بن الإمام أحمد، ورُموز الكتب الستة على حالها[1].

(١٣) كتبٌ في رجال «مسند الإمام أحمد»

١ ـ الإكمال في ذِكر مَن له روايةٌ في مسند الإمام أحمد ممَّن ليس في تهذيب الكمال: لشمس الدين، أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ).

ترجم فيه رجالَ «مسند أحمد»[2].

٢ ـ تعريفُ الأوحد بأوهام مَن جَمَع رجالَ المسند: للحافظ أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)[3].

(١٤) كتبٌ في رجال «مسند الإمام أبي حنيفة»

١ ـ الإشارة بمعرفة رواة الآثار (لمحمد بن الحسن الشَّيْبَاني): للحافظ

---

(١) طُبع بتصحيح الأستاذ عبد الله هاشم اليماني، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد (الدَّكَنْ)، عام ١٣٢٤ هـ ـ ١٩٠٦، ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقَةٌ بتحقيق ودراسة الأستاذ إكرام الله إمداد الحق، في دار البشائر الإسلامية، ببيروت.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله سرور بن فتح الله، في دار اللِّواء، بالرياض.

(٣) وهو مخطوطٌ، انظر: «الفهرس الحديث» الحديث: (١/ ٣٨٠).

أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن حجر العَسْقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)[١].

(١٥) كتبٌ في رجال «معاني الآثار» للإمام الطَّحاوي

١ ـ **مغاني الأخيار في رجال «معاني الآثار»**: للمحدِّث بدر الدِّين، أبي محمد، محمود بن أحمد العَيْني (المتوفىٰ سنة ٨٥٥ هـ)[٢].

٢ ـ **الإيثار في رجال معاني الآثار**: للحافظ قاسم بن قُطْلُوْبغا (المتوفىٰ سنة ٨٧٩ هـ).

ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»[٣].

٣ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار**: للشيخ أبي التُّراب، رشيد الله السِّنْدي[٤].

٤ ـ **الحاوي لرجال الطَّحاوي**: للشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (المتوفىٰ سنة ١٤١٢ هـ).

تناول فيه المؤلِّفُ رجالَ «معاني الآثار»، ورَتَّب تراجمَهم علىٰ حروف المعجم علىٰ نمطِ «تقريب التهذيب» لابن حجر[٥].

❑ ❑ ❑

---

(١) طُبع بتحقيق الأستاذ قاسم أشرف، في إدارة القرآن، بكراتشي (باكستان).

(٢) طُبع مصوَّراً عن دار الكتب المصرية، في مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(٣) ص: ٢١٠.

(٤) طُبع في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة.

(٥) وهو ما زال مخطوطاً، وقد حقَّقه كرسائل الماجستير لفيفٌ من الطلاب من جامعة أمّ درمان (فرع دمشق)، بإشراف أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر، عام ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

القسم الخامس

كتب السُّؤالات

من أشكال التأليف في تراجم رجال الحديث ما يُسَمَّىٰ بكُتب السُّؤالات، وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحدِ أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها.

وفي هذه الأسئلة المدوَّنة علمٌ غزيرٌ، والتي تكشف عن أحوال الكثير من الرواة - صفاتهم، مروياتهم، شيوخهم، وغير ذلك - مما قد لا نجده في كتب علم الرجال الأخرى، وهذه أهَمُّ الكُتب من هذا النوع؛ التي وقفتُ عليها:

١ - سُؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن مَعِين: لأبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد الخُتَّلي (المتوفى سنة ٢٦٠هـ).

اشتملت هذه السُّؤالاتُ على مادةٍ علميةٍ مختلفةٍ، تناولت أحوالَ الرجال، وما يتعلَّق بهم، أو المقارنة بينهم، كما تطرَّقت إلى الحُكم على بعض الأحاديث، والكلام على عِلَلها، وما يتعلَّق بأحوال الرجال، والحُكم عليهم، ومن روى عنهم، وعمن يروون، ومَن اختلط منهم، وسماع بعضهم من بعضٍ، ومن ثبتت له الصحبةُ منهم، ووفياتهم، وأسمائهم وكُنَاهم، وغير ذلك[1].

(١) طُبعت بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، في مكتبة الدار، بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢ ـ **سُؤالات الدَّارمي لابن مَعِين**: للحافظ الإمام أبي سعيد، عثمان بن سعيد بن خالد السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٨٠هـ).

تختلف روايةُ هذه السُّؤالاتِ في ترتيبها عن الروايات الأخرى عن يحيىٰ بن مَعِين، فقد بدأها صاحبُها بتراجم لأصحاب بعض التابعين البارزين، مع المفاضلة بينهم في السَّماع والتثبُّت والحفظ.

ثم أتبع ذلك بتراجم الرُّواة مرتّبين على الحروف الهجائية، وختم ذلك بباب من يُعرَف بالكنية.

أمَّا المادة التي يُوردها فهي محدَّدةٌ، ومختصرةٌ، وقاصرةٌ على الجرح أو التعديل، ولا تتطرَّق إلى تفصيلاتٍ أخرى إلا في بعض الأحيان[1].

٣ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

حدَّث الإمامُ أحمد مجموعَه هذا لابنه عبد الله كما هو. وهذا القسمُ يعبَّر عنه عبدُ الله بقوله: «سمعتُ أبي....»، كما أنَّ الجزء الكبير من الكتاب عبارةٌ عن السؤال والجواب، وَجَّه السّؤالَ عبدُ الله إلى أبيه في المسائل اليومية المختلفة؛ التي كانت تعترض له في الرواة، وأحاديثهم، وأجابَ به الإمامُ، فقيَّده عبدُ الله، ووَضَعه بجانب ما روى له أبوه في مناسباتٍ مختلفةٍ دُون سؤالٍ منه، وهذا القسمُ هو الذي يُعَبَّر عنه عبد الله بقوله: «سألتُ أبي....».

ومِن المُمكن أن يكون في هذا القسم سؤالٌ عن غير عبد الله وُجِّه إلى الإمام، فأجابَ عليه، وعبدُ الله في المجلس فسَمِعَه، وقيَّده، فهذا القسمُ أيضاً

---

(١) طُبعت بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، في مركز البحث العلمي، في جامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، بعنوان «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين».

فيما يظهر يُعبِّر عنه عبد الله بقوله: «سمعتُ أبي».

يحتوي قسمٌ من هذا الكتاب على مسموعاتٍ، أو سؤالات عبد الله عن غير أبيه تتخلَّل بين مواد الكتاب[1].

٤ ـ **سُؤالات أبي بكر الأَثْرَم أبا عبد الله أحمد بن حنبل**: للإمام أحمد بن محمد بن هانئ الطَّائي، المعروف بـ: «أبي بكر الأثرم»، (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

وهي رواية الحافظ أبي الحسن علي بن أبي طاهر أحمد بن الصَّالح القَزْويني، وتُسَمّى أيضاً: «عِلَل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل» و: «العِلَل ومعرفة الرجال»[2].

٥ ـ **سُؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة لعليِّ بن المَدِيني في الجرح والتعديل**: للإمام محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

وهي رسالةٌ صغيرةُ الحجم، ومع ذلك فإنها عظيمةُ الفائدة؛ حيثُ إنها اشتملت على (٢٦٠) ترجمة من التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم عِلَّةُ حديثٍ، أو انفرادُ راوٍ بالرواية عن راوٍ آخر. كما أنَّ هذه السُّؤالات قد شملت عدداً كبيراً من رجال الكتب السِّتَّة.

ولقد اقتبست كتبُ التراجم والجرح والتعديل الكثيرَ من هذه السؤالات[3].

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عبَّاس، في المكتب الإسلامي، ببيروت، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٢) طُبعت بتحقيق الأستاذ خير الله الشريف، في دار العاصمة، بالرياض، عام ١٤٢٢ هـ.

(٣) طُبعت بدراسة وتحقيق الأستاذ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف، =

٦ ـ **سُؤالات أبي داود السِّجِسْتاني للإمام أحمد**: للإمام الحافظ أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

حَوَتْ هٰذه السُّؤالاتُ مادةً غنيةً في جرح الرُّواة وتعديلهم.

فقد أورد أبو داود (١٥٩) نصَّاً على هيئةِ أسئلةٍ، صَدَّر أربعةً منها بلفظ: «سألتُ أحمد»، و(١٤٤) نصَّاً بلفظ: «قلت لأحمد»، ونَصَّين بلفظ: «ذكرتُ لأحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «سُئل أحمد»، ونصَّين بلفظ: «قيل لأحمد»، وخمسة بلفظ: «ذُكر لأحمد».

أمَّا بقيةُ النصوص، فقد رواها بصِيَغٍ أخرى؛ فروى نصّاً بلفظ: «رأيتُ أحمد»، وآخر بلفظ: «نَسَبَ لنا أحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «حدَّثنا أحمد»، وسائر نصوص الكتاب بلفظ: «سمعتُ أحمد»[١].

٧ ـ **سُؤالات التِّرمذي للبخاري**: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة ابن موسى التِّرْمِذِي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

لا يخفى: أنَّ الإمام الترمذي عَبَّر عمَّا تحمَّله من شيخه الإمام البخاري في «جامعه» بشتَّى عبارات التحمُّل، منها: «قال» و«سمعتُ» و«سألتُ» و «ذاكرتُ» و...

وقد التزم المؤلِّفُ في هذا الكتاب بما يقول فيه الترمذيُّ: «سألتُ» و «ذكرتُ». وهذا ما ينطبق عليه عنوان الكتاب، ويَدُلُّ عليه[٢].

= بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ.

(١) طُبعت بتحقيق الأستاذ زيادة محمد منصور، في مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنَّورة، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٢) طُبعت بتحقيق الدكتور يوسف محمد الدَّخيل، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية، =

٨ ـ **سُؤالات البَرْذَعيِّ لأبي زُرْعَة الرَّازي**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن عمرو بن عمَّار الأزدي البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

تميَّزتْ هذه الأجوبةُ بمعلوماتٍ دقيقةٍ عن بعض المحدِّثين، والعلماء، وعليها عَوَّل من صَنَّف في الجرح والتعديل، أو التاريخ. وتكشف هذه الأجوبةُ عن بعض الجوانب العلمية أيضاً في حياة عددٍ من الرُّواة، وسبب تجريح طائفةٍ منهم، ولقاء أبي زُرْعَة، أو البرذعي ببعضهم[١].

٩ ـ **سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيِّ أبا داود السِّجِسْتاني في الجرح والتعديل**: للإمام أبي عُبَيْد، محمد بن علي الآجُرِّيِّ (المتوفى في أوائل القرن الرابع الهجري).

يُعَدُّ هذا الكتاب واحداً من الكتب القديمة؛ التي تكلَّمت في الرجال، مما جعله أصلاً يُعْتَمد عليه، وهذا ما نراه بوضوحٍ في كثرة الاقتباسات المتناثرة وبكثرة في كتب الرجال، ويُمكن القولُ بأنّ كلاًّ من الحافظ المِزِّي، والذهبيّ، والخطيب البغدادي، وابن حجر قد اعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً في مختلف مصنَّفاتهم في الرجال، وهؤلاء هم أئمةُ النقد في عصورهم.

ومما يزيد في أهمية هذا الكتابِ تلك المقارناتُ الكثيرةُ بين الرجال فيه سواء كانت تلك المقارنات بين مَن هم من مرتبةٍ واحدةٍ؛ كأن يكونوا ثقاتٍ مثلاً، أو ضعفاء، أو غير ذلك مما يلزم عند التعارض، والترجيح. يُضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه هـٰذا الكتاب من عِلَلٍ حديثيةٍ، وموادٍ تاريخيةٍ[٢].

= بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

(١) طُبعت بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ضِمن كتاب «أبو زرعة الرازي: جهوده في السنة النبوية» بعنوان: «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي».

(٢) طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد علي قاسم العُمري، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية، =

١٠ ـ **سُؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر للدَّارَقُطْني**: للحافظ أبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر البغدادي الصَّيْرَفي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

تَعدَّدتْ سؤالاتُ كثيرٍ من تلاميذ الإمام الدَّارَقُطْني، وتنوَّعَتْ، فقد سألهُ أبو نُعَيم الأصبهاني، وكذا أبو ذَرٍّ الهَرَوي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم النَّيسابوري، وحمزة بن يوسف السَّهْمي، وغيرُهم كثيرٌ من أئمة السُّنة، وعلماء الحديث.

أمّا «سؤالات ابن بُكير» هذه عن الدارقطني فنجد فيها علماً جَمَّاً، وفوائد ثَرَّةً، لا نراها في سِوىٰ هذه «السؤالات»[1].

١١ ـ **سُؤالات البَرْقاني للدَّارقُطْني في الجرح والتعديل**: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، الخُوَارِزْمي، ثم البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥هـ).

أخرج لنا البرقانيُّ من خلال هذه السُّؤالات آراءَ الإمام الدَّارقطني، وأفكاره في الجرح والتعديل، وعِلَل الحديث. ومعظمُ السُّؤالات في هذا الكتاب تبدأ بقوله: «قلتُ لأبي الحسن»[2]، وأحياناً: «سمعت أبا الحسن»، وتارةً أخرى: «وسمعتُ أبا الحسن»، ونادراً: «وقال أبو الحسن».

وأمّا أسلوبُ الدَّارقطني في نقده ـ في سؤالات البرقاني ـ فأحياناً يكون نقداً كاملاً، وهو أنه يحكم على الراوي بالجرح، أو التعديل بصفةٍ عامَّةٍ، كأن

= بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

(١) طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ حسن عبد الحميد الأثري، في دار عَمَّار، بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٤م.

(٢) وهو كنية الدارقطني.

يقول مثلاً: «ضعيفٌ»، أو «متروكٌ. . .» إلى آخره. وأحياناً يكون النَّقدُ من النّوع المقيَّد، وهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ مُعيَّنٍ. وأحياناً يكون النَّقدُ في المتن، وهذا النقدُ ينبع من اطِّلاعه على سببٍ غامضٍ خفيٍّ يقدح في الحديث[1].

١٢ ـ سُؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله، المعروف بـ: «الحاكم النَّيسابوري» (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

لهٰذه السؤالات أهميةٌ عظيمةٌ؛ حيث إنها اشتملت على (٥٣١) ترجمةً مع التراجم المكَّررة، ومن ضِمن هذه التراجم علّةُ حديثٍ، أو علّة إسنادٍ، أو غير ذلك مما سيطالعه القارىء في أثناء مطالعته للسؤالات، ونظراً لأهمية هذه السؤالات فقد اهتمَّ بها الحفّاظُ، والنقّادُ الذين جاؤوا بعد الدارقطني، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ ومصدرٍ من مصادر مؤلّفاتهم في الجرح والتعديل[2].

١٣ ـ سُؤالات حَمْزَة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقُطْني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: للإمام أبي القاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمي القرشي الجُرجاني (المتوفىٰ سنة ٤٢٧ هـ).

تُعتبر سؤالاتُ السَّهمي من أهمِّ كتب الجرح والتعديل؛ إذ إنها وُجِّهت إلى عددٍ من كبار النقاد، كما أنها شملت رجالاً من بلدانٍ وأقطارٍ مختلفةٍ، بلغت تلك السؤالاتُ (٢٤٦) سؤالاً وُجِّه للدارقطني، ويبدو: أنها وُجِّهت له من حمزة

(١) طُبعت بتحقيق الأستاذ مجدي السيِّد إبراهيم في القاهرة، ثم طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمد القشقري، في مكتبة خانه، بلاهور، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٢) طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف، بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

السهمي، ومن غيره من تلاميذ الدارقطني حيث نجد السهمي تارةً يقول: «سألتُ أبا الحسن عليَّ بن عمر الدارقطني» وتارةً يقول: «سُئل الدارقطني»، وتارةً يقول: «سمعتُ». العبارتان الأخيرتان صريحتان في الدلالة على أنَّ السائل غير السهمي، ولكن الثالثة تَدُلُّ أيضاً على أنه كان حاضراً، وسمع بنفسه جوابَ الدارقطني، وعليه فإن نسبة جميع السؤالات إلى السَّهمي إمَّا باعتبار أنه سأله أغلبها، وإما باعتبار قيامه بجمعها وترتيبها على الصورة التي وصلت إلينا.

وقد تضمَّنت أجوبةُ الدارقطني عن تلك السؤالات عموماً التعريف برجال الحديث، وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً، والمصنَّفات التي رَوَوْها، وبيان أوهامهم في بعض رواياتهم[1].

١٤ ـ سُؤالات مسعُود بن عَليّ السِّجْزِيّ (المتوفىٰ سنة ٤٣٨ هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرواة للحاكم النَّيسابوري:

تبدأ هذه السُّؤالاتُ في الجواب عن أسئلةِ البغداديِّين، والتي بلغت (٢٩) سؤالاً.. ثُمَّ ابتدأ مسعودُ بن عليٍّ السِّجزي يسأل الحاكمَ، واستمرَّت سؤالاتُ السِّجْزيّ حتَّى نهاية السُّؤالات، وسؤالات السِّجزيّ لم تُرتَّب على نظام مُعَيَّن.. فكلَّما خَطَرَ له سؤالٌ يسأل عنه.. وهكذا.. وأحياناً لا يكون مسعود هو السَّائل، وإنَّما يسمع الحاكمَ يقولُ قولاً، فيكتبه عنه[2].

١٥ ـ سُؤالاتُ الحافظ السِّلَفي لخَمِيْس الحَوْزي (المتوفى سنة ٥١٠هـ) عن جماعةٍ من أهل واسط: للحافظ أحمد بن محمد بن سِلَفَة، صدر الدِّين، المعروف بـ: «أبي طاهر السِّلَفي» (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ).

---

(١) طُبعت بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة المعارف، بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(٢) طُبعت بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الإسلامي، ببيروت، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

لم تُرَتَّب تراجمُ هذه السُؤالات وَفق ترتيبٍ مُعيَّنٍ، وإنما كان وُرود اسمٍ في جواب سؤالٍ ما يُفضي أحياناً إلى سؤالٍ جديدٍ عن الاسم الجديد؛ وهكذا كان تعانُقُ بعضِ الأسئلة. على أنّ هؤلاء المُترجَم لهم في أجوبة السؤالات يشكلون من ناحيةٍ أخرى سلسلة مترابطة الحلقات: فهم إما أقران الحوزيّ، أو شيوخ شيوخه، وإما غرباء قادمون من أماكن قصيّة، لكنهم جميعاً مُرتبطون فيما بينهم برباط المُواطَنَة في واسط؛ سواءٌ كان ذلك لفترةٍ محدودةٍ، أو بصورةٍ دائمةٍ[1].

❑ ❑ ❑

(١) طُبعت بتحقيق الأستاذ مُطاع الطَّرابيشي، في دار الفكر، بدمشق، عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

القسم السادس

كُتب الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ مُعيَّنٍ
(أي: كُتب تواريخ الرِّجال المَحَلِّيَّة)

اهتمَّ المحدِّثون بمعرفة أوطان الرواة، وبلدانهم، والأمصار التي رحلوا إليها، وعَدّوا ذلك نوعاً من أنواع علوم الحديث، واعتنى كثيرٌ منهم بتراجم، وأخبار علماء بلده، فظهرت كتبُ تواريخ الرجال المَحَلِّيَّة بكثرةٍ.

قال الحافظُ زَيْنُ الدين العراقي: «مما يحتاج إليه أهلُ الحديث معرفة أوطان الرواة، وبلدانهم، فإنَّ ذلك ربما مَيَّز بين الاسمين المتّفقين في اللَّفظ، فينظر في شيخه، وتلميذه الذي روى عنه، فربّما كانا، أو أحدُهما من بلدٍ أحدِ المتفقين في الاسم فيغلب على الظَّنِّ: أنَّ بلديهما هو المذكور في السَّند، لاسِيّما إذا لم يُعرَف له سماعٌ بغير بلده، وأيضاً: ربما استدلَّ بذكر وطن الشيخ، أو ذكر مكان السَّماع على الإرسال بين الرَّاويين إذا لم يعرف لهما اجتماعٌ عند من لا يكتفي بالمعاصرة»[1].

«وكانت المصنَّفات الأولى في الرجال شاملةً لا تقتصر على رجال مدينةٍ

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: (٣/ ٢٧٩).

واحدةٍ، ثم ظَهَر في النِّصف الثاني من القرن الثالث الاهتمامُ بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنِّفُ في رجال المدينة من سُكَّانها أنفسهم، ولا شكَّ: أنَّ العالِم من أبناء المدينة يكون ذا معرفةٍ برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سَبَقوه منهم، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره، لذلك فإنَّ التواريخ المَحَلِّيَّة غالباً ما تكون أدَقَّ في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنَّفات الشاملة في الرجال، وقد أُعتبر التعرُّفُ على شيوخ البلدة، ورواياتهم مِن أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد»[١].

أعرِّف مايلي أهمَّ كتب الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ مُعَيَّنٍ.

١ ـ **تاريخُ واسِط**: للحافظ أَسْلَم بن سَهْل بن أسلم بن حبيب الرَّزَّاز الواسِطي، أبي الحسن، المعروف بـ: «بَحْشَل» (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

ذكرفيه المؤلِّفُ من قَدِمَ إلى واسطٍ من الصحابة قبل بنائها، وبعده، ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها، وقد قَسَّم الرواة الواسطيين إلى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها، والتابعين من أهلها أهل القرن الأول، وأتباع التابعين أهل القرن الثاني، ثم مَن بعدهم إلى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث، ثم مَن في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع، وأحياناً يعتبر صلةَ القرابة، فيذكر الرواةَ من أقارب الرجل معه؛ وإن تأخَّرت طبقتُهم عنه، ويقتصر أحياناً كثيرةً على ذكر حديثٍ للرجل يَدُلُّ على طبقته، ويُثبت روايتَه للحديث، ولكنه عند ذكر المشاهير يتعرَّض لمناقبهم، وشيئاً من أخبارهم[٢].

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة: ص: ١٤٢.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ كوركيس عَوَّاد، في مطبعة المعارف، ببغداد، عام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م، وفي عالَم الكتب، ببيروت، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢ ـ **مختصر طبقات علماء إفريقية وتُونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَوَاني (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ).

عمل هذا المختصرَ أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطُّلمنكي (المتوفى سنة ٤٢٦ هـ)، وبدأ أبو العرب هذا الكتابَ ببيان ماوَرَد في فضائل إفريقية من أحاديث وآثار، ثم يسوق أخبارَ (عُقْبَة بن نافع) فاتحها، ثم يذكر مَن دَخَلها من الصحابة والتابعين موضِّحاً: أنه سيرتِّبهم على الطبقات، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة، وساق أسماءَ من دخلها منهم مجرَّدةً، ثم انتقل إلى التابعين؛ وقد جعلهم ثلاثَ طبقاتٍ، وفي الغالب جرَّد أسماءهم فقط، ثم ذكر أتباع التابعين، وقد قَدَّم لبعضهم تراجمَ مفصَّلةً بسبب بُروزهم في العلم، أو توليهم القضاء، وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرحَ والتعديلَ، والصِّفاتِ الخُلُقِيةَ، والعقليةَ، وبيَّن اهتمامَ العالم بتصنيف الكتب، أو رواياتها، وربما ذكر عقائدَهم، وسِنِي مولدهم، ووفياتهم، وأماكنَ دُوَرِهم، وقُبورَهم، وبعضَ الأخبار الدَّالَّة على تُقاهم، وصلاحهم[1][2].

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان التَّميمي البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)[3].

٤ ـ **تاريخ الرِّقَّة ومَن نَزَل بها من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين والفقهاء والمحدِّثين**: لأبي علي، محمد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْري (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ).

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»: ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢) طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب في الجزائر، عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، ومعه «طبقات علماء إفريقية» للخشنبي (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ).

(٣) انظر: تعريفه في القسم الأول من هذا الفصل، صفحة (١٢١).

موضعَ نزوله منها، ويُورِد روايةً له أو أكثر، ويذكر أحياناً وظيفةَ الراوي[1].

٧ ـ تاريخ نَيْسَابور: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله، المعروف بـ: «الحاكم النَّيْسَابُوْري» (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

وَصَل إلينا مختصرٌ له فقط، فقد اختصره أحمدُ بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النَّيسابوري، حيث أَمْعَن في تجريد الأسماء في حين: أنَّ الحاكم كان قد فصل التراجم، لكن هذا المختصر يُفيد في بيان ترتيب الكتاب الأصلي، وإطاره العام، فهو يبدأ بذكر خُرَاسان، وما وَرَد مَن آياتٍ، وأحاديثَ، وأخبار في مدحها، ثم ذكر مَن نَزَلها من الصحابة، ثم التابعين، ثم الأتباع مِمّن وَرَدها، أو سكنها أو حَدَّث بها، ثم مَن بعدهم من علماء نيسابور، وقد رَتَّبه على الطبقات، حيثُ جعلهم سِتَّ طبقات[2].

٨ ـ تاريخ علماء مصر: أو«الذَّيْلُ على تاريخ ابن يونس المصري»: لأبي القاسم، يحيى بن علي الحَضْرَمي، المعروف بـ: «ابن الطَّحّان» (المتوفى سنة ٤١٦هـ).

وهو ذيلٌ على «تاريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، لكنه استدرك عليه بعضَ ما فاته من تراجم الصَّحابة الواردين إلى مصر. ويذكر ابنُ الطّحّان عادةً اسمَ الرجل، وشيخَه، وتلميذَه، وأحياناً يسوق روايةً من طريقه، ويذكر سماعَه من بعضهم، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط[3].

---

(١) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، في مجمع اللغة العربية، بدمشق، عام ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥٠ م.

(٢) طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور بَهْمَنْ كريمي، في مكتبة ابن سينا، بطهران، عام ١٣٣٩ هـ.

(٣) طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد الحدَّاد، في دار العاصمة، بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩ ـ **تاريخ جُرْجَان**: أو: «**معرفة علماء جُرْجَان**»: لأبي القاسم، حمزة بن يوسف إبراهيم السَّهْمِيّ (المتوفى سنة ٥٢٨هـ).

قَسَّم السَّهميُّ هذا الكتابَ إلى أربعة عشر جزءاً على المتقدِّمين، كل جزء منها في بضع وثلاثين صفحةً من المطبوع، وافتتح الكتابَ بعد الخطبة بأبواب تتعلَّق بجرجان، فذكر فيها فتحَ جرجان، ومن دخلها من الصحابة، ومن التابعين. ثم بدأ بالتراجم مرتَّبةً على حروف المعجم بحسب أول حرف من الاسم فقط، بدأ بـ(أحمد) ثم (إسماعيل) ثم (إسحاق) وهكذا، وبعد فراغ الحروف ذكر تراجم من لم يُعرَف إلا بكنيته، ثم تراجم النساء، ثم ذكر فصلاً في النسب التي تشتبه بكلمة «الجرجاني» وشرحها[1].

١٠ ـ **ذِكر أخبار أصبهان**: لأبي نُعَيْم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

بدأه بمقدِّمةٍ طويلةٍ عن فضائل أصبهان، وخبرِ فتحها، وخِطَطها، وقد بدأ التراجمَ بمن دَخَل أصبهان من الصحابة، ثم ذكر مَن بعدهم حيث بدأ بالترتيب على حروف المعجم، ويذكر في الترجَمة عادةً اسمَ المُترجَم له، واسمَ أبيه وجدِّه ونسبتَه، وأحياناً يذكر طبقتَه، وربمَّا ذكر سنةَ وُروده أصبهان، وسببَه، ويذكر روايةً، أو أكثر من رواياته، كما يذكر أحياناً شيوخَ وتلاميذَ صاحب الترجَمة[2].

١١ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف

---

(١) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي، والدكتور محمد عبد المعيد خان، في دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م، ثم صوَّره عالَمُ الكتب في بيروت.

(٢) طُبع هذا الكتابُ في ليدن (بريل)، عام ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٠م.

بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

هذا الكتابُ وإنْ حَمَل اسمَ «تاريخ بغداد» فإنَّه من الواقع كتابُ تراجم لرجال بغداد، وما حولها، ولمَن اتّصلوا بها من المشهورين منذ عهد بنائها إلى أيّام المؤلِّف، أكثر مما هو تاريخٌ للمدينة نفسها.

خصَّ الخطيبُ في هذا الكتابِ، المحدِّثين بمعظم تراجمه، والخطيبُ محدِّثٌ أوّلاً، وللحديث النصيبُ الأوفى في ثقافته، واهتمامُه بالحديث فاق بقيةَ الموضوعات، فمن الطبيعي أن يمنح ثقته لأهل فنِّه، وعلمه، ومع المحدِّثين.

أمَّا منهجه في الجرح والتعديل؛ فقد نَقَل أبو محمد بن الآبنوسي عن الخطيب قولَه: «كُلُّ مَن ذكرتُ فيه أقاويل الناس من جرحٍ وتعديلٍ فالتعويل على ما أخرت». ويستعمل الخطيبُ في التوثيق عباراتٍ، مثل: «ثقة» و «صَدوق» و «ما علمت من حاله إلاَّ خيراً» و «ليس بمدفوع عن الصِّدق»، وربما اكتفى بذكر تخريج البخاري، ومسلم، أو أحدهما للراوي؛ لأن كتابيهما في الصحيح، فلا يخرجان إلا للثقات. أمّا عباراتُه في الجرح؛ فهي: «ضعيف» و «ذاهبُ الحديث»، وأحياناً: «كذّاب» و«أفّاكٌ» و«يضع الحديثَ». لكن أكثر ألفاظِ الجرح والتعديل شيوعاً في كتابه هي: «ثقةٌ» و «صَدوقٌ» و «ضعيفٌ»[(١)].

١٢ ـ **التدوين في أخبار قَزْوِين**: لعبد الكريم بن محمد الرَّافعي القَزْويني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ).

ذكر فيه المؤلِّفُ مَن وَرَد قَزْوِيْنَ من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ثم اندفع في تسمية مَن بعدهم، أمَّا منهجُه في التراجم؛ فهو يذكر اسمَ المترجَم له

(١) طُبع هذا الكتابُ بتصحيح الأستاذ محمد سعيد العرفي، في مكتبة الخانجي، بالقاهرة، عام ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠ م.

وشيوخَه، ويهتمّ بذكر تاريخ مولده ووفاته، ولٰكن ليس في جميع التراجم[1].

١٣ ـ تاريخ مدينة دمشق: للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بـ: «ابن عَسَاكِر» (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

سَمَّى الحافظُ ابن عساكر هٰذا الكتابَ «تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها، وتسمية من حلَّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها، وأهلها». يُفْهَم من تسميته: أنه أرَّخ لمدينة دمشق في مرحلةٍ ما، أو في عصره، والذي يعرض للكتاب يرى: أنَّ ابن عساكر لم يخصِّص دمشقَ، أو نواحيها فقط، بل تعدَّاها في الكلام، فكتب لبلاد الشام كلِّها، ويصبح التخصيصُ في التسمية قاصراً عن الإحاطة بمضمون شمولية الكتابة، والمواضيع، والتراجم التي تطرأ إليها.

خَصَّص الخطيبُ المجلَّد الأولَ بفضائل الشَّام، والمجلَّدَ الثاني بسيرة النبي ﷺ، ثم ترجمَ للخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، ولمن كان حولهم، ومعهم تراجمُ طويلةٌ مستوفاةٌ.

وأمَّا منهجُه في التراجم؛ فقد رَتَّب على حروف الهجاء، وبدأ بمن اسمه (أحمَد) قبل مَن كان اسمه (إبراهيم)، واعتبر الحروف في أسماء آبائهم، وأجدادهم، وأردف ذلك بمن عُرف بكنيته؛ ولم يقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذُكر بنسبته، وبمن لم يُسَمَّ في روايته، وأتبعهم بذكر النسوة، والإماء، والشواعر[2].



(١) طُبع بتحقيق الأستاذ عزيز الله العطاردي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

(٢) طُبع هٰذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد وآخرين، في مجمع اللغة العربية، بدمشق، عام ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م، ولم يكملوا، ثم طُبع كاملاً بتحقيق لفيفٍ من المحققين في دار الفكر، بدمشق، عام ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م.

كلمة الختام

كانت هذه لمحاتٌ مُوْجَزَةٌ في علم الجرحِ والتعديلِ، قصدتُ من خِلالها أن أُعرِّف هذا العِلمَ الجليلَ من نشأته، وتطوُّرِه، وطبقاتِه، وشُروطِه، ومراتب ألفاظِه، وكُتبِه في أسلوبٍ سهلٍ مُبَسَّطٍ؛ ليكون الكتابُ مُرشِداً لِمَنْ لم تَتَيَسَّرْ له القِراءةُ فيه قبلُ، أو تيسَّرتْ ولٰكن الْتَوَىٰ عليه الموضوعُ.

أسأل اللهَ تبارك وتعالىٰ أن ينتفع به القارئُ، ويوفِّقه وإيَّانا لخدمة هٰذا العِلم، ونشره.

كَتَبَهُ

المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيد عبد الماجد الغوري

المصادر والمراجع

١ ـ **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٢ ـ **أجوبة أبي زرعة علىٰ أسئلة البرذعي**: تحقيق: الدكتور سعيد سعدي الهاشمي، ن: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.

٣ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لخليل بن عبد الله بن أحمد أبي يعلىٰ الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.

٤ ـ **الأشباه والنظائر**: للحافظ جلال الدين السيوطي، ن: دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٥٩ م.

٥ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٦ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار اليمامة ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

٧ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ**: للحافظ عبد الرحمـٰن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ ببيروت.

٨ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.

٩ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ ابن كثير إسماعيل بن عمر الدمشقي، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

١٠ ـ **تاريخ التراث العربي**: للأستاذ فؤاد سزكين، ن: الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.

١١ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

١٢ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.

١٣ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٤ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمـٰن بن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدَّكن).

١٥ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨هـ.

١٦ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمـٰن عثمان، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ.

١٧ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

١٨ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمـٰن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.

١٩ ـ **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٦٦ هـ.

٢٠ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسىٰ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٢١ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد (الدكن).

٢٢ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: اعتنىٰ به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٢٣ ـ **جمهرة الأمثال**: لأبي بكر هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٤ هـ.

٢٤ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

٢٥ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٢٦ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: للسيد محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.

٢٧ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.

٢٨ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٢٩ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٣٠ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمـٰن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٣١ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور عبد الرحيم القشقري، طبعة باكستان، عام ١٤٠٤ هـ.

٣٢ ـ **سؤالات ابن الجنيد**: لإبراهيم بن عبد الله الختلي، تحقيق: الدكتور أحمد نور سيف، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.

٣٣ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض.

٣٤ ـ **سؤالات السجري للحاكم النيسابوري**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

٣٥ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٣٦ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجُرّي أبا داود السجستاني**: تحقيق: الدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: المجلس العلمي (الجامعة الإسلامية) ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٧ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.

٣٨ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.

٣٩ ـ **شرح ألفية العراقي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٥ هـ.

٤٠ ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القارىء، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.

٤١ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.

٤٢ ـ **شرح النخبة**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلِّف، ط: ٣، عام ١٤٢١ هـ.

٤٣ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.

٤٤ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٤٥ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٤٦ ـ **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن شعيب النَّسائي، ن: المكتبة الأثرية ـ باكستان.

٤٧ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.

٤٨ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمـٰن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٤٩ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمـٰن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

٥٠ ـ **فقه أهل العراق وحديثهم**: للشيخ محمد زاهد الكوثري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.

٥١ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**: ن: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة، آل البيت، عمَّان ـ الأردن، ط: ١، عام١٤١١ هـ.

٥٢ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

٥٣ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ.

٥٤ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٩٧ م.

٥٥ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي. ن: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٢ هـ.

٥٦ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.

٥٧ ـ **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبد الموجود، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٩٦ م.

٥٨ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧هـ.

٥٩ ـ **المتكلمون في الرجال**: للحافظ محمد بن عبد الرحمـٰن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

٦٠ ـ **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩٦ هـ.

٦١ ـ **المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٦٢ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.

٦٣ ـ **المصادر الحديثية: دراسة وتعريف**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٦٤ ـ **معجم ألفاظ الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٦٥ ـ **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨ هـ.

٦٦ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٦٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.

٦٨ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠ هـ.

٦٩ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسىٰ البابي الحلبي ـ القاهرة.

٧٠ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: مكتبة عيسىٰ البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.

٧١ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.

٧٢ ـ **النكت علىٰ كتاب ابن الصَّلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي، ن: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٧٣ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثاني
مباحث مهمة في علم الجرح والتعديل

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث
تعريف ألفاظ الجرح والتعديل وشرح بعض العبارات الموهمة فيهما

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الرابع
تعريف كتب الجرح والتعديل

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

❑ ❑ ❑

كتبٌ للمؤلّف

١ - موسوعة علوم ٱلحديث وفنونه (ثلاث مجلّدات).
٢ - معجم ٱلمصطلحات ٱلحديثية.
٣ - معجم ألفاظ وعبارات ٱلجرح وٱلتعديل ٱلمشهورة وٱلنّادرة.
٤ - معجم ألفاظ ٱلجرح وٱلتعديل.
٥ - ٱلمدخل إلىٰ دراسة علم ٱلجرح وٱلتعديل.
٦ - ٱلمدخل إلىٰ دراسة علوم ٱلحديث.
٧ - علم ٱلرجال: تعريفه وكُتبه.
٨ - ٱلمُيَسَّر في علم ٱلجرح وٱلتعديل.
٩ - ٱلمُيَسَّر في علوم ٱلحديث والاصطلاح.
١٠ - علم مصطلح ٱلحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
١١ - المصادر الحديثية: دراسة وتعريف.
١٢ - ٱلوجيزُ في تعريف كُتب ٱلحديث.
١٣ - ٱلوَضْعُ في ٱلحديث: تعريفه - أسبابه - طريقةُ ٱلتخلُّص منه - ٱلكتب ٱلمؤلَّفة فيه.
١٤ - أعلام ٱلمحدِّثين في ٱلهند في ٱلقرن ٱلرابع عشر ٱلهجري وآثارهم في ٱلحديث وعلومه.
١٥ - السنة النبوية: كتابتُها وتدوينُها وتصنيفها.
١٦ - نماذج للدعوة الإسلامية في العصر النبويّ.
١٧ - أبو ٱلحسن ٱلنّدْوي: ٱلإمام، ٱلمفكِّر، ٱلدّاعية، ٱلمربِّي، ٱلأديب.
١٨ - العلاّمة أبو ٱلحسن ٱلنّدْوي: رائد ٱلأدب ٱلإسلامي.
١٩ - محمد إقبال: ٱلشاعر ٱلمفكِّر ٱلفيلسوف.
٢٠ - ٱلقاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ، وثورةٌ شنيعةٌ علىٰ ٱلنُّبُوَّة ٱلمحمدية.

